صاحب السمو الشيخ
صباح الأحمد الجابر الصباح
(أمير دولة الكويت)

سمو الشيخ
جابر المبارك الحمد الصباح
(رئيس مجلس الوزراء)

سمو الشيخ
نواف الأحمد الجابر الصباح
(ولي العهد)

المحتويات

المحتويـــات

- **كلمة رئيس مجلس الإدارة** 4
- **مجلـس الإدارة** 8
- **الإدارة** 17
- **تحليل البيانات المالية** 25
  - بحث وتحليل الإدارة 26
  - التصنيف الائتماني 31
  - الحوكمة 32
  - إدارة وتوزيع رأس المال 42
  - إدارة المخاطر 44
- **البيانات المالية** 61
  - تقرير مراقبي الحسابات المستقلين 62
  - بيان الدخل 64
  - بيان الدخل الشامل 65
  - بيان المركز المالي 66
  - بيان التدفقات النقدية 67
  - بيان التغيرات في حقوق الملكية 68
  - إيضاحات حول البيانات المالية 69
- **قائمة الفروع** 102

الفـرع الرئيـسي:
شـارع مبـارك الكبيـر، صنـدوق البريـد 3200، صفـاة 13032 الكويـت، تلفون:22449501
www.e-gulfbank.com

كلمة رئيس مجلس الإدارة

عمر قتيبة الغانم

رئيس مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة المساهمين الكرام،

تحية طيبة وبعد،،

إنه لمن دواعي سروري أن أعلن لكم النتائج المالية للبنك والتقدم الذي أحرزناه في العام 2013 حيث أتوجه إليكم للمرة الأولى بصفتي رئيس مجلس إدارة بنك الخليج. ولهذا، يسعدني أن أبلغكم بأننا واصلنا في العام 2013 تعزيز قدرة البنك المالية والوفاء بوعدنا لعملائنا بتقديم أفضل وأسرع الخدمات المصرفية في الكويت.

ويتمتع بنك الخليج اليوم بوضع قوي يتيح له تحقيق النمو. فقد قمنا خلال العام الماضي بتحديد توجهات استراتيجية جديدة لتطوير وتوسيع نطاق الخدمة المقدمة إلى العملاء، والبناء على الأسس الصلبة التي قمنا بإرسائها خلال السنوات الماضية. وينصب التركيز حالياً على تلبية احتياجات عملائنا والاستثمار في موظفينا، وتطوير قاعدة العملاء، مع السعي لاستكشاف فرص جديدة للنمو وتحقيق التميز في الخدمات المصرفية للشركات والأفراد على السواء. وتأتي كافة تلك المبادرات لاستيفاء المتطلبات اللازمة لتعزيز احتياطيات البنك وقدرته المالية.

وقد عكست النتائج المالية للعام 2013 تقدم البنك بخطى ثابتة ، حيث ارتفعت الأرباح التشغيلية من العمليات الأساسية إلى 99.6 مليون دينار كويتي (غير شاملة 9.8 مليون د.ك. من الإيرادات غير المتكررة) مقارنة بمبلغ 96.1 مليون د.ك. (غير شاملة 25.3 مليون د.ك. من الإيرادات غير المتكررة) في العام السابق. واستمراراً لتطبيق استراتيجيتنا التي تهدف إلى بناء ميزانية عمومية قوية، قام البنك بزيادة المخصصات العامة الاحترازية إلى 158 مليون د.ك. وبلغ صافي ربح البنك 32.2 مليون د.ك. في 2013، بارتفاع نسبته 4.1% مقابل 30.9 مليون د.ك. في العام 2012. وقد بلغ إجمالي أصول البنك 5,064.8 مليون د.ك، وإجمالي الودائع 4,086.1 مليون د.ك. بينما بلغ إجمالي حقوق المساهمين 483.1 مليون د.ك. كما في 31 ديسمبر 2013.

ويسر مجلس إدارة البنك أن يوصي بتوزيع أسهم منحة بواقع 5% من أسهم رأس المال المصدر كما في 31 ديسمبر 2013 وذلك بعد موافقة مساهمي البنك خلال انعقاد الجمعية العامة السنوية.

وقد تمكنا خلال العام من تخفيض نسبة القروض غير المنتظمة بشكل ملحوظ بواقع 38% وزيادة المخصصات العامة الاحترازية. واستطاع البنك مواصلة جهوده الرامية إلى تخفيض نسبة القروض غير المنتظمة من 10.9% في العام 2012 إلى 6.5% في ديسمبر 2013، حيث يظل هذا التوجه الاستراتيجي في مقدمة أولويات البنك. كما قام البنك بزيادة النسبة الإجمالية لتغطية القروض غير المنتظمة إلى أكثر من 185%.

ومع حلول العام 2014، نسعى إلى تطبيق استراتيجية النمو بنجاح، والتركيز في الوقت ذاته على تلبية احتياجات العملاء من الأفراد والشركات على السواء بتوفير أفضل البدائل لهم في السوق الكويتي. ويواصل البنك تطبيق سياسة الاستثمار في بنيته التحتية لضمان وجود وفاعلية الضوابط ونظم الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى قدرة البنك على تقديم الخدمة بالجودة المطلوبة والمستحقة لكل من عملائنا والجهات الرقابية. كما يسرني إبلاغكم بأن البنك قد تمكن في وقت مبكر من العام 2013 من إنجاز عملية تطبيق مبادئ الحوكمة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي وتحقيقاً لمبادئ المساءلة والنزاهة والشفافية في علاقة البنك مع كافة أصحاب المصالح.

كما أعبر عن اعتزازي بما حققه البنك من زيادة شبكة فروعه إلى 57 فرعاً منتشرة في جميع أنحاء الكويت ، وبذلك سنكون أقرب إلى عملائنا وأكثر قدرة على تزويدهم بأفضل وأسرع الخدمات المصرفية وأكثرها كفاءة.

وسنستمر في دعم المجتمع من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية التي نطرحها مع التركيز على تطوير شبابنا وتعزيز روح المبادرة التجارية لديهم. فقد قمنا خلال العام 2013 برعاية عدة أنشطة في هذا المجال كان من ضمنها المسابقة الإقليمية لمؤسسة إنجاز الكويت والتي أقيمت لأول مرة في الكويت بمشاركة أكثر من 7000 طالب من المدارس الثانوية والجامعات مثلوا 14 دولة، وتحدي الإدارة العالمي، والاتحاد الوطني لطلبة الكويت، وبرنامج "وظيفة ليوم واحد". وقد عمل أكثر من 135 متطوعاً من بنك الخليج مع الشباب الكويتي في عدة برامج لتنمية الشباب.

هذا، وقد حصل بنك الخليج خلال العام على العديد من الجوائز ، منها جائزة "أفضل بنك في الكويت" من مجلة "ذا بانكر" التابعة لمؤسسة فاينانشال تايمز الرائدة، بالإضافة إلى جائزة "مصرف العام" من مجلة "أرابيان بيزنس"، وجائزة "أفضل بنك للخدمات المصرفية الفردية" من "إيجن بانكر" و"أفضل بنك محلي" من مجلة "بانكر ميدل إيست".

آمـل أن أكـون قد تمكنت بشـكل جيد من نقـل الإنجازات الهامة التـي حققها البنك فـي العـام الماضي نحـو التعافي ، متطلعين إلـى تحقيق المزيد في السـنة المقبلة. فقد قمنا بتحويل تركيزنا للعام 2014 نحو النمو ، حيث سنسعى دون كلل بالتركيز على استيفـاء احتياجات عملائنا والاسـتثمار في موظفينا والمنافسـة في السـوق. وبموازاة ذلك ، سوف نسعى لاستعادة عافيتنا المالية في السوق والتأكد من حماية مصالح مساهمينا بالشكل اللازم.

وأخيراً، أود أن أشكر موظفينا، وعملائنا، ومساهمينا وأعضاء مجلس الإدارة على دعمهم المتواصل وإخلاصهم أثناء سعينا لتحقيق النجاح والتطور.

ونيابـةً عـن مجلـس إدارة بنـك الخليـج، أود أن أتقـدم بوافر الشـكر والعرفـان إلى صاحـب السـمو أميـر البـلاد ، الشـيخ صبـاح الأحمـد الجابـر الصباح، وسـمو ولي العهـد الشـيخ نـواف الأحمد الجابر الصباح، وسـمو رئيـس مجلس الوزراء الشـيخ جابـر المبـارك الحمد الصباح، علـى قيادتهم الرشـيدة. وأتوجه بالشـكر الخاص إلى سـعادة محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشـل وفريق عمله على دعمهم المستمر لنا طوال العام.

مع أطيب التحيات،،،

عمر قتيبة الغانم

رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج

البنك الفائز بعدة جوائز

- جائزة " أفضل بنك للخدمات المصرفية الفردية في الكويت " من شركة إيجن بانكر
- جائزة " أفضل خدمة للعملاء " من مجلة بانكر ميدل إيست
- جائزة " الجودة المتميزة من سيتي بنك تقديراً لإنجازاته في عملية الدفع الإلكتروني الفوري على التحويلات بالدولار الأمريكي "
- جائزة " التميز في المدفوعات الدولية المباشرة باليورو " من دويتشه بنك
- جائزة " أفضل إدارة مخاطر " من مجلة بانكر ميدل إيست
- جائزة " الشركة الأكثر ابتكاراً للعام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في فئة الجوائز الفضية " من جوائز ستيفي
- جائزة " أفضل بنك محلي " من مجلة بانكر ميدل إيست
- جائزة " أفضل بنك تجاري في الكويت " من كابيتال فاينانشال إنترناشيونال
- جائزة " مصرف العام 2013 " من مجلة آريبيان بيزنس
- جائزة " رجل الأعمال لعام 2013 " من مجلة آريبيان بيزنس
- جائزة " الجودة المتميزة " من سيتي بنك
- جائزة " إرضاء العميل» لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2013 " من مؤتمر إرضاء العميل
- جائزة " أفضل 50 رئيس تنفيذي للبنوك " من CMO Asia
- جائزة " أفضل حملة تسويقية للعام " من CMO Asia
- جائزة دعايات منتجات بنك الخليج ضمن فئة التلفزيون – الملتقى الإعلامي العربي– جائزة الإبداع الإعلاني 2013
- جائزة إعلان بنك الخليج التفاعلي على يوتيوب – الملتقى الإعلامي العربي– جائزة الإبداع الإعلاني 2013

مجلس الإدارة

مجلـس الإدارة

عمر قتيبة الغانم
رئيس مجلس الإدارة

علي مراد يوسف بهبهاني
نائب رئيس مجلس الإدارة

فاروق علي بستكي
عضو مجلس الإدارة

ساير بدر الساير
عضو مجلس الإدارة

عمر حمد العيسى
عضو مجلس الإدارة

بدر ناصر محمد الخرافي
عضو مجلس الإدارة

أحمد عبد اللطيف يوسف الحمد
عضو مجلس الإدارة

جاسم مصطفى جاسم بودي
عضو مجلس الإدارة

بدر عبد المحسن ناصر الجيعان
عضو مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من أعضاء منتخبين من ذوي المهارات والخبرات المنتقاة، وذلك لضمان وجود مزيج مناسب من الأشخاص، مع الاهتمام بمسائل مثل إظهار المهارات المتخصصة، والخبرة في مجالس الإدارات، والسن، وتنوع الخبرة، سواء من ناحية القطاعات الاقتصادية أو الانتشار الجغرافي. وتتضمن الأمور الأخرى التي تراعى عند الانتقاء كلاً من السمات الشخصية، والقدرة على الاتصال، وتكريس الوقت الكافي للقيام بالمهام الموكلة، والطبيعة المتكاملة التي تؤهل كل عضو للمساهمة في إنجاز المهام، والسمعة المهنية والوضع الاجتماعي.

عمر قتيبة الغانم

رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج ش.م.ك.ع.

تاريخ العضوية:	رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج – 16 مارس 2013 حتى تاريخه نائب رئيس مجلس الإدارة – 17 مارس 2012 – 15 مارس 2013 عضو مجلس إدارة – 11 أبريل 2009 – 16 مارس 2012
المؤهلات العلمية:	– شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية هارفارد للأعمال – جامعة هارفارد، بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية، يونيو 2002. – شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من كلية ستيرن للأعمال – جامعة نيويورك، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، يونيو 1997.
الخبرة:	– شركة صناعات الغانم، الكويت الرئيس التنفيذي، 2005 حتى تاريخه المدير التنفيذي، 2004 – 2005 المدير العام، 2002 – 2005 – بنك مورجان ستانلي، لندن محلل مالي لمنطقة الشرق الأوسط، 1999 – 2000 محلل مالي، عمليات الدمج والاستحواذ، 1998 – 1999 – شركة آسيا للاستثمار، الكويت رئيس مجلس الإدارة، 2005 – 2013 عضو في لجنة الاستثمارات، 2005 – 2013 – شركة إيه آي انترناشيونال (AI International)، نيويورك عضو مجلس إدارة، 2002 حتى تاريخه – بيريلا واينبرغ بارتنرز (Perella Weinberg Partners)، نيويورك عضو مؤسس، 2006 حتى تاريخه – مؤسسة إنجاز الكويت عضو مؤسس، 2005 حتى تاريخه – مؤسسة إنجاز العرب، الأردن عضو مؤسس، 2005 حتى تاريخه

علي مراد بهبهاني

نائب رئيس مجلس الإدارة

تاريخ التعيين:	11 إبريل 2009
المؤهلات العلمية:	بكالوريوس أدب إنجليزي، جامعة الكويت
الخبرة:	– عضو مجلس الإدارة – شركة الكويت للتأمين – عضو مجلس الإدارة – شركة الصناعات الوطنية – رئيس شركة مراد يوسف بهبهاني – عضو سابق في مجلس إدارة شركة السينما الوطنية الكويتية – عضو سابق في مجلس إدارة الشركة الكويتية لصناعة الأنابيب

فاروق علي أكبر بستكي

عضو مجلس الإدارة

رئيس لجنة التدقيق

تاريخ التعيين:	11 إبريل 2009
المؤهلات العلمية:	بكالوريوس الهندسة الصناعية، جامعة ميامي، الولايات المتحدة الأمريكية
الخبرة:	– مدير تنفيذي – قطاع الاستثمارات البديلة، الهيئة العامة للاستثمار – رئيس مجلس الإدارة السابق لشركة ساسون القابضة المحدودة، سنغافورة – رئيس مجلس الإدارة السابق لشركة سان مارتن العقارية، المملكة المتحدة – عضو مجلس الإدارة السابق في شركة نقل وتجارة المواشي، الكويت – عضو مجلس الإدارة السابق في شركة هوم بليس أوف أميركا، الولايات المتحدة – عضو مجلس الإدارة السابق في الشركة الكويتية للاستشارات والاستثمار – عضو مجلس الإدارة السابق في مجموعة أوتوبار المحدودة، المملكة المتحدة – عضو مجس الإدارة السابق في "سيتا" - فرنسا

ساير بدر الساير

عضو مجلس الإدارة

تاريخ التعيين:	17 مارس 2012
المؤهلات العلمية:	بكالوريوس الهندسة، اسكتلندا
الخبرة:	– الرئيس التنفيذي لمجموعة شركات الساير، الكويت – مالك ورئيس مجلس الإدارة لشركة أسطرلاب ذ.م.م. – الكويت – نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة الفارابي للاستثمار، الكويت – عضو مجس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت – عضو مجلس الإدارة في شركة ميامي العالمية القابضة إنك، ميامي، الولايات المتحدة – العضو المنتدب السابق لشركة كمبيوتر آند كوميونيكيشن كونسبتس، الكويت – عضو سابق في مجلس إدارة شركة فينكس مانجمنت إس إيه، لكسمبورغ – عضو سابق في مجلس إدارة المستثمر الدولي، الكويت – عضو سابق في مجلس إدارة إف آي إم بنك، مالطة – عضو سابق في مجلس إدارة لبنانون إنفست، لبنان – عضو سابق في مجلس إدارة بنك الكويت والشرق الأوسط، الكويت – مستشار سابق لمجلس إدارة بنك عوده، لبنان

عمر حمد يوسف العيسى

عضو مجلس الإدارة

تاريخ التعيين:	11 إبريل 2009
المؤهلات العلمية:	بكالوريوس حقوق، كلية الحقوق، جامعة الكويت، الكويت
الخبرة:	– المؤسس والعضو المنتدب لمكتب العيسى وشركاه للمحاماة – الرئيس السابق للجنة القبول بجمعية المحامين الكويتية – الرئيس السابق لمركز التحكيم التابع لجمعية المحامين الكويتية – الرئيس السابق لجمعية المحامين الكويتية – الرئيس السابق لمجلس إدارة شركة نيشان القابضة – نائب رئيس مجلس إدارة شركة أبو الحصانية الدولية العقارية، الكويت – رئيس مجموعة التكويت في برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة – رئيس مجلس إدارة شركة المشروعات السياحية، مصر – نائب رئيس سابق في جمعية المحامين الكويتية – أمين السر السابق لجمعية المحامين الكويتية – أمين السر السابق للجنة التطوير والتدريب بجمعية المحامين الكويتية – عضو سابق في مجلس إدارة شركة عربي – المستشار المعين للهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر الغزو العراقي

بدر ناصر محمد الخرافي

عضو مجلس الإدارة

تاريخ التعيين:	17 مارس 2012
المؤهلات العلمية:	درجة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية، جامعة الكويت، الكويت
الخبرة:	– رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة الاستثمار بشركة الخليج للكيبلات والصناعات الكهربائية، الكويت – رئيس اللجنة التنفيذية لمجموعة محمد عبد المحسن الخرافي وأولاده ذ.م.م.، الكويت – عضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية وعضو لجنة الاستثمار بشركة الاتصالات المتنقلة ش.م.ك.(م)، الكويت – عضو مجلس إدارة أثير للاتصالات (العراق) المحدودة (زين العراق)، العراق – العضو المنتدب للخاتم (زين العراق) – نائب رئيس مجلس إدارة الشركة السودانية للاتصالات (زين السودان)، السودان – رئيس مجلس إدارة موبايل إنتريم كوم (ماك2) ش.م.ل.، لبنان – مدير عام شركة الخير الوطنية للأسهم والعقارات ذ.م.م. – عضو مجلس إدارة شركة المرطبات التجارية (كوكا كولا)، الكويت – عضو مجلس إدارة فولاذ القابضة ش.م.ب.، البحرين – عضو مجلس إدارة شركة البحرين للصلب ش.م.ب. (إي سي) البحرين – عضو مجلس إدارة الشركة المتحدة للستينلس ستيل (أوسكو)، البحرين – نائب رئيس مجلس إدارة شركة الماسة الدولية للسياسات (متسوبيشي)، مصر – عضو مجلس إدارة إيماك لتصنيع الورق، مصر – نائب رئيس مجلس إدارة ماك القابضة للصناعة، مصر – نائب رئيس مجلس إدارة إيماك لنظم الفرامل، مصر – عضو مجلس إدارة الشركة الأهلية للورق، مصر – عضو مجلس إدارة الشركة العربية لتصنيع الحاسب الآلي، مصر – عضو مجلس إدارة ماكسالتو لتكنولوجيا البطاقات الذكية، مصر – عضو مجلس إدارة إنجاز الكويت، الكويت – عضو المجلس الاستشاري الصناعي، الهندسة الميكانيكية، جامعة الكويت، الكويت – عضو مجلس إدارة نادي كاظمة الرياضي، الكويت

أحمد عبد اللطيف يوسف الحمد

عضو مجلس الإدارة

رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت

تاريخ التعيين:	17 مارس 2012
المؤهلات العلمية:	بكالوريوس الهندسة المعمارية، جامعة برينستون
الخبرة:	– نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة الكويتية الصينية للاستثمار، الكويت – رئيس حقوق الملكية الخاصة للشراكة الرأسمالية، المملكة المتحدة – مدير أول الملكية الخاصة لبنك الخليج الدولي، المملكة المتحدة – مدير تمويل الشركات في برايم كورب فاينانس ليمتد (مجموعة إتش إس بي سي)، المملكة المتحدة – أحد مؤسسي إكوينوكس فاينانس ليمتد، دبلن، أيرلندا – محلل استحواذ الصناديق لمورغان ستانلي آند كو، نيويورك، الولايات المتحدة – مدير إدارة الأصول لآسيا (كايمان) ليمتد، جزر كايمان – مدير صندوق آسيا جيتواي (ماستر) ليمتد، جزر كايمان – مدير آسيا للتداول العقاري ليمتد، جزر كايمان – مدير صندوق آسيا سنشري ليمتد، جزر كايمان – مدير آسيا مانجد أكاونت بلاتفورم إس بي سي، جزر كايمان – الرئيس التنفيذي لمجموعة آسيا للاستثمارات، هونج كونج ليمتد، هونج كونج – مدير آسيا كابيتال بارتنرز ليمتد، جزر كايمان – الرئيس التنفيذي لمجموعة آسيا للاستثمارات دبي ليمتد، دبي – مدير صندوق آسيا الإسلامي التجاري ليمتد/ جزر كايمان – مدير آسيا باندا موريشيوس ليمتد، موريشيوس – مدير آسيا بروبريتاري تريدنج موريشيوس ليمتد، موريشيوس – مدير صندوق آسيا باندا (ماستر) ليمتد، جزر كايمان – مدير صندوق آسيا باندا ليمتد، جزر كايمان – مدير صندوق آسيا إكويتي (ماستر) ليمتد، جزر كايمان – مدير صندوق آسيا إكويتي ليمتد، جزر كايمان – مدير صندوق آسيا إكويتي الإسلامي ليمتد، جزر كايمان – مدير صندوق آسيا جيتواي ليمتد، جزر كايمان – مدير إي جي آند بي، جزر فيرجين البريطانية

جاسم مصطفى بودي

عضو مجس الإدارة

تاريخ التعيين:	17 مارس 2012
الخبرة:	– رئيس مجلس إدارة الشركة المتكاملة القابضة ش.م.ك.م.، الكويت – عضو مجلس إدارة شركة الكويت للتأمين، الكويت – نائب رئيس مجلس الإدارة السابق للشركة الكويتية الصينية للاستثمار، الكويت – رئيس مدراء العمليات السابق لشركة بودي، الكويت – نائب رئيس مجلس الإدارة السابق لشركة أسمنت الهلال، الكويت – رئيس مجلس الإدارة السابق لشركة مجموعة النقل والتخزين، الكويت

بدر عبد المحسن الجيعان

عضو مجلس الإدارة

رئيس لجنة إدارة المخاطر

تاريخ التعيين:	16 مارس 2013
المؤهلات العلمية:	– بكالوريوس الاقتصاد من جامعة هارفارد، الولايات المتحدة – ماجستير القانون، جامعة أوكسفورد، المملكة المتحدة
الخبرة:	– عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة كارلايل المحدودة للاستشارات الاستثمارية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (منذ 2007)، الإمارات العربية المتحدة – المستشار العام السابق وعضو مجلس الإدارة العليا لشركة آجيليتي للخدمات اللوجستية، الكويت – المحامي السابق لتمويل الشركات بشيرمان استيرلنغ، نيويورك/أبو ظبي – نائب الرئيس السابق للملكية الخاصة بالهيئة العامة للاستثمار، مكتب الاستثمار الكويتي، الكويت/لندن

المكافآت

تأتي المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة، البالغة 135,000 د.ك. (2012 – 135،000 د.ك.) متوافقةً مع اللوائح المحلية، وتخضع لموافقة المساهمين خلال انعقاد الاجتماع السنوي للجمعية العامة.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

في ظل مجريات العمل المعتادة، يعتبر بعض الأطراف ذات العلاقة (كبار المساهمين، أعضاء مجلس الإدارة ومسؤولي البنك، وعائلاتهم والشركات التي كانوا من ملاكها الرئيسيين) عملاء للبنك. ويتم إجراء تلك المعاملات إلى حد كبير بنفس الشروط السائدة في وقت إجراء المعاملات المماثلة مع الأطراف غير ذات العلاقة، ولم تتضمن أكثر من القدر العادي للمخاطر. وقد وردت تفاصيل تلك المعاملات في الإيضاح رقم 23 من البيانات المالية.

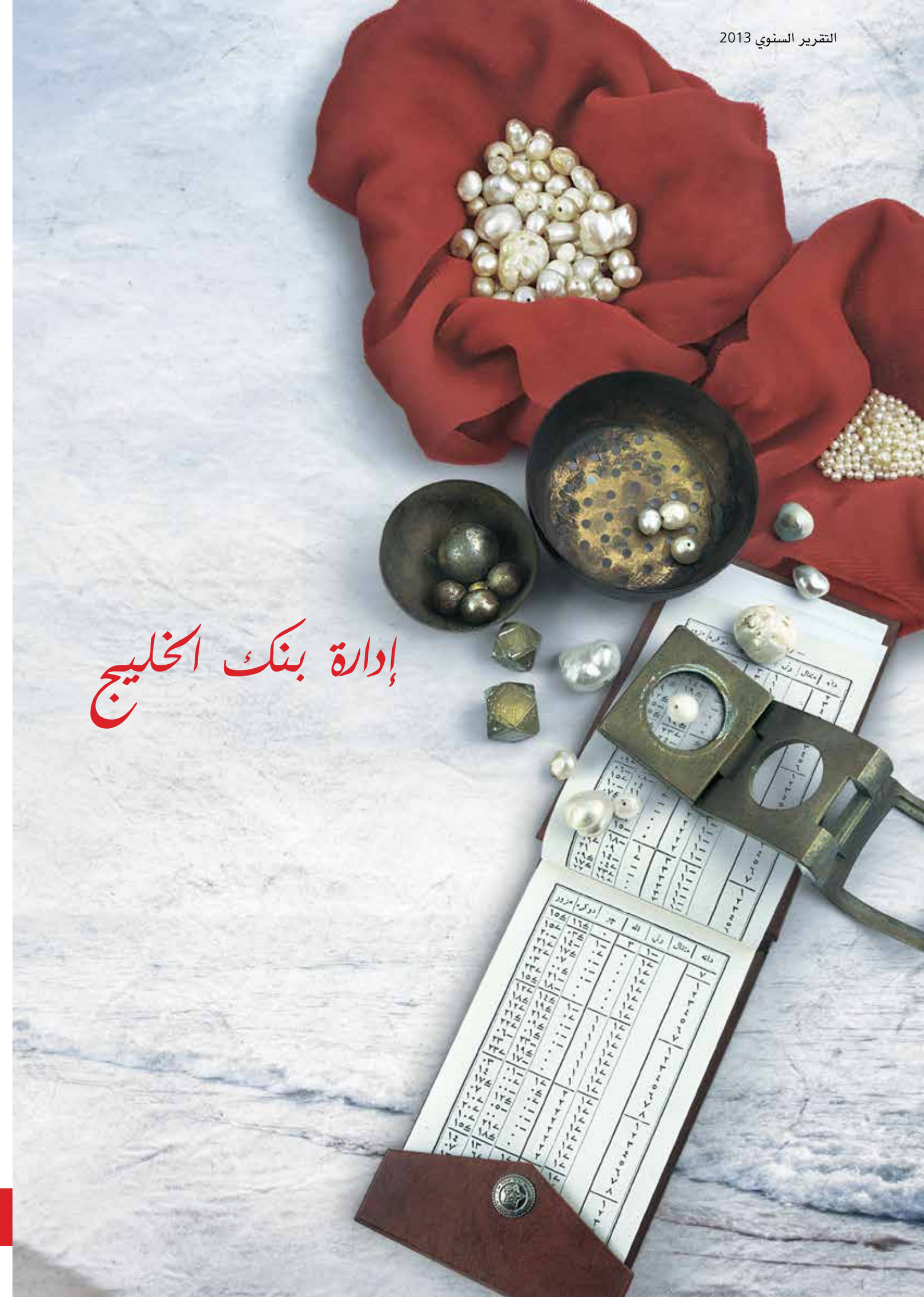

إدارة بنك الخليج

الإدارة

(من اليسار إلى اليمين):

فيكرام إيسار مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية، **غيث مسمار** مدير عام إدارة الشؤون القانونية، **بيتر روبرتس** مدير عام تكنولوجيا المعلومات ورئيس مدراء تكنولوجيا المعلومات، **كارلوس ريبيرو** رئيس المدراء الماليين، **خالد المطوع** مدير عام الأعمال المصرفية الدولية والاستثمار، **ميشال العقاد** الرئيس التنفيذي، **عمر الغانم** رئيس مجلس الإدارة، **سلمى الحجاج** مدير عام الموارد البشرية، **جرانت جاكسون** مدير عام الخزينة، **أنطوان ضاهر** نائب الرئيس التنفيذي ومدير عام الخدمات المصرفية الشخصية للشركات والاستثمار، **خالد جمال الدين** مدير عام التدقيق الداخلي، **سليم شيخ** مدير عام إدارة المخاطر.

تتولى الإدارة التنفيذية المسؤولية عن التأكد من سير أنشطة البنك وفقاً للإستراتيجية العامة المعتمدة، والنزعة للمخاطر، والسياسات المعتمدة من مجلس إدارة البنك. ويتم تعيين أعضاء الإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة للقيام بالمهام المنوطة بكل منهم في إدارة عمليات البنك. ويشمل ذلك كلاً من الرئيس التنفيذي، والنواب والمساعدين، وأي أشخاص آخرين قد يكون لأدائهم أهمية في نجاح أعمال البنك.

ويعمل بنك الخليج على التأكد من أن جميع أعضاء الإدارة التنفيذية حاصلون على مؤهلات أكاديمية وخبرات مناسبة، وأنهم يتميزون بالنزاهة الشخصية اللازمة لإدارة أعمال البنك. ويتم تزويد أعضاء الإدارة التنفيذية بالتدريب المستمر لضمان مواكبتهم لأفضل الممارسات في القطاع المصرفي.

ويساهم أعضاء الإدارة التنفيذية بشكل أساسي في التطبيق السليم للحوكمة في البنك من خلال سلوكهم الشخصي، وقيادتهم، بالإضافة إلى المساهمة في خلق الثقافة التي تفضي إلى تحقيق الحوكمة وإدارة المخاطر.

وتتولى الإدارة التنفيذية المسؤولية عن تحديد المهام للموظفين وتعزيز ثقافة المساءلة والشفافية.

كما تتولى الإدارة التنفيذية مسؤولية التأكد من التزام البنك بإضفاء قدر كافٍ من الاستقلالية على وظيفتي الالتزام الرقابي وإدارة المخاطر، والفصل بين المهام دون تعارض بينها.

وتقوم الإدارة التنفيذية بتزويد مجلس الإدارة بالتقارير المالية والإدارية بصفة دورية حسب الاتفاق مع مجلس الإدارة. ويجب أن تكون تلك التقارير المرفوعة من الإدارة التنفيذية متوافقةً مع مبادئ الشفافية والموضوعية. ويعتمد مجلس الإدارة على خبرة الإدارة التنفيذية في تنفيذ قرارات المجلس.

ويعمل أعضاء الإدارة التنفيذية على التأكد من امتلاك البنك لكافة المستندات المطلوبة لتزويد موظفيه بتوجيهات كافية لاستيفاء مهامهم المتعلقة بأنشطة البنك اليومية بصورة آمنة وبالحكمة المرجوة. ويشمل ذلك التأكد من وجود السياسات والإجراءات الكافية والملائمة، وتعميمها على كافة الموظفين المعنيين وتوفيرها بصورة مستمرة. وقد قام فريق الإدارة التنفيذية بوضع إطار سليم لإدارة المستندات، وذلك في ظل ممارساته المتعلقة بالحوكمة في البنك، مما يضمن أن الالتزام الرقابي وإدارة المخاطر يشكلان جزءاً أساسياً لمراجعة عملية اتخاذ القرار في البنك.

	ميشال العقاد* الرئيس التنفيذي
تاريخ التعيين:	14 يوليو 2009
المؤهلات العلمية:	– درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال، الجامعة الأميريكة في بيروت، لبنان – درجة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة تكساس، أوستن، الولايات المتحدة
الخبرة:	– مساعد الرئيس التنفيذي السابق للبنك العربي بي إل سي، مسؤولاً عن كافة الأعمال المصرفية، الأردن – العضو المنتدب السابق ورئيس قطاع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سيتي جروب، مصر – الرئيس القطري السابق لسيتي جروب مصر ورئيس إقليم شمال أفريقيا، مصر – العضو المنتدب السابق لبنك نيجيريا الدولي، ورئيس إقليم غرب أفريقيا لسيتي جروب، نيجيريا

* مستقيل

	أنطوان جان ضاهر نائب الرئيس التنفيذي ومدير عام الخدمات المصرفية الشخصية للشركات والاستثمار
تاريخ التعيين:	7 يوليو 2013
المؤهلات العلمية:	– ماجستير في التمويل، جامعة كيس وسترن ريزرف، كليفلاند، أوهايو، الولايات المتحدة – بكالوريوس الهندسة المدنية مع مرتبة الشرف، جامعة الولاية بكليفلاند، كليفلاند، أوهايو، الولايات المتحدة
الخبرة:	– الرئيس السابق للأعمال المصرفية المحلية للشركات في بنك الكويت الوطني، الكويت – الرئيس السابق للوحدة المحلية للشركات متعددة الجنسيات ببنك الكويت الوطني، الكويت – نائب الرئيس السابق للخدمات المصرفية للشركات وأسواق المال ببنك بي إن سي، كليفلاند، أوهايو، الولايات المتحدة – مدير العلاقات السابق للخدمات المصرفية للشركات، قسم العقار ببنك بي إن سي، كليفلاند، أوهايو، الولايات المتحدة – مدير المشروع السابق في المجموعة الهندسية، بنسلفانيا، الولايات المتحدة

كارلوس إي إم ريبيرو

رئيس المدراء الماليين

تاريخ التعيين:	1 نوفمبر 2009
المؤهلات العلمية:	– شهادة المحاسب المعتمد مع شهادة المحاسبة، كلية أسيوداس إيبيرانغا، ساو باولو، البرازيل – برنامج متقدم في إدارة الأعمال، كلية دارين، جامعة فرجينيا، الولايات المتحدة – برنامج متقدم في إدارة التمويل، كلية وارتون، جامعة بنسلفانيا، الولايات المتحدة
الخبرة:	– الرئيس التنفيذي ونائب الرئيس الإقليمي السابق – العمليات الأوروبية لجنرال موتورز/جيماك، المملكة المتحدة – الرئيس التنفيذي ونائب الرئيس الإقليمي السابق – عمليات آسيا والباسفيك لجنرال موتورز___جيماك، أستراليا – المدير الإقليمي السابق – شمال وجنوب أوروبا لجنرال موتورز/جيماك، المملكة المتحدة – الرئيس والعضو المنتدب السابق لبانكو جنرال موتورز إس إي، البرازيل – رئيس المدراء الماليين ونائب العضو المنتدب السابق لبانكو جنرال موتورز إس إي، البرازيل – مساعد رئيس الخزينة لجنرال موتورز السابق ورئيس الخزينة السابق لبانكو جي إم لجنرال موتورز/بانكو جنرال موتورز إس إي، البرازيل – رئيس الخزينة السابق ومدير الضرائب لشركات فيليب موريس، البرازيل – رئيس الخزينة السابق لشركات فيليب موريس، البرازيل

سلمى الحجاج

مدير عام الموارد البشرية

تاريخ التعيين:	1 فبراير 2013
المؤهلات العلمية:	– درجة الماجستير في الإدارة التنظيمية، جامعة فينكس، أريزونا، الولايات المتحدة – بكالوريوس رياضيات، جامعة الكويت، الكويت
الخبرة:	– مدير سابق مركز تطوير القياديين في مؤسسة البترول الكويتية، الكويت – مدير سابق للموارد البشرية لشركة بترول الكويت العالمية – مساعد نائب الرئيس السابق للموارد البشرية، مؤسسة الخليج للاستثمار، الكويت – عضو لجنة اعتماد علوم الكمبيوتر بجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا – عضو اللجنة الفرعية لمشروع الخطة التنموية لدولة الكويت للاستفادة من الجامعات الخاصة في تعزيز أداء موظفي الدولة – عضو لجنة التدريب الاستشارية الإقليمية بجمعية مهندسي البترول – عضو جمعيات الموارد البشرية المهنية (SHRM) و (ASHRM)

الدكتور/ غيث مسمار

مدير عام الشؤون القانونية وشؤون مجلس الإدارة

تاريخ التعيين:	29 سبتمبر 2013
المؤهلات العلمية:	– درجة الدكتوراه في القانون، جامعة لندن، المملكة المتحدة – ماجستير القانون، جامعة لندن، المملكة المتحدة – ليسانس الحقوق، جامعة الأردن، الأردن
الخبرة:	– المستشار العام وأمين السر السابق لمجموعة البنك العربي، الأردن – قاض سابق، رئيس محاكم عمّان – عضو مجلس الإدارة السابق للبنك العربي التونسي – عضو مجلس الإدارة السابق لمركز الإيداع الأردني – عضو مجلس الإدارة السابق لمجموعة الاتصالات الأردنية – عضو مجلس الإدارة السابق للبنك العربي الفلسطيني – عضو مجلس الإدارة السابق لشركة مصفاة البترول الأردنية

سليم شيخ

رئيس مدراء المخاطر

تاريخ التعيين:	1 ديسمبر 2009
المؤهلات العلمية:	– درجة الماجستير في التسويق والتمويل، شعبة إدارة الأعمال، جامعة البنجاب، باكستان – درجة البكالوريوس في التجارة
الخبرة:	– الرئيس التنفيذي السابق لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا لبنك باركليز بي إل سي، دبي، الإمارات العربية المتحدة – رئيس مدراء العمليات السابق لأفريقيا والشرق الأوسط لبنك باركليز بي إل سي، جوهانسبرج، جنوب أفريقيا – رئيس مدراء المخاطر السابق لمنطقة جنوب وشرق أفريقيا لسيتي كورب، جوهانسبرج، جنوب أفريقيا

خالد المطوع

مدير عام الأعمال المصرفية الدولية والاستثمارات

تاريخ التعيين:	18 يونيو 1989
المؤهلات العلمية:	– درجة البكالوريوس في الاقتصاد، جامعة جنوب كاليفورنيا، لوس آنجلوس، الولايات المتحدة
الخبرة:	– المدير العام السابق بالوكالة لمجموعة الأعمال المصرفية الاستثمارية لبنك الخليج، الكويت – المدير العام السابق بالوكالة لإدارة المخاطر لبنك الخليج، الكويت – مدير أول سابق، نائب رئيس مجموعة الأعمال المصرفية الدولية لبنك الخليج، الكويت – المدير السابق لقسم تمويل تجارة النفط لبنك الخليج، الكويت – عمل في السابق في تمويل الشركات للشرق الأوسط، إدارة شركة بانكرز تراست كومباني، لندن، المملكة المتحدة – مساعد مدير سابق، إدارة الشركات الدولية، مجموعة الأعمال المصرفية التجارية، بنك الخليج، الكويت – مساعد مدير سابق، المؤسسات المالية، مجموعة الأعمال المصرفية الدولية لبنك الخليج، الكويت – عضو مجلس الإدارة السابق لشركة ساي–نت (شبكة المعلومات الائتمانية)، الكويت – عضو مجلس الإدارة السابق لشركة المصالح العقارية، الكويت

فيكرام إيسار

مدير عام الخدمات المصرفية الشخصية

تاريخ التعيين:	24 مارس 2013
المؤهلات العلمية:	درجة البكالوريوس في التجارة من جامعة دلهي، الهند
الخبرة:	– الرئيس السابق للخدمات المصرفية الشخصية لبنك ستاندارد تشارترد، تايلاند – الرئيس السابق للخدمات المصرفية الشخصية لبنك ستاندارد تشارترد، بنغلاديش – الرئيس السابق لإدارة وتوزيع الثروات لبنك ستاندارد تشارترد، الهند – الرئيس السابق لإدارة الثروات ورئيس مجموعة الودائع لبنك ستاندارد تشارترد، الهند – الرئيس السابق لإدارة الثروات لبنك ستاندارد تشارترد، الهند – المدير العام السابق للتسويق والمنتجات المصرفية لبنك ستاندارد تشارترد، الهند – مدير أول سابق للخدمات المصرفية الشخصية، مشروع المرافئ الهندية من بنك ستاندارد تشارترد، الهند – المدير السابق لتصميم العمليات لبنك ستانداد تشارترد، الهند – مدير سابق للرقابة الدولية لبنك ستاندارد تشارترد، الهند – مساعد المدير السابق للرقابة الدولية لبنك ستاندارد تشارترد، الهند – مستشار سابق لإي إف فيرجسون آند كو، الهند

جرانت جاكسون

مدير عام الخزينة

تاريخ التعيين:	3 أكتوبر 2010
المؤهلات العلمية:	– درجة الماجستير في التمويل التطبيقي من جامعة مكواير، سيدني، أستراليا – دبلوم المعهد الأسترالي للأوراق المالية، أستراليا
الخبرة:	– الرئيس السابق للخزينة والاستثمارات للبنك التجاري الدولي، دبي، الإمارات العربية المتحدة – الرئيس السابق للخزينة والاستثمارات لمجموعة الأهلي المتحد، البحرين وقطر – المدير السابق لإن إم روتشيلد آند سونز (أستراليا) ليمتد، أستراليا – متداول أول خزينة سابق، لبنك نيو زيلاند، نيو زيلاند – الرئيس السابق للتسويات للبنك الأسترالي، أستراليا – المدير السابق للمركز الأسترالي للتصوير (إي سي بي)، أستراليا – المدير السابق لإيست وست العالمية القابضة ليمتد – المدير السابق لشركة إن إم روتشيلد آند سونز (أستراليا) ليمتد، أستراليا

خالد جمال الدين

رئيس المدققين الداخليين

تاريخ التعيين:	16 سبتمبر 2012
المؤهلات العلمية:	– شهادة المحاسب المعتمد (مجلس كولورادو للمحاسبة، و AICPA) وشهادة الاختصاصي المعتمد في مكافحة غسيل الأموال – درجة الماجستير في الأعمال المصرفية الدولية والتمويل، جامعة واشنطن إنترناشيونال، الولايات المتحدة – دبلوم إدارة المخاطر، الجمعية الأمريكية للمصرفيين والأكاديمية العربية للأعمال المصرفية، قطر – درجة البكالوريوس في المحاسبة والاقتصاد، جامعة القاهرة، مصر
الخبرة:	– رئيس المدققين الداخليين السابق لمجموعة بنك الراجحي، المملكة العربية السعودية – رئيس المدققين الداخليين السابق لبنك الراجحي، ماليزيا – رئيس الالتزام الرقابي السابق لبنك قطر الوطني، قطر – الرئيس السابق للعمليات والتدقيق المالي لبنك قطر الوطني، قطر – عدة مهام تدقيق للائتمان والعمليات لبنك قطر الوطني، قطر – مفتش سابق لقطاع الرقابة المصرفية للبنك المركزي المصري، مصر – مسؤول إدارة خطابات الاعتماد سابق للبنك الوطني المصري، مصر

* مستقيل

بيتر روبرتس

مدير عام تكنولوجيا المعلومات ورئيس مدراء تكنولوجيا المعلومات

تاريخ التعيين:	3 نوفمبر 2013
المؤهلات العلمية:	بكالوريوس في الجغرافيا والاقتصاد من جامعة لندن – المملكة المتحدة
الخبرة:	– نائب الرئيس التنفيذي السابق – رئيس عمليات المجموعة في البنك الأهلي التجاري – المملكة العربية السعودية (مايو 2011 – مايو 2013). – الرئيس السابق لمركز باركليز لتكنولوجيا المعلومات – المملكة المتحدة (فبراير 2010 – أبريل 2011). – الرئيس الإقليمي السابق لبرامج القنوات الإلكترونية والدعم – الخدمات المصرفية الدولية للأفراد والشركات (نوفمبر 2007 – فبراير 2010). – رئيس مدراء تكنولوجيا المعلومات السابق لبنك باركليز – أفريقيا / ليد تيك بارتنر آبسا انتجريشن (نوفمبر 2005 – نوفمبر 2007). – رئيس مدراء تكنولوجيا المعلومات السابق لبنك باركليز – شرق أفريقيا والمحيط الهندي (المقر نيروبي كينيا) (يوليو 2001 – يوليو 2003). – مدير محفظة تكنولوجيا المعلومات السابق لبنك باركليز – المملكة المتحدة (يوليو 2003– نوفمبر 2005). – رئيس مدراء العمليات السابق في بنك باركليز – بوتسوانا، المملكة المتحدة (يوليو 1999– يوليو 2001). – رئيس مركز خدمات الشركات السابق في بنك باركليز (استشارات للشركات حول التعافي وإعادة الهيكلة) شمال المملكة المتحدة (ديسمبر 1996 – يوليو 1999). – مساعد مدير الخدمات المصرفية للأفراد السابق في بنك باركليز، شمال لندن ومنطقة لوتون، المملكة المتحدة (مارس 1995 – ديسمبر 1996). – مدير مشروع إدارة مخاطر الائتمان السابق للمملكة المتحدة – بنك باركليز، المملكة المتحدة (1992– مارس 1995). – سابقاً، مدير علاقات العملاء الشركات السابق لبنك باركليز – المملكة المتحدة (أغسطس 1989 – أكتوبر 1992). – زميل في معهد المصرفيين

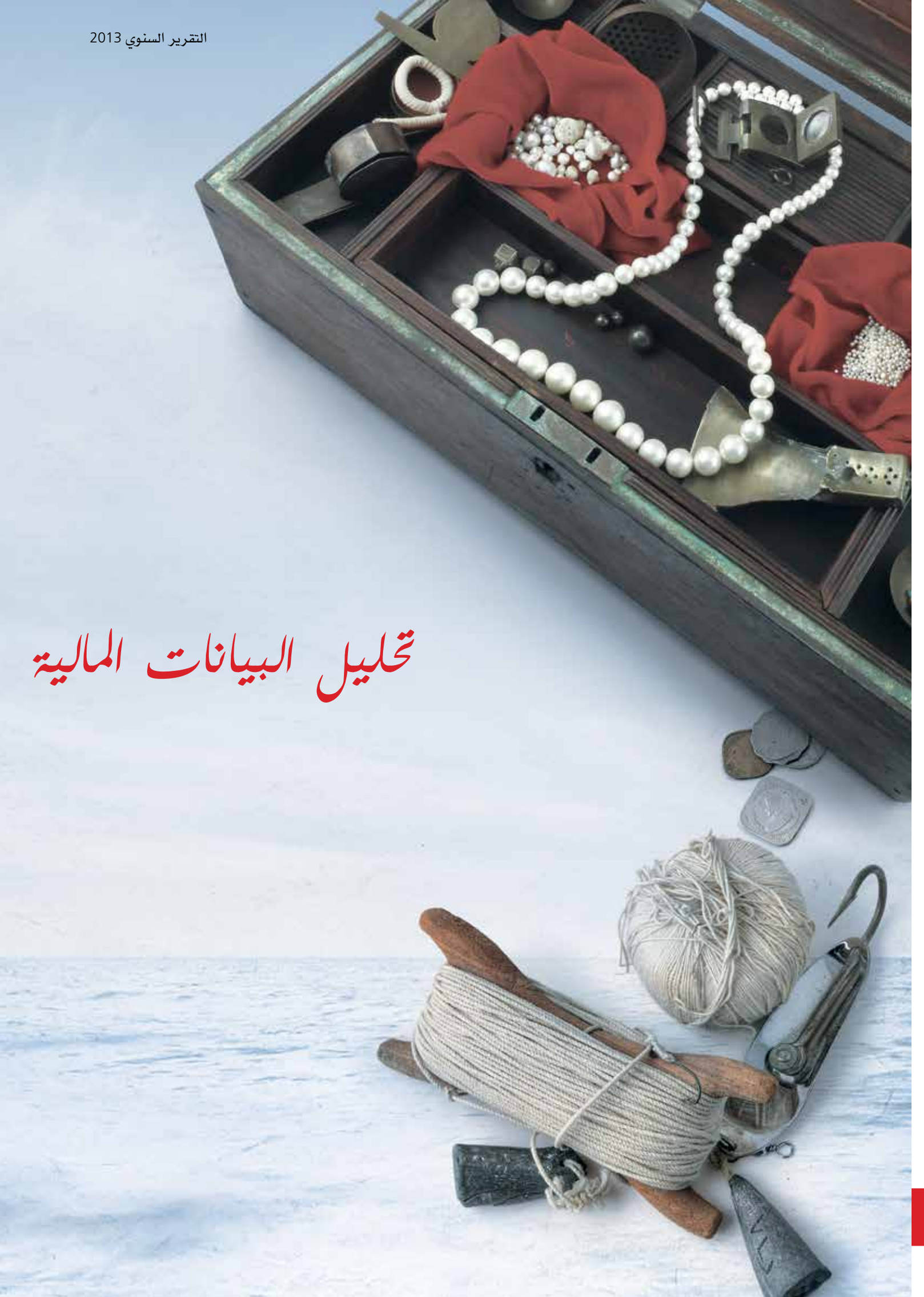

تحليل البيانات المالية

بحث وتحليل الإدارة

ألف د.ك.

	2013	2012
بيان الدخل		
صافي إيرادات الفوائد	121.4	117.7
صافي الرسوم والعمولات	26.2	28.5
إيرادات أخرى	19.4	33.4
الإيرادات التشغيلية	167.0	179.6
ربح التشغيل قبل المخصصات/خسائر انخفاض القيمة	109.4	121.4
المخصصات	(75.6)	(88.9)
صافي الربح	32.1	30.9
المركز المالي		
القروض والسلف	3,361.2	3,322.5
إجمالي الودائع	4,086.0	4,094.2
حقوق المساهمين	483.1	449.2
المؤشرات المالية الرئيسية		
معدل كفاية رأس المال	17.4%	16.8%
المخصصات العامة الاحترازية – مليون د.ك.	158	149
نسبة القروض غير المنتظمة	6.5%	10.9%
نسبة تغطية القروض غير المنتظمة (شاملةً الضمانات)	187.4%	140.8%
نسبة التكلفة إلى الإيرادات	34.5%	32.4%

ارتفعت نسبة الإيرادات من الفوائد بواقع 3.1%، مدفوعةً بشكل أساسي بالانخفاض في تكاليف التمويل. وانخفضت إيرادات الرسوم بصورة طفيفة بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي، خاصةً في قطاع الشركات. وتضمنت الإيرادات الأخرى البنود غير المتكررة في كل من عامي 2012 و2013.

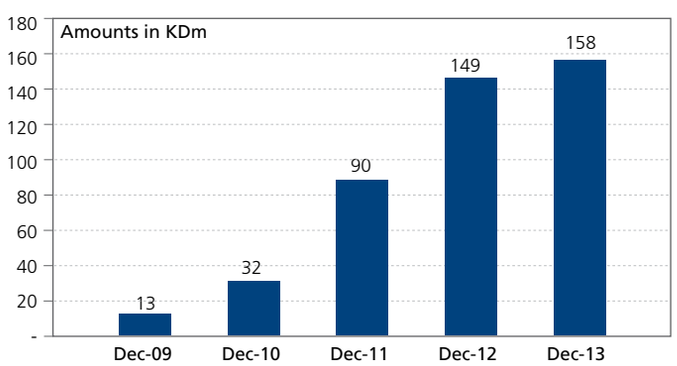

واصل البنك بناء مخصصاته الاحترازية تماشياً مع الهدف الاستراتيجي المتمثل في بناء ميزانية عمومية قوية، وتبلغ تلك المخصصات حالياً 158 مليون د.ك.، أي ضعف حدود البنك القانونية للإقراض.

ارتفع صافي الأرباح بواقع 4.1%، مما يعكس النمو في الأرباح من الأنشطة الأساسية.

شهدت القروض نمواً ملحوظاً، خاصةً في القروض الشخصية حيث بلغت 17% وكذلك شهدت المحفظة الدولية نمواً واضحاً. أما نمو محفظة قروض الشركات المحلية فقد كان محدوداً نظراً لتباطؤ النمو الاقتصادي وأثر التأخير في الشروع في الخطة التنموية لدولة الكويت.

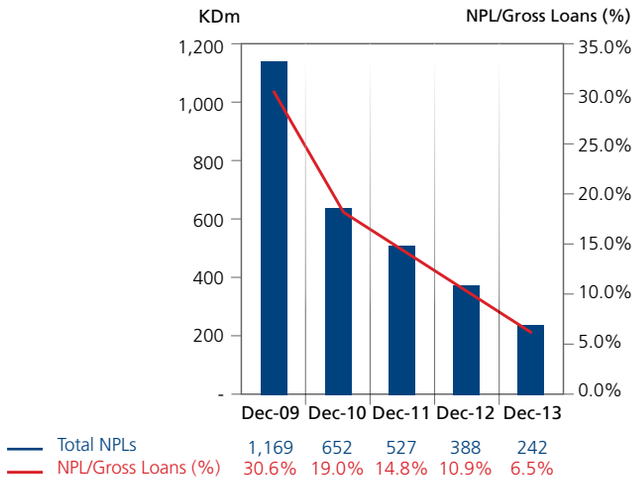

ويواصل البنك العمل على تخفيض حجم القروض غير المنتظمة والتركزات القطاعية الموروثة، كما يعمل على تخفيف المخاطر من خلال الحصول على ضمانات إضافية وإعادة هيكلة القروض بناءً على التدفقات النقدية المعدلة، ومقايضة الديون بالأسهم أو الأصول.

يواصل البنك التركيز على قدراته في الأعمال المصرفية الأساسية في مجال الإقراض للشركات والأفراد في السوق الكويتي وتعزيز انتشاره محلياً.

	2013	2012	2011	2010
عدد الأفرع	56	56	55	52
مجموع القوة العاملة	1,407	1,357	1,458	1,440
نسبة العمالة الوطنية	63%	63%	60%	60%

وقد تحولت استراتيجية البنك إلى النمو بعد الفترة التي تلت العام 2009 حين كانت تنصب على تعزيز الميزانية العمومية وتخفيض جزء كبير من محفظة القروض غير المنتظمة. وقد استطعنا إحراز تقدم كبير منذ العام 2009 كان أبرزه، وليس وحده، تحسين نوعية القروض وإدارة المخاطر.

وتأتي أهمية هذه التحسينات أنها قد تمت بالرغم من تباطوء عجلة النمو المحلي ناهيك عن المعوقات الإقليمية والدولية. وقد واصل البنك التقدم خلال العام 2013 من خلال تعزيز النظم والضوابط وإدارة المخاطر والحوكمة، ومن خلال تحسين عروض المنتجات التي يقدمها لعملائه وقنوات التوزيع.

قام البنك بإجراء عمليات تطوير ملحوظة في دائرة المعلومات لتحسين البنية التحتية القائمة والارتقاء بمستوى التكنولوجيا. وتم إطلاق خطة استراتيجية تهدف إلى تعزيز القدرات من حيث البنية التحتية والحوكمة وتقديم الحلول وإطار أمن المعلومات. كما تم إجراء تحليل للفجوات الكامنة في كافة المجالات حيث تم تطبيق مبادرات تفصيلية لسد هذه الفجوات.

إرشادات النزعة للمخاطر وإستراتيجية المحافظ

يتبع البنك استراتيجية المحافظة على ثقافة قوية في مجال إدارة المخاطر وعلاقة المخاطر بالحوافز داخل كافة مجالات العمل المصرفية المرتبطة بالمخاطر. ويقوم البنك بمراجعة سياسات وممارسات إدارة المخاطر باستمرار لضمان عدم تعرض البنك لأية تقلبات كبيرة في تقييم الاصول والأرباح.

وقد قام البنك بوضع وثيقة خاصة بالنزعة إلى المخاطر تمكنه من مراقبة المخاطر المختلفة عن كثب وبشكل مستمر مقابل الحدود الموضوعة لها داخلياً. وبشكل ربع سنوي، يتم تقديم مصفوفة قياس المخاطر (Risk Dashboard) إلى مجلس الإدارة للمناقشة.

ولدى البنك سياسة ائتمان مفصلة معتمدة من قبل مجلس الإدارة يتم تقديمها إليه بشكل دوري للمراجعة. ويبين دليل سياسة الائتمان المبادئ الإرشادية وفلسفة مخاطر الائتمان التي تحكم شروط منح الائتمان. كما توفر الهيكل الذي يتعين على أساسه أن تقوم الأعمال المصرفية وضمان اتباع أسلوب متناسق لجميع أنشطة الإقراض. كما تعرّف سياسة الإنكشاف لمخاطر الائتمان الحدود المسموح بها للدولة، وتقييم وضبط المخاطر عبر الحدود. وتقوم اللجنة التنفيذية للائتمان باعتماد ومراجعة حدود الائتمان للدول بصفتها أعلى جهة لديها صلاحية الموافقة على منح الائتمان والمفوضة من قبل مجلس الإدارة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

ويقوم البنك بتصنيف إنكشافه وفقاً لنظام التصنيف الائتماني لأمريكا الشمالية وذلك إضافةً إلى التصنيف القائم على قواعد أخرى محددة من قبل بنك الكويت المركزي، مما يسمح للبنك بتصنيف محفظته حسب عدة قطاعات فرعية لتسهيل عملية التحليل وتحسين إدارة التركزات، إن وجدت.

كما قام البنك بإنشاء عملية تصنيف مخاطر المحفظة التي يتم من خلالها تقييم المحفظة بأكملها على فترات متفاوتة ويتم المداولة بشأنها من قبل اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر. وقد تم توسيع نطاق صلاحية تصنيف مخاطر المحفظة ليصل إلى مستوى مدير علاقات العملاء، ويتم وضع التدابير الخاصة بإدارة المخاطر في عملية تقييم أداء الإدارات، والتي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين جودة الأصول.

كما قام البنك بوضع نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) كأداة تسعير للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء من الشركات. ويرتكز هذا النموذج على حقيقة أن التسعير يتعين أن يكون متماشياً مع المخاطرة الكامنة في العروض المقدمة.

يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم 24 من البيانات المالية لمزيد من التفاصيل.

استراتيجية التمويل

كاستراتيجية، يقوم البنك بالمحافظة على قاعدة ودائع متنوعة وعلى المزيج المناسب بين ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع الأخرى.

ويعتبر وضع السيولة في البنك جيداً للغاية حيث تصل النسبة إلى 32% مقابل النسبة الرقابية المطلوبة والبالغة 18%. وحققت النسبة الرقابية للقروض إلى الودائع كما في 31 ديسمبر 2013 فائضاً بواقع 256 مليون د.ك. مما يفسح المجال للنمو، ويوفر وسيلة مريحة لتخفيف الصدمات في حال حدوث أي تحركات كبيرة في الودائع.

- بلغت نسبة تركز الودائع، كما في ديسمبر 2013، (النسبة المئوية لـ 20 وديعة مقابل إجمالي الودائع) 44% مقارنةً بـ 46% في ديسمبر 2012، و50% في ديسمبر 2011. وقد شكلت ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير (عند الإطلاع/التوفير)، كما في ديسمبر 2013، 33% من إجمالي الودائع (29% في ديسمبر 2012، و25% في ديسمبر 2011). وسيحل أجل أكثر من 65% من الودائع بعد 6 أشهر وأكثر.
- تشمل عملية إدارة السيولة والتمويل وضع التقديرات للتدفقات النقدية حسب العملة الأساسية، ومراقبة المركز المالي ونسب السيولة مقابل المتطلبات الداخلية والرقابية، مع الاحتفاظ بمجموعة متنوعة من مصادر التمويل تتوفر تسهيلات احتياطية مقابلها، ومراقبة تركز المودعين، وذلك لتجنب الاعتماد غير المناسب على كبار المودعين الأفراد والتأكد من وجود مزيج تمويلي شامل ومقبول، بشكل عام، وإدارة احتياجات تمويل المديونيات. ويحتفظ البنك بقاعدة تمويل متنوعة ومستقرة من الودائع الأساسية للأفراد والشركات. كما تحتفظ إدارة الخزينة بخطط السيولة وخطط التمويل الطارئة للتعامل مع الصعوبات المحتملة والتي قد تطرأ من السوق المحلي أو الإقليمي أو من الأحداث الجيوسياسية في العالم.
- وتعتبر إدارة السيولة عنصراً أساسياً تماشياً مع الاستراتيجية الشاملة للبنك لبناء ميزانية عمومية قوية. وتتم مراقبة السيولة بشكل منتظم وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي.

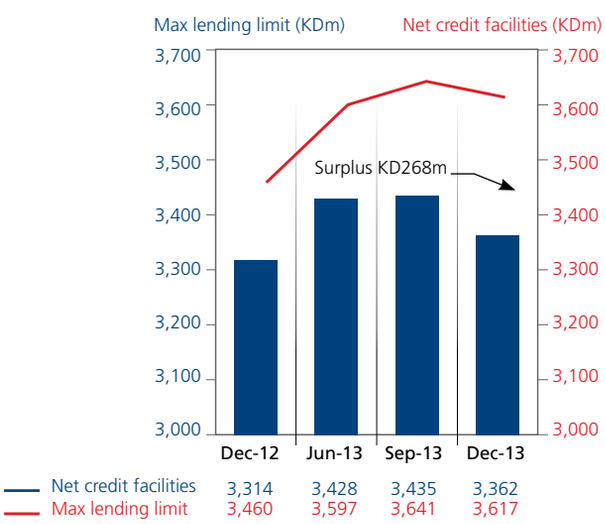

استراتيجية إدارة رأس المال

تهدف فلسفة البنك في إدارة رأس المال إلى الحفاظ على المستوى المثالي لرأس المال، ليتسنى اتباع الاستراتيجيات التي تعمل على بناء قيمة طويلة الأمد للمساهمين.

وتركز سياسة كفاية رأس المال لبنك الخليج على إنشاء والمحافظة على قاعدة كافية من رأس المال لدعم نمو وتطور الأعمال. ويتم تحديد متطلبات رأس المال الحالية والمستقبلية على أساس توقعات نمو القروض لكافة مجموعات العمل، والنمو المتوقع في التسهيلات وأنشطة التداول خارج الميزانية العمومية (مثال: مخاطر السوق)، ومصادر الأموال المستقبلية واستخداماتها، وسياسة توزيع الأرباح المستقبلية الخاصة بالبنك. ويتم توزيع رأس المال على مجموعات مختلفة من العمل ويتم إجراء اختبارات الضغط لضمان تطابق الأهداف الداخلية للبنك من حيث كفاية رأس المال مع النزعة المعتمدة للمخاطر في البنك.

ويحرص البنك على الحفاظ على توازن مناسب بين مختلف مكونات رأسماله.

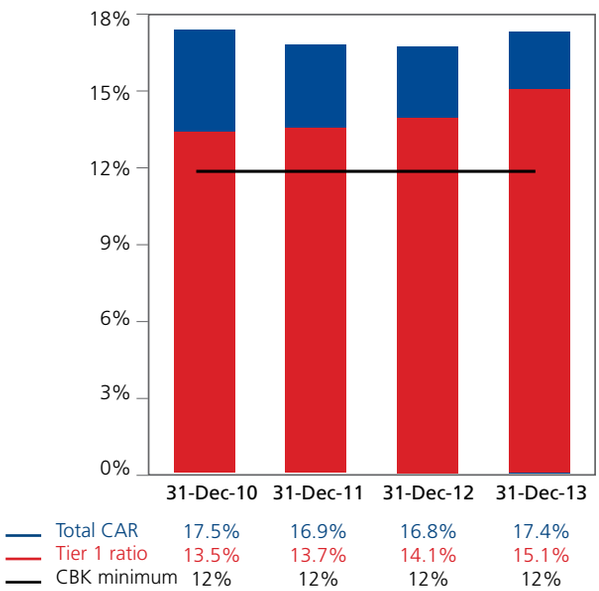

استراتيجية الأعمال - 2014 وما بعدها

ترتكز استراتيجية بنك الخليج خلال السنوات القليلة القادمة على ثلاثة محاور رئيسية:

- إستكمال استرداد القروض
- إنشاء أعمال رفيعة المستوى في الخدمات المصرفية للشركات والأفراد.
- الإستعداد لفرص نمو جديدة.

وتهدف الاستراتيجية الخاصة بالخدمات المقدمة للشركات والأفراد إلى تعزيز حصة البنك في السوق من خلال رفع مستوى الخدمة والمبيعات بالتركيز على العملاء الذين يحققون أعلى نسبة ربح للبنك. ومن المقرر أن يتم تعزيز كل من الإدارة المالية وإدارة الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات/العمليات، والإدارة القانونية لدعم محاور الأعمال ودفعها باتجاه النمو.

ولكي يصبح بنك الخليج البنك الأول في الكويت، يتعين تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية بحلول العام 2016

الأهداف الاستراتيجية	المخرجات المستهدفة	الإجراءات الأساسية
استكمال عملية التعافي	– تخفيض نسبة القروض غير المنتظمة – مضاعفة الجهود في استرداد القروض – إنشاء خدمات ائتمانية رفيعة المستوى	– إنشاء نموذج "مصرف سيء" – تعزيز إدارة الائتمان للتوافق مع المعايير الدولية
مضاعفة التوسع من خلال قنوات خارجية	– إنشاء محركات بيع رفيعة المستوى – توفير خدمات تنافسية – الاستفادة القصوى من عمليات التحليل – إنشاء فريق عمل متفوق	– تنظيم العمليات بما يناسب العملاء – الاستثمار في قاعدة البيانات والموظفين – إعادة هندسة منصات المبيعات والخدمة – تعزيز الموارد البشرية
إيجاد بدائل ذات قيمة	– تعزيز المتانة المالية – إنشاء منصة عملية قابلة للتقييم	– توسيع قاعدة رأس المال – الاستثمار في منصة التشغيل

وتحدد المبادئ الأساسية طبيعة البنك الذي نقوم ببنائه. ولتحقيق أهدافنا الاستراتيجية، فإن مبادئنا الأساسية هي:

- **الثقة**
- **التعاطف**
- **المرونة**

استراتيجية الأعمال فيما يتعلق بالخدمات المصرفية للشركات

سنركز في هذا الإطار على أربع شرائح أساسية ومواءمة الهيكل التنظيمي للبنك بحيث يتناسب مع احتياجات العملاء وتطلعاتهم حسب كل شريحة، وذلك بهدف تحسين إمكانية الوصول إلى كل من هذه الشرائح وبالتالي زيادة المحفظة وحصتنا في السوق.

استراتيجية القروض غير المنتظمة

كما سوف نسعى لتخفيض نسبة القروض غير المنتظمة من خلال استخدام جميع الأدوات التي تمكننا من ذلك.

استراتيجية الأعمال فيما يتعلق بالخدمات المصرفية للأفراد

الهدف سيكون " النمو الذكي من خلال التركيز على العملاء " مما سيمكننا من تحقيق التالي:

- تحويل البنك إلى بنك في خدمة المجتمع
- الابتكار في الخدمات المصرفية المباشرة
- التركيز من خلال عملية التحليل
- التنافسية في توفير الخدمة
- إنشاء أنشطة جانبية

التصنيف الائتماني

وقد رافق ذلك النجاح تقارير وكالات التصنيف العالمية جميعها مثل "ستاندرد آند بورز" و"فيتش" و"موديز" التي صدرت في نفس تلك الفترة.

وكالة "فيتش": قامت الوكالة بتثبيت تصنيف البنك في مرتبة "A+" لتصنيف عجز المصدر عن السداد على المدى الطويل مع نظرة مستقبلية مستقرة. كما قامت الوكالة برفع تصنيف الجدوى للبنك إلى المرتبة "bb-" من "b+". ويعكس ارتفاع تصنيف الجدوى لبنك الخليج التحسن الجوهري والمستدام في جودة الأصول والرسملة منذ عام 2009، والوضع الجيد للسيولة في البنك وخطط نموه المتحفظة نسبياً، والتركيز على أعماله المصرفية الأساسية.

وكالة "موديز": قامت "موديز" برفع تصنيف النظرة المستقبلية لبنك الخليج من "مستقر" إلى "إيجابي" وذلك فيما يتعلق بتصنيف الودائع (Baa2/Prime-2/D-). ويعكس ذلك التحسن الكبير الذي حققه البنك في كل من جودة الأصول والرسملة.

وكالة "ستاندرد آند بورز": تم مجدداً رفع التصنيف الائتماني للبنك طويل المدى إلى BBB+ ، مع تثبيت نظرته المستقبلية الإيجابية. ونعتقد بأن بنك الخليج كان الوحيد الذي تم رفع تصنيفه مرتين خلال 18 شهراً.

		2012	2013
Fitch Ratings	**وكالة فيتش** – طويل المدى – قصير المدى – تصنيف الجدوى – النظرة المستقبلية	**A+** F1 b+ مستقر	**A+** F1 **bb-** مستقر
MOODY'S	**وكالة موديز** – طويل المدى – قصير المدى – المتانة المالية – النظرة المستقبلية	**Baa2** P-2 D- مستقر	**Baa2** P-2 D- إيجابي
STANDARD &POOR'S	**وكالة ستاندر آند بورز** – طويل المدى – قصير المدى – النظرة المستقبلية	BBB A-2 إيجابي	**BBB+** A-2 إيجابي

الحوكمة

قـام بنـك الخليج، تحت إشـراف رئيـس وأعضاء مجلـس الإدارة، بتطبيـق القواعد الجديـدة للحوكمـة للعـام 2012 والصـادرة مـن بنـك الكويـت المركـزي. ويعتزم البنك تطبيق مبادئ الحوكمة نصاً وروحاً. ويهدف بنك الخليج في هذا الإطار ليس فقـط إلـى الالتزام بجميـع قواعد وأنظمة الحوكمة (بما فيهـا تعليمات بنك الكويت المركزي وهيئة أسـواق المال وقانون الشـركات، وغيرها) بل أيضاً جميع القوانين والأنظمـة الأخـرى المعمول بها الخاصة بالحوكمة. كما يسـعى البنـك لتبني أفضل الممارسات الدولية التي نراها أساسية لوضعه المالي والمجتمعي.

تعريف أصحاب المصالح:

تماشـياً مـع أفضل الممارسـات، يتضمـن تعريف بنـك الخليج لأصحـاب المصالح الرئيسيين الأطراف التالية:

1- العملاء والمودعين
2- المساهمين
3- السلطات الرقابية
4- مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة
5- الموظفين
6- الموردين وجهات تقديم الخدمات
7- المجتمع الذي يعمل فيه

السياسات والإجراءات:

تبنـى بنـك الخليج الإطـار الكامل للمبادئ الإرشـادية للحوكمة ليحقـق التوازن بين الأداء والالتزام، مما سـيمكن البنك من تنفيذ أعماله بشـكل فعال متجنباً مخاطر العمل بطريقة حصيفة. ومن وجهة نظرنا، يتوجب تطوير الحوكمة بشـكل مسـتمر، الأمـر الـذي سـيؤدي إلـى قيامنا بتنقيـح ومراجعة الإطـار العام للحوكمـة بغية رفع مستوى الالتزام بكافة أعمالنا ودرجة تقيدنا بمعايير الحوكمة.

وتتضمـن السياسـات والإجـراءات الموضوعـة للتأكـد مـن وضـوح خارطـة الطريق والعمليات وصولاً إلى تحقيق الإدارة السليمة (الحوكمة) ما يلي:

1- دليل الحوكمة
2- سياسة الإفصاح والشفافية
3- سياسة ملكية المخاطر
4- وثيقة النزعة للمخاطر
5- المعايير الإخلاقية
6- عملية الإبلاغ عن الممارسات الخاطئة
7- تعارض المصالح
8- إقراض الأطراف ذات العلاقة
9- سياسة وإجراءات التعامل مع شكاوى العملاء
10- ميثاق التدقيق الداخلي
11- دليل الموارد البشرية
12- معايير السياسات والإجراءات

المهام والمسؤوليات:

يفصّل دليل الحوكمة الذي اعتمده بنك الخليج بوضوح ما بين مهام مجلس الإدارة والإدارة التنفيذيـة بحيـث لا يسـمح بالتداخـل بين المهـام. ويتضمـن الدليل وصفاً واضحـاً لمهـام كل مـن رئيـس مجلـس الإدارة والرئيـس التنفيـذي ورئيـس مـدراء المخاطـر، وشـؤون مجلـس الإدارة، ورئيـس التدقيـق ورئيـس المـدراء الماليين داخل البنك. كما تم وصف المهام والمسـؤوليات المنوطة بأعضاء مجلـس الإدارة والمجلـس ورؤسـاء اللجان المنبثقة عن مجلـس الإدارة. وتم التأكد من اسـتقلالية كل مـن المهـام التنفيذية الأساسـية داخل البنك من خلال وضع التسلسـل الإداري المناسـب. ويقوم المجلـس بالإشـراف على المهام الرئيسـية في البنـك، كما يقوم بنك الكويت المركزي بحماية المناصب الرئيسية في البنك لضمان استقلاليتها.

هيكل الحوكمة - لمحة عامة:

قـام بنـك الخليـج بوضـع هيـكل تنظيمي تماشـياً مـع ممارسـات الحوكمة السـليمة التـي تم تجسـيدها في التسلسـل الإداري، مـع ضمان الفصل الواضـح بين المهام، والاسـتقلالية فـي التفكيـر واتخـاذ الإجراءات فـي إدارات معينة مثل وحدة غسـيل الأمـوال والالتزام الرقابي، والتدقيـق الداخلي وإدارة المخاطر. كما يخضع الهيكل التنظيمي للوائح الرقابية الصادرة من بنك الكويت المركزي.

ويُتبع في الهيكل التنظيمي لبنك الخليج أسـلوب واضح ينقسـم إلى ثلاثة مسـتويات للحوكمة، أولها على المسـتوى التنفيذي من خلال عدة لجان، وثانيها على مسـتوى اللجـان المنبثقـة عـن مجلـس الإدارة، وأخيـراً، على مسـتوى المجلـس نفسـه. أما تفاصيل مهام اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، فيمكن الإطلاع عليها في اللوائح الخاصة بكل لجنة.

أ- الهيكل التنفيذي للحوكمة :

يتألف الهيكل التنفيذي للحوكمة من عدة لجان عاملة على المستوى التنفيذي للبنك، وتشمل عدة لجان ائتمانية ولجاناً لإدارة المخاطر وعدة أنواع أخرى من اللجان كما هو مبين في الشكل التالي:

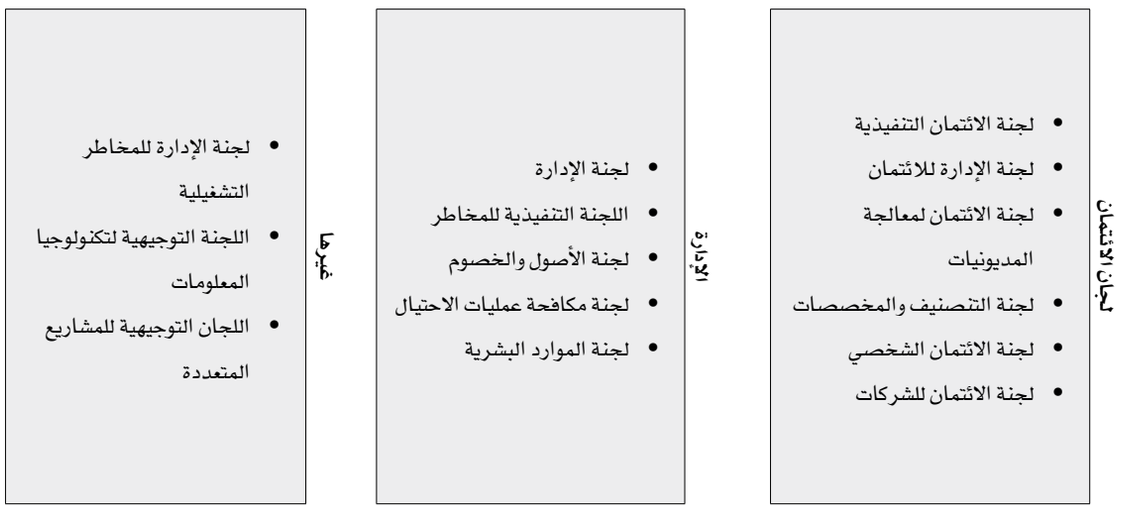

الهيكل التنفيذي

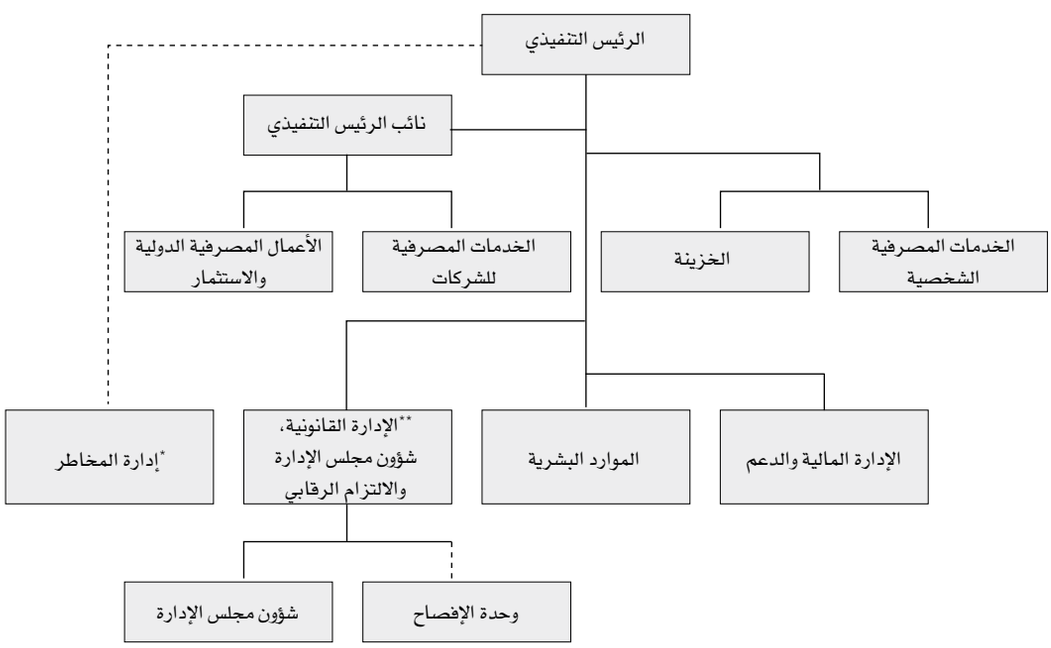

* تتبع لجنة المخاطر

** تتبع رئيس مجلس الإدارة وتتبع إدارياً للمدير العام للشؤون القانونية

هيكل الحوكمة الخاص بمجلس الإدارة

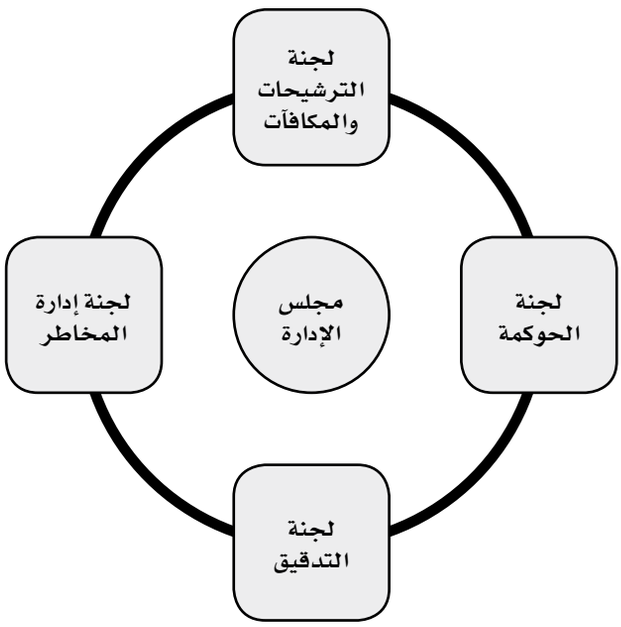

قام مجلس الإدارة بتشكيل أربع لجان تتولى الإشراف على مجالات متخصصة في البنك، وهي كما يلي:

1. لجنة إدارة المخاطر
2. لجنة التدقيق
3. لجنة الحوكمة
4. لجنة الترشيحات والمكافآت

ولكل لجنة نظامها الداخلي الخاص بها والمعتمد من قبل مجلس الإدارة، ورئيس ونائب رئيس، وأعضاء، وأمين سر، بالإضافة إلى توافر النصاب المطلوب لانعقاد كل منها. وتقوم جميع اللجان بمراجعة محاضر الاجتماعات والوثائق الأخرى الخاصة باللجان الإدارية المعنية كما يلزم، واستلام التقارير والبيانات ذات العلاقة من الإدارة لمناقشتها، وتقديم التقارير بدورها إلى مجلس الإدارة لمناقشة وتداول المسائل المطروحة.

وفي إطار تحقيق أهدافه بالنسبة لتطبيق المعايير الجديدة للحوكمة، تمكن البنك من إحراز التالي:

- استكمال وتطبيق الوثيقة الجديدة الخاصة بالنزعة للمخاطر.
- الإشراف على الإدارة التنفيذية من خلال مصفوفة قياس المخاطر وتقارير مالية أخرى مقدمة إلى مجلس الإدارة.
- الموافقة على دليل سياسة المخاطر الجديد والذي يشمل ضمن أمور أخرى عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال واختبارات الضغط، ومتطلبات كفاية رأس المال.
- الموافقة على معايير الإفصاح وتطبيقها تماشياً مع تعليمات بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال.
- توفير التدريب التعريفي لأعضاء مجلس الإدارة وجميع كبار الموظفين في البنك.

كما قام البنك بإصدار دليل شامل لمبادئ الحوكمة حسب متطلبات بنك الكويت المركزي وقام بنشر موجز عنه على الموقع الإلكتروني للبنك.

الهيكل التنظيمي للحوكمة

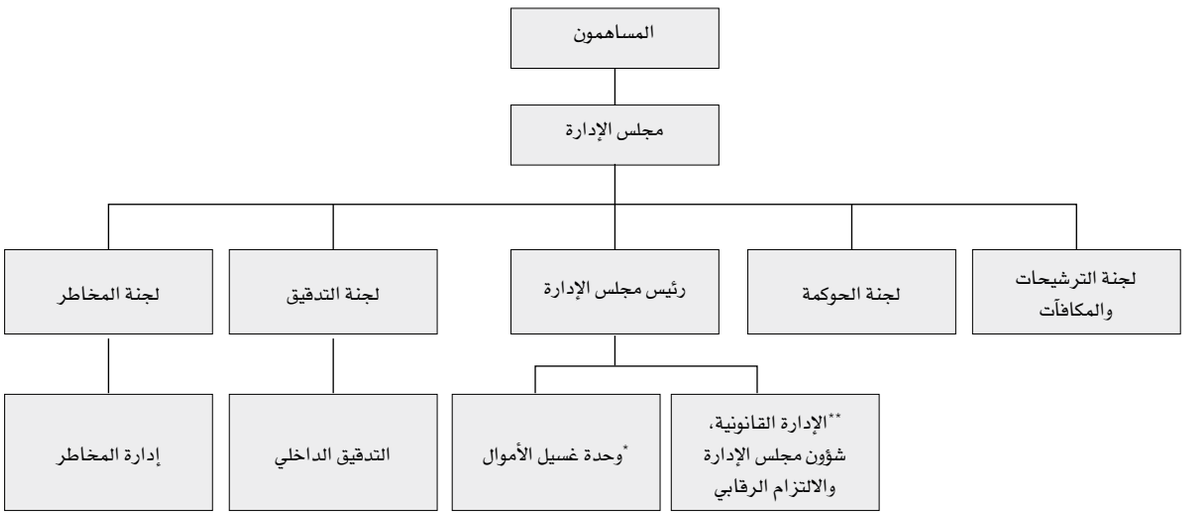

* تتبع إدارياً لمدير عام الإدارة القانونية وشؤون مجلس الإدارة والالتزام الرقابي

** تتبع إدارياً للرئيس التنفيذي بالنسبة للشؤون القانونية

مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الشاملة عن البنك، بما في ذلك وضع الأهداف الاستراتيجية للبنك، واستراتيجية المخاطر، ومعايير الحوكمة وكذلك مسؤولية تطبيق هذه الأهداف والمعايير والإشراف على سلامة تطبيقها، بالإضافة إلى مسؤولية الإشراف على الإدارة التنفيذية. ويقوم المساهمون بانتخاب مجلس الإدارة ليقوم بالإشراف على الإدارة وضمان الحفاظ على مصالحهم وتعزيزها على المدى البعيد.

وتشمل المسؤوليات الأساسية لمجلس الإدارة ما يلي:

1. تحمّل كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات البنك وسلامته المالية والتأكد من استيفاء كافة المتطلبات الرقابية والقانونية.
2. الحفاظ على مصالح المساهمين، والمودعين، والدائنين، والموظفين، والجهات الأخرى من أصحاب المصالح، والتأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل حصيف وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة وسياسات البنك، وكذلك نزعة البنك للمخاطر والتفويضات واللوائح التنظيمية.
3. تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك والإشراف على إداراته التنفيذية التي تقع عليها مسؤولية العمليات اليومية.
4. المصادقة على أنظمة الرقابة الداخلية والتأكد من مدى فاعليتها و/أو محدداتها.
5. ترسيخ مبدأ استقلالية مجلس الإدارة والتأكيد على أهمية التزام كل عضو من أعضاء المجلس بالقيام بدوره تجاه البنك وجميع مساهميه واتخاذ القرار بتجرد وموضوعية.
6. ضمان مراجعة المعاملات التي تتم مع الأطراف ذات العلاقة والتحقق من سلامة هذه العمليات.
7. التحقق من وجود معايير للسياسات وتوافر سياسات مكتوبة تغطي كافة الأنشطة المصرفية لديه.
8. الإفصاح عن المعلومات بصورة موثوقة والتأكد من وصول المعلومات الكافية في الوقت المناسب إلى المساهمين، حيث يعتمد المساهمون على مجلس الإدارة للحصول على معلومات صحيحة.
9. تقييم الوظائف الإدارية الأساسية والأجور وسد كافة الشواغر ووضع خطط الإحلال.

ويشارك أعضاء مجلس إدارة بنك الخليج باستمرار في مجموعة من البرامج التدريبية. فبالإضافة إلى البرامج التعريفية الرسمية التي تقدم إليهم عند الالتحاق بالبنك، يحصل الأعضاء بشكل منتظم على مجموعة من النشرات التعريفية لإبقائهم على إطلاع مستمر بكافة المسؤوليات والمهام المنوطة بهم كأعضاء في مجلس الإدارة.

تنظيم أعمال مجلس الإدارة

يقوم رئيس مجلس الإدارة، بالتشاور مع الإدارة التنفيذية، باقتراح المواضيع المهمة التي يتم إدراجها على جدول أعمال كل اجتماع لمجلس الإدارة، ويتم تزويد أعضاء المجلس بالمعلومات والتفاصيل الوافية، وقبل مدة كافية من اجتماعات المجلس لتمكينهم من دراستها قبل اتخاذ القرارات المناسبة. ويجتمع مجلس الإدارة ست مرات سنوياً على الأقل، ومرة واحدة كل ربع سنة على الأقل.

ويقوم أمين سر مجلس الإدارة بتدوين جميع مناقشات المجلس واقتراحات الأعضاء ونتائج التصويت الذي يتم خلال اجتماعات المجلس. ويكون أمين السر، تحت إشراف رئيس مجلس الإدارة، مسؤولاً عن التأكد من تنفيذ الإجراءات المعتمدة من المجلس فيما يتعلق بعمليات المتابعة وتبادل المعلومات بين أعضاء المجلس ولجانه والإدارة التنفيذية.

1. لجنة الحوكمة

أ- **مهام اللجنة:**

تتولى لجنة الحوكمة مهمة الإشراف على عملية الحوكمة الشاملة في البنك، العمل في إطار مبادئ وقواعد بنك الكويت المركزي الخاصة بحوكمة البنوك. وتقوم اللجنة بتحديد ممارسات الحوكمة في المجال المصرفي في حماية مصالح المودعين، واستيفاء التزامات المساهمين، ومراعاة مصالح الأطراف الأخرى بالإشراف على العمليات والإبلاغ عن أي تضارب في المصالح في تعاملات الأطراف ذات العلاقة.

ب- **أعضاء لجنة الحوكمة**

عمر قتيبة الغانم	رئيس اللجنة
بدر ناصر الخرافي	نائب رئيس اللجنة
ساير بدر الساير	عضو اللجنة
د. غيث مسمار	أمين سر اللجنة

ج- **اجتماعات اللجنة:**

تجتمع لجنة الحوكمة مرتين على الأقل في السنة ويتحقق النصاب بحضور عضوين للجنة.

2. لجنة التدقيق

أ- **مهام اللجنة:**

تتولى لجنة التدقيق مهامها في إطار مبادئ وممارسات الحوكمة التي يضعها مجلس الإدارة. وتشجع اللجنة على مساءلة الأشخاص الرئيسيين والتأكد من التزامهم بتحقيق الفائدة القصوى للبنك ومساهميه والآخرين من أصحاب المصالح. ومن مهام لجنة التدقيق ضمان كفاية وفاعلية مهمة التدقيق الداخلي والخارجي للبنك وإبراز القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية، مع التأكد من مدى فاعلية وكفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك، والتأكد من كفاية الموارد المخصصة للوظائف الرقابية. وتتولى لجنة التدقيق مهمة تقييم أداء مدير عام التدقيق الداخلي مع تقديم توصياتها إلى مجلس الإدارة بخصوص ترشيح، إنهاء عمل، تعيين، وتحديد مكافآت المدقق الخارجي. وبما أن فعالية مهام اللجنة مرتبطة بشكل مباشر بمجلس الإدارة، تعمل لجنة التدقيق بشكل وثيق مع الإدارة التنفيذية للحصول على أية معلومات تحتاج إليها.

ب- **أعضاء لجنة التدقيق**

فاروق بستكي	رئيس اللجنة
أحمد عبد اللطيف الحمد	نائب رئيس اللجنة
عمر حمد العيسى	عضو اللجنة
عبدالعزيز البالول	أمين سر اللجنة

ج- **اجتماعات اللجنة:**

تجتمع لجنة التدقيق مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر، أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك، أو بناءً على طلب رئيس اللجنة أو العضوين الآخرين. ويتحقق النصاب بحضور عضوين للجنة.

3. لجنة إدارة المخاطر

أ- **مهام اللجنة:**

تتضمن مهام لجنة إدارة المخاطر الأساسية تقديم المساعدة لمجلس الإدارة في تقييم وتحديد المخاطر المالية وأنواع أخرى من المخاطر يواجهها البنك. وتساهم لجنة إدارة المخاطر في تعزيز فعالية مجلس الإدارة في عملية مراقبة تلك المخاطر، وتعمل على رفع تقارير دورية إلى المجلس مع تقديم المشورة حول استراتيجية البنك ونزعته للمخاطر الحالية والمستقبلية والإشراف على تطبيق الإدارة التنفيذية لهذه الاستراتيجية. وتقوم اللجنة بتقييم الإنكشاف للمخاطر والتركزات والحدود المسموح بها، والموافقة على إجمالي الحدود الموضوعة للعمليات بالنسبة للمخاطر الاستثنائية أو الجديدة. كما تقوم اللجنة بشكل ربع سنوي بمراجعة مخاطر الائتمان التي يتم تصنيفها في 6 درجات أو أسوأ والتي تزيد عن 10% من رأسمال البنك، وكذلك مراجعة أية عمليات محددة أو مراكز تشتمل على مخاطر تراها مرتبطة بإدارة مخاطر البنك.

ب- **أعضاء لجنة إدارة المخاطر**

بدر عبد المحسن الجيعان	رئيس اللجنة
علي مراد يوسف بهبهاني	نائب رئيس اللجنة
بدر ناصر محمد الخرافي	عضو اللجنة
سليم شيخ	أمين سر اللجنة

ج- **اجتماعات اللجنة:**

تجتمع لجنة التدقيق أربع مرات على الأقل في السنة. ويتحقق النصاب بحضور عضوين للجنة.

4. لجنة الترشيحات والمكافآت

أ- مهام اللجنة:

تقدم لجنة الترشيحات والمكافآت توصياتها إلى مجلس الإدارة بشأن ترشيح أعضاء مجلس الإدارة، مع تقييم مهاراتهم وإمكانياتهم ومؤهلاتهم وفقاً للسياسات والمعايير المعتمدة للبنك وتعليمات بنك الكويت المركزي. وتقوم لجنة الترشحيات والمكافآت بعمل مراجعة سنوية لهيكل مجلس الإدارة مع وضع توصياتها بالنسبة لأية تعديلات محتملة تصب في مصلحة البنك. وتتولى هذه اللجنة مهمة إطلاع أعضاء اللجنة بشكل مستمر حول أحدث المواضيع المصرفية وأكثرها أهمية.

كما تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بمراجعة سياسة المكافآت والمزايا مع لجنة إدارة المخاطر لجميع أو بعض أعضاء الإدارة التنفيذية بما في ذلك المبادئ والمعايير المستخدمة في تقييم أدائهم السنوي بالإضافة إلى تقييم صلاحيات أعضاء مجلس الإدارة ومهاراتهم القيادية. ولإتمام دورها، تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بإعداد وتحديث سياسة منح المكافآت ورفعها لمجلس الإدارة.

ب- أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت

أحمد عبداللطيف يوسف الحمد	رئيس اللجنة
بدر عبد المحسن الجيعان	نائب رئيس اللجنة
جاسم مصطفى بودي	عضو اللجنة
سلمى الحجاج	أمين سر اللجنة

جـ- اجتماعات اللجنة:

تجتمع لجنة التدقيق مرتين على الأقل في السنة. ويتحقق النصاب بحضور عضوين للجنة.

التغييرات التي طرأت على اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

بعد استقالة السيد/ فوزي الثنيان من منصبه في 12 سبتمبر 2013، تم تعيين الدكتور/ غيث مسمار (مدير عام إدارة الشؤون القانونية) ليكون أمين سر لجنة الحوكمة، والسيد/ عبدالعزيز البالول (نائب مدير عام شؤون مجلس الإدارة) ليكون أمين سر لجنة التدقيق.

اجتماعات مجلس الإدارة والحضور

خلال العام 2013، قام مجلس الإدارة بالاجتماع بشكل منتظم. وكان الأعضاء يتلقون المعلومات حول أنشطة البنك واللجان الإدارية. وتم عقد 8 اجتماعات للمجلس و14 اجتماعاً للجان المنبثقة عن المجلس.

واعتباراً من 1 يوليو 2013 تم تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك، وبالتالي، تمت جميع اجتماعات اللجان الفرعية، فيما عدا لجنة التدقيق، في الفترة ما بين يوليو وديسمبر 2013.

	اجتماعات مجلس الإدارة	لجنة التدقيق	لجنة الحوكمة	لجنة إدارة المخاطر	لجنة الترشيحات والمكافآت
عدد الاجتماعات في 2013	**8**	**6**	**3**	**3**	**2**
عمر قتيبة الغانم	8	*	3	*	*
علي مراد بهبهاني	5	*	*	3	*
أحمد عبداللطيف الحمد	3	6	*	*	2
بدرعبد المحسن الجيعان	5	*	*	3	2
بدر ناصر الخرافي	6	*	1	3	*
جاسم مصطفى بودي	6	*	*	*	1
ساير بدر الساير	6	*	3	*	*
عمر حمد يوسف العيسى	8	6	*	*	*
فاروق علي بستكي	6	5	*	*	*

* ليس عضواً في اللجنة

كفاية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية

تشكل أنظمة الرقابة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من عمليات البنك في إدارة أعماله. ويضطلع مجلس الإدارة بالمسؤولية الشاملة للمحافظة على سلامة هذه الضوابط الداخلية وضمان الإشراف المناسب على الإدارة التنفيذية والتي تكون مسؤولة عن إنشاء تلك النظم والمحافظة عليها، وعن إدخال التحسينات المستمرة عليها من خلال عمليات التقييم المستمر لها تلبيةً لمتطلبات وأنشطة البنك، وضمان التزام البنك بالتعليمات والسياسات المعمول بها.

وتشمل العناصر الرئيسية للبنك التي تضمن كفاية نظم الرقابة الداخلية ما يلي:

- توافر سياسات مناسبة ومعتمدة من مجلس الإدارة وإجراءات مناسبة ومعتمدة من الإدارة التنفيذية، خاضعة للمراجعة والتحديث المنتظم للتأكد من قابليتها للتطبيق وفاعليتها.
- وجود لجان متعددة على مستوى مجلس الإدارة ومستوى الإدارة العليا (لجنة إدارة المخاطر، لجنة التدقيق، لجنة الأصول والخصوم، لجان الائتمان، وغيرها) والتي تقوم بعملية الإشراف على التزام البنك بالحوكمة في جميع المجالات، وتضمن مراقبة الأهداف الرئيسية والإشراف على تنفيذها من خلال تلك اللجان المختصة المشكلة لهذا الغرض.
- وجود وحدات متخصصة بالرقابة كوحدة الالتزام الرقابي وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي، وتوافر العمليات المتوافقة مع مبدأ "خطوط الدفاع الثلاثة" لضمان تحديد نقاط الضعف والإبلاغ عنها إلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة.
- توافر مراجعة مستقلة من قبل مجموعة التدقيق الداخلي والتي تقيّم عمليات البنك وإجراءاته وأنظمته وفقاً لخطة التدقيق السنوية المعتمدة. ويركز التدقيق الداخلي على المجالات ذات المخاطر المرتفعة ويتولى عملية التحقيق والتقييم لفاعلية وكفاءة نظم الرقابة الداخلية، وإبلاغ كل من لجنة التدقيق ومجلس الإدارة عن المسائل ذات الأهمية وفجوات الرقابة بما يتماشى مع إجراءات الإدارة المتفق عليها.
- وجود مراجعات مستقلة لسجلات المحاسبة المالية والبيانات المالية من قبل مدققين خارجيين وفقاً لمتطلبات القانون المحلي والتعليمات، ورفع تقارير المدققين بشكل كتب إدارية إلى مجلس الإدارة وبنك الكويت المركزي.
- وجود عملية مراجعة مستقلة للرقابة الداخلية تتم بشكل سنوي من خلال مكتب تدقيق عالمي (غير المدققين الخارجيين للبنك) وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي، يتم من خلالها تحديد والإبلاغ عن أية نواقص في أنظمة الرقابة الداخلية مع وضع خطة عمل إدارية لمواجهة تلك المسائل.
- توفير الإشراف من قبل لجنة التدقيق وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين والخارجيين، ومراجعة تقارير التدقيق الدخلي والكتب الإدارية، وتقارير مراجعة الرقابة الداخلية، وغيرها. وتوفير مراقبة منتظمة لأوضاع تلك المسائل من خلال المتابعة السليمة لضمان تطبيق الضوابط بالشكل المناسب لمواجهة تلك المسائل.
- قيام البنك بمراجعة أنظمة الرقابة الداخلية من خلال مكتب تدقيق خارجي وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي، مع العلم أن آخر تقرير قد صدر في يونيو 2013 ولم ينتج عنه أية ملاحظات هامة. وقد تم إطلاع مع مجلس الإدارة على موجز عن تلك النتائج.

كبار المساهمين:

كبار المساهمين الذين يحتفظون بحصة تبلغ 5% من رأسمال البنك كما في 31 ديسمبر 2013:

- الهيئة العامة للاستثمار 18.2%
- صناعات الغانم 14.0%
- شركة الغانم التجارية 13.2%
- شركة بهبهاني للاستثمار 6.1%

المكافآت

الفلسفة

صممت مكافآت بنك الخليج للإدارة التنفيذية كي تساعد في استقطاب، وتشجيع، والاحتفاظ بالكفاءات القيادية المسؤولة عن النمو الاستراتيجي للبنك، وضمان قيمة مستدامة للمساهمين. وتهدف المكافآت التنفيذية القائمة على فلسفة "التمّيز" إلى بناء روح الجدارة، وخلق توازناً قوياً بين الأداء والراتب بما يتوافق مع تعليمات بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال. وتعتبر هذه المكافآت الثابتة والمتغيرة جزءاً لا يتجزأ من إطار المكافآت الخاص ببنك الخليج بحيث يتمتع هذا الإطار بالخصائص التالية:

- كونه متوافقاً تماماً مع الأهداف الاستراتيجية لبنك الخليج ويشكل دعماً لقيمه الأساسية.
- يمكننا من استقطاب الكفاءات المطلوبة للموظفين المحتملين، والاحتفاظ بالمواهب الأساسية، ويسمح بإمكانية الانتقال داخل الإدارات والتميّز بناءً على الأداء والجدارة.
- كونه عادلاً ومنصفاً بحيث يضمن تناسب المزيج من المكافآت الثابتة والمتغيرة مع المستويات المختلفة من الأقدمية.

توجد لدى بنك الخليج بشكل عام سياسة للمكافآت المتغيرة للمدراء التنفيذيين قائمة على أسلوب "الإنكشاف للمخاطر" حيث يتم إدخال حوافز كافية لتشجيع الأداء المتميز مع العلم أن مجموعة المكافآت المتغيرة قد وضعت للتشجيع على تعزيز قاعدة رأسمال البنك وتفادي اتخاذ أية مخاطر مفرطة أو غير ضرورية.

وتقوم سياسة المكافآت على الوضوح في عملية الإفصاح عن الرواتب، لتسهيل المشاركة الشاملة والبناءّة والمناسبة في التوقيت لجميع أصحاب المصالح، وتسمح لهم بتقييم الأداء مقابل أهداف واضحة وتطبيق استراتيجة البنك ونزعته للمخاطر.

هيكل الرواتب:

يسعى بنك الخليج لتعيين الكفاءات والاحتفاظ بها بشكل تنافسي من الخارج وعادل من الداخل. وتطبق سياسة دفع الرواتب للبنك بشكل متناسق يبدأ من أقل درجة وظيفية إلى أعلاها.

وقد صمم هيكل الرواتب لدى بنك الخليج بحيث يضمن الإنصاف في الرواتب داخلياً وخارجياً على السواء، ويوفر في الوقت نفسه المرونة اللازمة للاعتراف بمستويات مختلفة من الأداء الفردي والمسؤولية.

الزيادة السنوية القائمة على الجدارة:

يقوم بنك الخليج بتقييم أداء جميع الموظفين بشكل سنوي ويجوز منح الموظفين المستحقين زيادة قائمة على الجدارة بموافقة الإدارة العليا، وبحيث تصبح نافذة المفعول اعتباراً من الأول من شهر يناير من كل سنة ميلادية.

الزيادة القائمة على الترقية

يقوم بنك الخليج بترقية الموظفين ذوي الكفاءة والخبرة إلى مناصب أعلى كلما يصبح المنصب الأعلى متاحاً. وتضع تلك الترقية الموظف في درجة وظيفية للمنصب الجديد تؤهله الحصول على زيادة في الراتب الأساسي وتغيير في العلاوات والمزايا التي تطبق على المنصب الجديد.

مزايا الموظفين:

يقوم بنك الخليج بتوفير مجموعة متنوعة من المزايا للموظفين. ويجوز للموظف أن يحصل على مزايا معينة وفقاً لمعيار الأهلية وشروط الوظيفة. وتشمل هذه المزايا منتجات/ خدمات بنك الخليج بشروط تفضيلية بالإضافة إلى مزايا أخرى غير مصرفية بما يتماشى مع احتياجات العمل وممارسات السوق. ويؤمن البنك كذلك لموظفيه مجموعة من الخدمات المتنوعة تكون إما مجانية أو بأسعار مخفضة.

وقد وضع بنك الخليج خطة إدخار قائمة على أسهم افتراضية تمثل فرصة للمدراء التنفيذيين الذين يساهمون في نجاح ونمو البنك للاستفادة من التطور المستقبلي للبنك. وتعكس الأسهم الافتراضية القيمة السوقية للأسهم العادية لبنك الخليج ويتم استردادها نقداً من قبل البنك عند استحقاق سعر يعادل سعر السوق للسهم العادي في تاريخ استحقاقه وفقاً لشروط الخطة واستيفائها بالكامل. ولا تشكل الأسهم الافتراضية أسهماً عادية أساسية لبنك الخليج، وهي بالتالي لا تؤهل صاحبها لأي حقوق ملكية في بنك الخليج.

المكافآت المدفوعة لأفراد الإدارة العليا بما فيها الإدارة التنفيذية:

(المبلغ بالألف د.ك.)

التفاصيل	عدد الموظفين	الراتب	المزايا المتغيرة	إنهاء الخدمة	الإجمالي
فريق الإدارة التنفيذية الأساسي	12	1,713	1,126	85	2,924
موظفو الرقابة المالية	3	223	80	25	328
موظفو إدارة المخاطر	2	119	33	16	168
المشاركون في أنشطة تحفها المخاطر	28	1,874	833	231	2,938

التعاريف:

يعتبر جميع الموظفين المشمولين في الفئات المذكورة أعلاه جزءاً من فريق الإدارة التنفيذية للبنك. ويشمل فريق الإدارة جميع متخذي القرارات ومساعديهم.

ويتألف فريق الإدارة التنفيذية الأساسي من الرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي ورئيس المدراء الماليين، ورئيس مدراء المخاطر وغيرهم من رؤوساء مجموعات العمل.

أما المشاركون في أنشطة تحفها المخاطر فهم أعضاء فريق الإدارة في كل من مجموعات العمل التي تتحمل المخاطر كجزء من نشاطها في ظل مجريات العمل المعتاد.

وقد بلغ إجمالي قيمة المكافآت المدفوعة لعدد خمسة أشخاص من كبار المدراء التنفيذيين 1,386 ألف د.ك. وبلغ إجمالي المكافآت المدفوعة للرئيس التنفيذي ورئيس المدراء الماليين ورئيس مدراء المخاطر ورئيس المدققين الداخليين 1,316 ألف د.ك.

ملحق – أ

كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
برج الحمراء، الدور 25
شارع عبدالعزيز الصقر
ص.ب. 24 الصفاة 13032
دولة الكويت

تلفون : +965 2228 7000
فاكس : +965 2228 7444
موقع الانترنت : www.kpmg.com/kw

التاريخ: 20 يونيو 2013

السادة/ أعضاء مجلس الإدارة المحترمين
بنك الخليج ش. م. ك.
ص.ب. 3200، الصفاة 13032
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،

تقرير عن السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى ونظم الرقابة الداخلية

بناء على كتاب التعيين بتاريخ 10 مارس 2013 فقد قمنا بفحص السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية لبنك الخليج – ش.م.ك. ("البنك") التي كانت موجودة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012. وقد شمل الفحص جميع الإدارات بالبنك كما يلي:

- حوكمة الشركات؛
- الموارد البشرية؛
- الاستثمارات؛
- الإئتمان (الشركات والبنوك الدولية والأفراد)؛
- الخزينة؛
- قسم المالية والتخطيط؛
- تكنولوجيا المعلومات؛
- العمليات؛
- الشئون القانونية؛
- التدقيق الداخلي؛
- وحدة مكافحة غسيل الأموال؛
- إدارة المخاطر؛
- إدارة المرافق؛
- أنشطة الأوراق المالية؛
- الخدمات المصرفية الشخصية؛
- وإدارة الجودة الشاملة؛
- إدارة معالجة المديونيات المتعثرة؛

لقد قمنا بفحصنا وفقا للمتطلبات المدرجة في دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996 وتعليمات بنك الكويت المركزي بتاريخ 3 مايو 2004 بشأن حوكمة الشركات وتعليمات بنك الكويت المركزي بتاريخ 22 أكتوبر 2002 وتعديلاته بشأن مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ووفقاً للمعيار الدولي 3000 المتعلق بمهام التأكيد.

وبصفتكم أعضاء مجلس إدارة البنك فإنكم مسئولون عن إعداد والاحتفاظ بالدفاتر المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية بشكل مناسب، مع الأخذ في الاعتبار المنافع المتوقعة والتكاليف المتعلقة بإعداد تلك الأنظمة. إن الهدف من ذلك هو توفير تأكيد معقول وليس قاطع بأن الموجودات محمية مقابل أية خسائر ناتجة عن الاستخدام أو التصرف غير المصرح به، وأن المخاطر المصرفية يتم مراقبتها وتقييمها بشكل مناسب، وأن المعاملات يتم تنفيذها طبقا لإجراءات التفويض المقررة ويتم تسجيلها بشكل مناسب وذلك لتمكينكم من القيام بأعمالكم بشكل سليم.

ونظـرا للقيـود الكامنـة فـي أنظمة المحاسـبة والرقابـة الداخلية إلا أن الأخطاء والممارسـات الخاطئة قـد تحدث ولا يتم اكتشـافها. إضافة إلى ذلك فـإن إعداد أي تقييم للأنظمة للفترات المستقبلية يخضع لخطر أن معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة قد تصبح غير كافية بسبب التغييرات في الظروف أو أن درجة الالتزام بتلك الإجراءات قد تصبح ضعيفة.

يعرض الملحـق 1 مـن هـذا التقريـر ملخصاً للهيـكل التنظيمي للبنك ويبيـن طبيعة والحجـم التقريبي للمعامـلات والمخاطر الرئيسـية التي يواجهها البنـك والإجراءات الرئيسية المطبقة والتي يعتمد عليها البنك لكل مجال أعمال ودعم تم فحصه. يعرض ملحق 4 الهيكل التنظيمي للبنك.

برأينـا، وبالنظـر إلـى طبيعـة وحجم عملياته خلال السـنة المنتهية في 31 ديسـمبر 2012، فإن السـجلات المحاسـبية والسـجلات الأخرى وأنظمة الرقابـة الداخلية في الإدارات التي تم فحصها من قبلنا قد تم إعدادها والاحتفاظ بها بشكل مرضي طبقا لمتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر من قبل بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبـر 1996، البنـد 3 و 4 مـن تعليمـات بنك الكويت المركزي بتاريخ 3 مايو 2004 بشـأن حوكمة الشـركات وتعليمات بنك الكويت المركـزي بتاريخ 22 أكتوبر 2002 وتعديلاته بشأن مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب باستثناء الأمور المبينة في الملحق 2 والملحق 3 المرفقين بهذا التقرير.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام،،،

صافي عبد العزيز المطوع
مراقب حسابات – ترخيص رقم 138 فئة "أ"
من كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

إدارة وتوزيع رأس المال

هيكل رأس المال

يبين الجدول أدناه تفاصيل رأس المال الرقابي لبنك الخليج ("البنك") كما في 31 ديسمبر 2013 و31 ديسمبر 2012.

(بالمليون دينار كويتي)

مكونات رأس المال	31 ديسمبر 2013	31 ديسمبر 2012	الفرق
الشريحة (1) من رأس المال			
رأس المال المدفوع	**290.3**	276.5	13.8
الاحتياطيات	**186.3**	183.0	3.3
الأرباح المحتفظ بها	**37.7**	22.7	15.0
ناقصا: أسهم الخزينة	**(62.9)**	(56.3)	(6.6)
إجمالي الشريحة (1) المؤهلة من رأس المال	**451.4**	425.9	25.5
الشريحة (2) من رأس المال			
احتياطي إعادة تقييم الممتلكات (45%)	**7.9**	7.5	0.4
احتياطي القيمة العادلة (45%)	**6.4**	3.0	3.4
مخصصات عامة (1.25% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية)	**36.9**	37.4	(0.5)
الديون المساندة	**16.9**	33.8	(16.9)
إجمالي الشريحة (2) المؤهلة من رأس المال	**68.1**	81.7	(13.6)
إجمالي رأس المال الرقابي المؤهل(الشريحة (1) والشريحة (2) من رأس المال)	**519.5**	507.6	11.9

زادت الشريحة (1) المؤهلة من رأس المال بمبلغ 25.5 مليون دينار كويتي لتصبح 451.4 مليون دينار كويتي والذي يعكس الزيادة في الأرباح المحتفظ بها.

انخفضت الشريحة (2) المؤهلة من رأس المال بمبلغ 13.6 مليون دينار كويتي لتصبح 68.1 مليون دينار كويتي نتيجة لتطبيق عامل الخصم المتراكم استناداً إلى قائمة استحقاق الديون المساندة والذي تم مقاصته جزئيًا عن طريق الزيادة في احتياطي القيمة العادلة.

إدارة رأس المال

تتمثل سياسة إدارة رأس المال لدى بنك الخليج في الاحتفاظ بقاعدة رأس مال كافية لتدعيم عملية تطوير ونمو الأعمال. ويتم تحديد متطلبات رأس المال المطلوبة حاليا ومستقبليا على أساس توقعات نمو القروض لكل مجموعة من مجموعات الأعمال والنمو المتوقع في التسهيلات الغير المدرجة بالقوائم المالية وأنشطة المتاجرة (وهذا يعني مخاطر السوق) والموارد المستقبلية واستخدامات الأموال وسياسة توزيع الأرباح المستقبلية لدى البنك. يتم تخصيص رأس المال إلى مجموعات الأعمال المختلفة ويتم استخدام اختبار التحمل لضمان توافق أهداف البنك الداخلية بخصوص رأس المال مع الحد المقبول من المخاطر التي يتعرض لها البنك.

يسعى البنك إلى المحافظة على التوازن بشكل حذر بين مختلف عناصر رأس المال وخاصة الدمج النسبي للشريحة (1) والشريحة (2) من رأس المال.

يبين الجدول التالي تفاصيل وانكشافات المخاطر المرجحة ومتطلبات رأس المال الرقابي ونسب رأس المال الرقابية للبنك كما في 31 ديسمبر 2013 و31 ديسمبر 2012.

	(بالمليون دينار كويتي)	
الانكشاف لمخاطر الائتمان	**31 ديسمبر 2013**	31 ديسمبر 2012
انكشافات مخاطر الائتمان المرجحة	**2,953.4**	2,996.9
ناقصا: مخصص عام زائد	**(156.5)**	(146.4)
صافي انكشافات مخاطر الائتمان المرجحة	**2,796.9**	2,850.5
الموجودات المرجحة لمخاطر السوق	**0.9**	0.4
انكشافات مخاطر التشغيل المرجحة	**184.5**	174.5
إجمالي انكشافات المخاطر المرجحة	**2,982.3**	3,025.4
متطلبات رأس المال القانوني		
مخاطر الائتمان		
بنود نقدية	**-**	-
مطالبات سيادية	**-**	-
مطالبات على مؤسسات القطاع العام	**5.5**	4.4
مطالبات على البنوك	**20.6**	18.9
مطالبات على الشركات	**155.1**	161.3
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد الرقابية	**96.7**	88.4
انكشافات القروض المتأخرة	**12.7**	20.2
انكشافات أخرى	**63.8**	66.4
رأس المال المطلوب للمخاطر الائتمانية	**354.4**	359.6
ناقصاً: مخصص عام زائد (12%)	**(18.8)**	(17.5)
صافي رأس المال المطلوب للمخاطر الائتمانية	**335.6**	342.1
مخاطر السوق		
- مخاطر تركز أسعار الفائدة	**-**	-
- مخاطر تحويل العملات الأجنبية	**0.1**	-
رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق	**0.1**	-
رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل	**22.1**	20.9
إجمالي رأس المال المطلوب	**357.8**	363.0
نسب كفاية رأس المال (نسبة مئوية)		
نسبة الشريحة 1	**15.1%**	14.1%
إجمالي نسبة كفاية رأس المال	**17.4%**	16.8%

إن إجمالي انكشافات المخاطر المرجحة كما في 31 ديسمبر 2013 بمبلغ 2،982.3 مليون دينار كويتي وهو ما يتطلب توفر رأس مال رقابي بنسبة 12% بمبلغ 357.8 مليون دينار كويتي.

إن رأس المال الرقابي المتاح لدى بنك الخليج كما في 31 ديسمبر 2013 يبلغ 519.5 مليون دينار كويتي والذي يرتبط بمعدل كفاية رأس المال بنسبة 17.4%.

إدارة المخاطر

تنظيم الحوكمة وإدارة المخاطر:

تم اعتماد سياسة إدارة المخاطر من قبل المجلس بتاريخ 10 يناير 2011 والتي توفر المعلومات اللازمة المتعلقة بفلسفة إدارة المخاطر وأهدافها وسبل الإدارة والهيكل التنظيمي. يتم مراجعة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر بصورة مستمرة والعمل عند الضرورة على تعديلها وتحسينها لكي تعكس التغيرات الطارئة في المنتجات والسوق. يتضمن نظام إدارة المخاطر (إدارة مخاطر الشركات) كافة مجالات إدارة المخاطر علاوة على تعزيز نظام إدارة المخاطر بالبنك.

قام البنك بتشكيل لجنة إدارة المخاطر لدعم فاعلية مراقبة مجلس الإدارة لأمور المخاطر التي تواجه البنك مع تقديم التقارير الدورية إلى مجلس الإدارة، متى كان ذلك مناسباً. تقدم لجنة إدارة المخاطر رؤية شاملة لإدارة مخاطر البنك على أساس كلي مع التأكد من استقلالية وحدة المخاطر للبنك. تقوم لجنة إدارة المخاطر بمراجعة مخاطر الائتمان العالية التي تزيد عن 10% من رأس مال البنك أو وفقاً لما تقدره اللجنة بشكل مناسب. تقدم إدارة المخاطر بالبنك تقارير دورية إلى لجنة إدارة المخاطر بحيث يكون أعضاء اللجنة على علم بكافة أنشطة البنك التي تعرضه للمخاطر. قام المجلس بتفويض كافة الصلاحيات المتعلقة بقرارات الائتمان إلى لجنة الائتمان المنبثقة من المجلس في إطار تعليمات بنك الكويت المركزي.

إن تنظيم إدارة المخاطر والمهام والمسئوليات للجان المختلفة مدرج ضمن إيضاح 24 حول البيانات المالية.

حوكمة الشركات:

إن بنك الخليج، بقيادة رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة، قام بتطبيق القواعد الجديدة وفقاً لما أعلن عنه بنك الكويت المركزي في عام 2012. كما يعمل البنك على تطبيق أفضل الممارسات العالمية والتي تعتبر ضرورية لوضعه المالي والاجتماعي. قام البنك بتشكيل أربع لجان رئيسية منبثقة عن مجلس الإدارة – لجنة إدارة المخاطر ولجنة التدقيق ولجنة حوكمة الشركات ولجنة المكافآت والترشيحات وذلك لتطبيق حوكمة الشركة لدى البنك. يبين الإيضاح 24 حول البيانات المالية مهام ومسؤوليات هذه اللجان.

مخاطر الائتمان:

تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر تكبد الخسائر المالية بسبب إخفاق العميل أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته بموجب العقد. وتنشأ هذه المخاطر بشكل رئيسي عن أنشطة الإقراض والتمويل التجاري وعمليات الخزينة. يوجد لدى البنك سياسات وإجراءات شاملة لمراقبة جميع هذه المخاطر والسيطرة عليها. يشرح الإيضاح 24 (أ) حول البيانات المالية مخاطر الائتمان بالتفصيل كما يلخص سياسة البنك وإطار العمل المتعلق بإدارة هذه المخاطر.

مخاطر السوق:

تتمثل مخاطر السوق في أن تؤدي التغيرات في أسعار السوق بما في ذلك أسعار تحويل العملات الأجنبية وأسعار الفائدة والتسهيلات الائتمانية إلى تخفيض إيرادات البنك أو قيمة محافظه الاستثمارية.

يتعرض بنك الخليج لمخاطر السوق من خلال أنشطة المتاجرة التي يتم القيام بها لصالح العملاء أو البنك. تقوم مجموعة الخزينة بإدارة مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة. تراقب مجموعة الاستثمار مخاطر سوق الأسهم فيما يتعلق بمحفظة الاستثمارات التي يملكها البنك. ويتم تحديد مركز الوسطاء الفردي وحدود المتاجرة لكل محفظة ونوع المنتج والمخاطر وذلك لضمان إدارة مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك ضمن التعليمات الرقابية لبنك الكويت المركزي ومعايير مخاطر السوق الموضوعة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات. تتم مراقبة الاختلافات في أسعار الفائدة وأسعار العملة والسيولة باستمرار من قبل مجموعة الخزينة ويتم مراجعتها دوريا من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات. وتعتبر درجات الاختلاف المسموح بها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ضئيلة جدا.

تتضمن أعمال الخزينة الرئيسية لدى البنك معاملات تحويل العملات الأجنبية نيابة عن العملاء من الشركات. ويتم القيام بمعاملات العملاء على أساس المقابله. تقوم مجموعة الخزينة بإجراء عدد محدد من معاملات تداول العملات الأجنبية الخاصة بالبنك وغالبا ما تتضمن عملات مجموعة السبعة بشكل رئيسي وأيضا بالعملات الإقليمية وبعض العملات الأخرى. وتعتبر المخاطر هنا محدودة حيث أن مراكز تحويل العملات الأجنبية المفتوحة تعتبر ضئيلة للغاية ويتم تنفيذها بالتقيد الصريح بحدود مراكز العملة المفتوحة المحددة من قبل بنك الكويت المركزي. لا يقوم البنك بالمتاجرة في الاستثمارات ذات الدخل الثابت أو الأوراق المالية.

تقتصر عمليات المتاجرة في أسعار الفائدة على الوفاء بمتطلبات التمويل لموجودات العملات الأجنبية المحلية والدولية للبنك واستثمار أي فوائض. وكسياسة عامة فإن هذه المراكز لا تتضمن أي عنصر جوهري من مخاطر أسعار الفائدة.

كما تحتفظ مجموعة الخزينة أيضا بمحفظة من سندات الخزينة للحكومة الكويتية وسندات بنك الكويت المركزي وذلك للوفاء بمتطلبات السيولة القانونية الموضوعة من قبل بنك الكويت المركزي وإدارة السيولة الفائضة بالعملة المحلية.

يعتبر الدينار الكويتي العملة الرئيسية للبنك. ويتم إدراج جميع موجودات ومطلوبات البنك تقريبا إما بالدينار الكويتي أو الدولار الأمريكي ويتم تمويلها بنفس العملة. ونتيجة لذلك فإن الانكشاف لمخاطر تبادل العملات ومخاطر العملات الأجنبية يعتبر محدودا.

مخاطر أسعار الفائدة (السجلات المصرفية):

تنتج مخاطر أسعار الفائدة من احتمالات تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية. يبين الإيضاح 24 (ب) حول البيانات المالية مخاطر أسعار الفائدة بالتفصيل ويوضح أيضاً سياسة البنك لإدارتها وإطار العمل المعد لذلك.

مخاطر أسعار الأسهم (السجلات المصرفية):

تعتبر مجموعة الاستثمارات مسئولة عن إدارة محفظة الاستثمارات في أوراق مالية في السجلات المصرفية (أي تلك التي ليست لغرض المتاجرة). ووفقا لمعيار المحاسبة الدولية 39 يتم تصنيف الاستثمارات تحت "متاحة للبيع" أي الموجودات التي يتم شراؤها للاحتفاظ بها لمدة زمنية غير محددة والتي يمكن بيعها إذا دعت الحاجة إلى توفير السيولة أو حدوث تغيرات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الأسهم. يتم إدراج الاستثمارات مبدئيا بالقيمة العادلة وتؤخذ الأرباح أو الخسائر غير المحققة اللاحقة والناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة إلى احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية. وعند بيع الاستثمار يتم تحويل تعديلات القيمة العادلة المتراكمة ذات الصلة إلى بيان الدخل كأرباح أو خسائر. كما يقوم بنك الكويت المركزي بوضع الحدود القصوى لإجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية لتمثل 50% من رأسمال البنك.

يعتبر البنك أن أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع قد تعرضت للانخفاض في القيمة عند حدوث انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها أو عند وجود دليل موضوعي آخر على الانخفاض في القيمة. إن تحديد الانخفاض الكبير أو المتواصل يتطلب تقديرات هامة.

مخاطر السيولة:

تتمثل مخاطر السيولة في مخاطر عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات في الوقت المحدد دون تكبد خسائر غير مقبولة. وتنشأ مخاطر السيولة من التمويل العام للأنشطة التي يقوم بها البنك. قام بنك الخليج بالاحتفاظ برصيد من الموجودات السائلة يزيد عن متطلبات الحد الأدنى التي يضعها بنك الكويت المركزي. يشرح الإيضاح 24 (د) حول البيانات المالية مخاطر السيولة بالتفصيل كما يلخص سياسة البنك وإطار العمل الموضوع لإدارة هذه المخاطر.

مخاطر التشغيل:

تتمثل مخاطر التشغيل في الخسارة الناتجة عن أعمال الغش أو الأعمال غير المصرح بها أو الأخطاء أو السهو أو انعدام الكفاءة وتعطل الأنظمة والأحداث الخارجية. يوضح الإيضاح 24 (هـ) حول البيانات المالية مخاطر التشغيل بالتفصيل كما يلخص سياسة البنك وإطار العمل الموضوع لإدارة هذه المخاطر.

يُعنى إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية بتحديد وتقييم ومراقبة وتخفيف المخاطر التشغيلية بشكل فعال في البنك وبطريقة متماثلة وعلى المدى البعيد، لضمان حصول البنك على التعويضات مقابل المخاطر التي يتكبدها.

يشتمل إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية على التقييم الذاتي للمخاطر والمراقبة والمؤشرات الرئيسية للمخاطر. يتم تطبيق إطار العمل في كل وحدة من وحدات الأعمال لدى البنك. كما أن لدى البنك آلية للإبلاغ عن الحوادث، حيث يتم بموجبها الإبلاغ عن أي حالات لا تلتزم بتطبيق المعايير، ويتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة في الوقت المناسب. هذا ويعمل البنك على المقارنة بين معلومات خسائر التشغيل الداخلية، حيث تسهل البيانات على البنك اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في الوقت المناسب لمنع حدوث هذه الخسائر في المستقبل. يستخدم البنك حلول SunGard للمخاطر التشغيلية، وذلك لأغراض مراقبة هذه المخاطر التشغيلية.

انكشافات المخاطر الائتمانية

يستخدم البنك نظام Moody لتصنيف المخاطر لتصنيف الانكشافات لمخاطر الائتمان. يوضح الإيضاح 24 حول البيانات المالية عملية التصنيف الداخلي لدى البنك بالتفصيل.

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان:

فيما يلي جدول يبين ملخص إجمالي انكشافات المخاطر الائتمانية لبنك الخليج (قبل تخفيف المخاطر الائتمانية) لعام 2013 و 2012. وتمثل المبالغ غير الممولة (أي: خارج الميزانية العمومية) إجمالي انكشافات المخاطر الائتمانية قبل تسويات عامل التحويل الائتماني حيث أن المبالغ الإجمالية تعكس المخاطر الائتمانية القصوى للبنك في حالة عجز الأطراف المقابلة.

	(بالمليون دينار كويتي)		
إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان	**31 ديسمبر 2013**	31 ديسمبر 2012	الفرق
إنكشافات إجمالي مخاطر الائتمان الممولة	**5,246.6**	5,022.2	4
إنكشافات إجمالي مخاطر الائتمان الغير ممولة	**1,235.1**	1,387.6	(11)
مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان	**6,481.7**	6,409.8	1

إن إجمالي انكشافات مخاطر الائتمان الممولة لسنة 2013 هو 80.9% (2012: 78.4%) من مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان.

إن إجمالي الانكشاف للمخاطر الائتمانية المقسم بين الممول وغير الممول استناداً إلى المحفظة القياسية مبين بالتفصيل في قسم الانكشاف لمخاطر الائتمان.

متوسط الانكشاف لمخاطر الائتمان:

إن متوسط الانكشاف للمخاطر كما في 31 ديسمبر 2013 و 31 ديسمبر 2012 مبين أدناه:

إن التسهيلات الائتمانية الممولة وغير الممولة (بالمتوسط) كما في 31 ديسمبر 2013:

	2013			2012		
(ألف دينار كويتي)	ممول	غير ممول	المجموع	ممول	غير ممول	المجموع
بنود نقدية	**49,997**	**-**	**49,997**	44,339	-	44,339
المطالبات على الدول السيادية	**1,038,602**	**22,675**	**1,061,277**	1,052,339	86,227	1,138,566
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	**107,720**	**102,257**	**209,977**	92,017	123,506	215,523
المطالبات على البنوك	**307,401**	**250,178**	**557,579**	238,911	236,629	475,540
المطالبات على الشركات	**1,510,473**	**837,104**	**2,347,577**	1,394,435	919,958	2,314,393
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	**869,748**	**43,834**	**913,582**	760,470	41,654	802,124
الانكشافات للقروض المتأخرة	**292,730**	**1,155**	**293,885**	411,136	3,466	414,602
انكشافات أخرى	**975,297**	**16,931**	**992,228**	967,858	35,780	1,003,638
الإجمالي	**5,151,968**	**1,274,134**	**6,426,102**	4,961,505	1,447,220	6,408,725

إن متوسط إجمالي انكشافات مخاطر الائتمان الممولة لسنة 2013 هو 80.2% (2012: 77.4%) من مجموع متوسط إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان. تم احتساب متوسط مبالغ السنة بالكامل باستخدام متوسط 13 نقطة لأرقام نهاية الشهر اعتبارا من 31 ديسمبر 2012 حتى 31 ديسمبر 2013 شامل.

التوزيع الجغرافي لإجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان:

فيما يلي بيان التوزيع الجغرافي لمجموع إجمالي الانكشـاف لمخاطر الائتمان (بعد المخصصات المحددة) والذي تم تحليله وفقا لمحفظة المخاطر الائتمانية القياسـية كما في 31 ديسمبر 2013 و31 ديسمبر 2012. كما أن التوزيع الجغرافي مبني على أساس الغرض الأساسي من التسهيلات الائتمانية.

مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2013 - حسب المنطقة الجغرافية

(بالألف دينار كويتي)	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	أمريكا وكندا	آسيا الباسفيك	باقي دول العالم	إجمالي الانكشاف
بنود نقدية	**47,062**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**47,062**
المطالبات السيادية	**1,046,278**	**48,830**	**-**	**-**	**-**	**-**	**1,095,108**
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	**51,992**	**131,975**	**-**	**-**	**14,103**	**-**	**198,070**
المطالبات على البنوك	**22,355**	**197,832**	**166,302**	**78,482**	**178,388**	**432**	**643,791**
المطالبات على الشركات	**2,188,869**	**79,307**	**-**	**3**	**38,956**	**678**	**2,307,813**
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	**942,573**	**151**	**716**	**186**	**225**	**200**	**944,051**
الانكشافات للقروض المتأخرة	**231,430**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**231,430**
انكشافات أخرى	**991,632**	**4,740**	**514**	**4,884**	**-**	**12,607**	**1,014,377**
الإجمالي	**5,522,191**	**462,835**	**167,532**	**83,555**	**231,672**	**13,917**	**6,481,702**
نسبة إجمالي الانكشاف للمخاطر الائتمانية حسب المنطقة الجغرافية	**85.2%**	**7.1%**	**2.6%**	**1.3%**	**3.6%**	**0.2%**	**100.0%**

مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2012 – حسب المنطقة الجغرافية

(بالألف دينار كويتي)	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	أمريكا وكندا	آسيا الباسفيك	باقي دول العالم	إجمالي الانكشاف
بنود نقدية	45,863	-	-	-	-	-	45,863
المطالبات السيادية	1,037,949	49,320	-	-	-	-	1,087,269
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	61,439	146,292	-	-	-	-	207,731
المطالبات على البنوك	28,116	199,763	122,493	15,849	161,711	67	527,999
المطالبات على الشركات	2,329,870	17,585	10,677	2	4,804	328	2,363,266
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	865,441	106	107	2	10	-	865,666
الانكشافات للقروض المتأخرة	347,080	-	-	-	-	-	347,080
انكشافات أخرى	939,018	5,440	-	2,724	-	17,749	964,931
الإجمالي	5,654,776	418,506	133,277	18,577	166,525	18,144	6,409,805
نسبة إجمالي الانكشاف للمخاطر الائتمانية حسب المنطقة الجغرافية	88.2%	6.5%	2.1%	0.3%	2.6%	0.3%	100.0%

تتكون غالبية انكشافات البنك للمخاطر الائتمانية في الكويت من مبلغ 5.52 مليار دينار كويتي (85.2 % من إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان) كما في 31 ديسمبر 2013 مقارنة بمبلغ 5.65 مليار دينار كويتي (88.2 % من إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان) كما في 31 ديسمبر 2012.

التوزيع الجغرافي لمتوسط الانكشاف لمخاطر الائتمان:

فيما يلي تحليل لمتوسط إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان لعام 2013 و2012 حسب المنطقة الجغرافية ومحفظة الانكشاف لمخاطر الائتمان القياسية:

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2013 (متوسط) - حسب المنطقة الجغرافية

(بالألف دينار كويتي)	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	أمريكا وكندا	آسيا الباسفيك	باقي دول العالم	إجمالي الانكشاف
بنود نقدية	**49,997**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**49,997**
المطالبات السيادية	**1,011,944**	**49,333**	**-**	**-**	**-**	**-**	**1,061,277**
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	**55,942**	**143,120**	**-**	**-**	**10,915**	**-**	**209,977**
المطالبات على البنوك	**39,826**	**173,160**	**143,151**	**22,841**	**178,181**	**420**	**557,579**
المطالبات على الشركات	**2,265,270**	**59,936**	**2,469**	**3**	**19,847**	**52**	**2,347,577**
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد الرقابية	**912,002**	**130**	**750**	**254**	**178**	**268**	**913,582**
الانكشافات للقروض المتأخرة	**293,885**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**293,885**
انكشافات أخرى	**964,308**	**4,718**	**750**	**5,056**	**-**	**17,396**	**992,228**
الإجمالي	**5,593,174**	**430,397**	**147,120**	**28,154**	**209,121**	**18,136**	**6,426,102**
نسبة إجمالي الانكشاف للمخاطر الائتمانية حسب المنطقة الجغرافية	**87.0%**	**6.7%**	**2.3%**	**0.4%**	**3.3%**	**0.3%**	**100%**

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2012 (متوسط) – حسب المنطقة الجغرافية

(بالألف دينار كويتي)	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	أمريكا وكندا	آسيا الباسفيك	باقي دول العالم	إجمالي الانكشاف
بنود نقدية	44,339	-	-	-	-	-	44,339
المطالبات السيادية	1,027,840	75,257	-	-	35,469	-	1,138,566
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	61,568	153,955	-	-	-	-	215,523
المطالبات على البنوك	25,157	149,249	139,317	21,221	140,534	62	475,540
المطالبات على الشركات	2,236,766	55,344	15,699	1	3,864	2,719	2,314,393
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد الرقابية	800,868	211	282	191	263	309	802,124
الانكشافات للقروض المتأخرة	414,602	-	-	-	-	-	414,602
انكشافات أخرى	974,814	308	-	2,336	-	26,180	1,003,638
الإجمالي	5,585,954	434,324	155,298	23,749	180,130	29,270	6,408,725
نسبة إجمالي الانكشاف للمخاطر الائتمانية حسب المنطقة الجغرافية	87.2%	6.8%	2.4%	0.4%	2.8%	0.4%	100.0%

توزيع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال:

فيما يلي بيان بتوزيع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال (بعد المخصصات المحددة) والذي تم تحليله وفقاً لمحفظة مخاطر الائتمان القياسية كما في 31 ديسمبر 2013 و31 ديسمبر 2012:

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2013 – حسب قطاع الأعمال

(بالألف دينار كويتي)	شخصي	مالي	تجاري	نفط خام وغاز	إنشاءات	تصنيع	عقارات	خدمات أخرى	الإجمالي
بنود نقدية	-	-	-	-	-	-	-	47,062	47,062
المطالبات السيادية	-	94,158	-	-	19	-	-	1,000,931	1,095,108
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	89,692	10,096	14,213	-	-	-	84,069	198,070
المطالبات على البنوك	-	628,444	201	-	15,146	-	-	-	643,791
المطالبات على الشركات	5,976	302,248	398,178	71,202	830,745	293,738	-	405,726	2,307,813
انكشافات للخدمات المصرفية للأفراد التنظيمية	880,108	149	23,694	69	25,167	4,971	-	9,893	944,051
الانكشافات للقروض المتأخرة	5,694	17,638	28,368	-	6,717	897	162,671	9,445	231,430
انكشافات أخرى	121,981	-	3,697	-	-	3,646	702,532	182,521	1,014,377
المجموع	1,013,759	1,132,329	464,234	85,484	877,794	303,252	865,203	1,739,647	6,481,702
نسبة إجمالي الانكشاف حسب قطاعات الأعمال	15.6%	17.5%	7.2%	1.3%	13.5%	4.7%	13.3%	26.9%	100.0%

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2012 – حسب قطاع الأعمال

(بالألف دينار كويتي)	شخصي	مالي	تجاري	نفط خام وغاز	إنشاءات	تصنيع	عقارات	خدمات أخرى	الإجمالي
بنود نقدية	-	-	-	-	-	-	-	45,863	45,863
المطالبات السيادية	-	42,869	-	-	-	-	-	1,044,400	1,087,269
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	109,574	3,471	112	-	-	-	94,574	207,731
المطالبات على البنوك	-	506,549	277	-	14,743	-	527	5,903	527,999
المطالبات على الشركات	2,304	362,809	421,343	88,866	841,110	310,151	-	336,683	2,363,266
انكشافات للخدمات المصرفية للأفراد التنظيمية	802,090	214	23,210	882	25,235	4,640	-	9,395	865,666
الانكشافات للقروض المتأخرة	11,127	17,639	28,997	-	6,956	372	258,542	23,447	347,080
انكشافات أخرى	129,808	-	590	-	-	3,284	698,999	132,250	964,931
الإجمالي	945,329	1,039,654	477,888	89,860	888,044	318,447	958,068	1,692,515	6,409,805
نسبة إجمالي الانكشاف للمخاطر الائتمانية حسب قطاعات الأعمال	14.7%	16.2%	7.5%	1.4%	13.9%	5.0%	14.9%	26.4%	100.0%

توزيع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب باقي مدة الاستحقاق:

الجدول التالي يبين تفاصيل باقي مدة الاستحقاق لإجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان (بعد المخصصات المحددة) وتم تحليلها وفقا لمحفظة مخاطر الائتمان القياسية كما في 31 ديسمبر 2013 و31 ديسمبر 2012.

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2013

(بالألف دينار كويتي)	لغاية شهر	3-1 أشهر	6-3 أشهر	12-6 أشهر	3-1 سنة	أكثر من 3 سنوات	الإجمالي
بنود نقدية	**47,062**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**47,062**
المطالبات السيادية	**397,294**	**365,601**	**192,115**	**79,024**	**33,748**	**27,326**	**1,095,108**
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	**-**	**-**	**22,015**	**12,893**	**53,566**	**109,596**	**198,070**
المطالبات على البنوك	**136,778**	**70,773**	**113,216**	**98,318**	**162,055**	**62,651**	**643,791**
المطالبات على الشركات	**128,754**	**629,000**	**297,069**	**375,317**	**360,677**	**516,996**	**2,307,813**
انكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	**66,761**	**18,424**	**12,095**	**15,391**	**150,813**	**680,567**	**944,051**
الانكشافات للقروض المتأخرة	**180,020**	**194**	**11,895**	**348**	**34,745**	**4,228**	**231,430**
انكشافات أخرى	**96,534**	**208,897**	**183,550**	**146,013**	**210,285**	**169,098**	**1,014,377**
المجموع	**1,053,203**	**1,292,889**	**831,955**	**727,304**	**1,005,889**	**1,570,462**	**6,481,702**
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب باقي مدة الاستحقاق	**16.2%**	**19.9%**	**12.8%**	**11.2%**	**15.5%**	**24.2%**	**100.0%**

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2012

(بالألف دينار كويتي)	لغاية شهر	3-1 أشهر	6-3 أشهر	12-6 أشهر	3-1 سنة	أكثر من 3 سنوات	الإجمالي
بنود نقدية	45,863	-	-	-	-	-	45,863
المطالبات السيادية	497,101	193,801	258,184	64,307	20,492	53,384	1,087,269
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	112	2	15	21,886	51,584	134,132	207,731
المطالبات على البنوك	145,678	82,948	51,693	61,949	102,593	83,138	527,999
المطالبات على الشركات	193,040	487,106	304,344	278,464	519,913	580,399	2,363,266
انكشافات الخدمات المصرفية للأفراد	82,282	16,966	13,347	14,450	71,836	666,785	865,666
الانكشافات للقروض المتأخرة	266,530	6,053	2,394	1,205	42,124	28,774	347,080
انكشافات أخرى	89,247	47,047	281,304	100,941	62,427	383,965	964,931
الإجمالي	1,319,853	833,923	911,281	543,202	870,969	1,930,577	6,409,805
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب باقي مدة الاستحقاق	20.6%	13.0%	14.2%	8.5%	13.6%	30.1%	100.0%

القروض التي انخفضت قيمتها والمخصصات

القروض التي انخفضت قيمتها والمخصصات حسب قطاعات الأعمال:

يبين الجدول التالي تحليل للقروض منخفضة القيمة (الأجزاء المتأخرة والرصيد القائم) والمخصصات المتعلقة بها (المحددة والعامة) حسب قطاعات الأعمال كما في 31 ديسمبر 2013 و31 ديسمبر 2012:

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب قطاعات الأعمال) كما في 31 ديسمبر 2013

	قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء)		مخصصات الميزانية العمومية نقدية وغير نقدية			
(بالألف دينار كويتي)	الجزء المتأخر	الرصيد القائم	محددة	عامة	الإجمالي	غطاء المخصصات المحددة
قروض شخصية	**6,015**	**12,965**	**6,950**	**9,974**	**16,924**	**53.61%**
مالية	**17,638**	**17,638**	**-**	**21,903**	**21,903**	**0.00%**
تجارية	**28,307**	**30,449**	**2,163**	**3,709**	**5,872**	**7.10%**
النفط الخام والغاز	**-**	**-**	**-**	**597**	**597**	**0.00%**
إنشاءات	**5,536**	**5,613**	**3,880**	**5,850**	**9,730**	**69.13%**
تصنيع	**897**	**897**	**-**	**12,647**	**12,647**	**0.00%**
عقارات	**162,368**	**163,432**	**1,092**	**8,226**	**9,318**	**0.67%**
أخرى	**9,165**	**9,752**	**675**	**161,129**	**161,804**	**6.92%**
الإجمالي	**229,926**	**240,746**	**14,760**	**224,035**	**238,795**	**6.13%**

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (وفقا لقطاعات الأعمال) كما في 31 ديسمبر 2012

	قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء)		مخصصات الميزانية العمومية نقدية وغير نقدية			
(بالألف دينار كويتي)	الجزء المتأخر	الرصيد القائم	محددة	عامة	الإجمالي	غطاء المخصصات المحددة
قروض شخصية	7,921	17,338	9,417	8,780	18,197	54.31%
مالية	17,554	17,638	84	3,184	3,268	0.48%
تجارية	28,957	29,065	112	3,825	3,937	0.39%
النفط الخام والغاز	-	-	-	563	563	0.00%
إنشاءات	6,469	6,640	2,123	5,367	7,490	31.97%
تصنيع	364	1,221	857	3,043	3,900	70.19%
عقارات	259,889	280,236	20,975	7,263	28,238	7.48%
أخرى	23,620	23,732	2,000	151,879	153,879	8.43%
الإجمالي	344,774	375,870	35,568	183,904	219,472	9.46%

انخفضت القروض متعثرة الأداء بمبلغ 135.1 مليون دينار كويتي في 2013، مقارنة بانخفاض بمبلغ 138.7 مليون دينار كويتي في 2012 (لمزيد من التفاصيل، انظر إيضاحي 12 و 24 (أ) حول البيانات المالية والجدول التالي).

المخصصات المحملة حسب قطاعات الأعمال:

فيما يلي تحليل لمصروفات المخصصات والمشطوبات حسب قطاعات الأعمال:

مصروفات المخصصات والمشطوبات خلال 2013 (حسب قطاعات الأعمال)

	تحميل / (إصدار) مخصص انخفاض القيمة		
(بالألف دينار كويتي)	مخصص محدد / مشطوبات	مخصص عام	المجموع
قروض شخصية	**(1,671)**	**1,194**	**(477)**
مالية	**(84)**	**18,719**	**18,635**
تجارية	**2,051**	**(116)**	**1,935**
النفط الخام والغاز	**-**	**34**	**34**
إنشاءات	**1,757**	**483**	**2,240**
تصنيع	**-**	**9,604**	**9,604**
عقارات	**34,974**	**963**	**35,937**
أخرى	**6,032**	**9,250**	**15,282**
المجموع	**43,059**	**40,131**	**83,190**

لا تتضمن المخصصات المذكورة أعلاه مبلغ 63.87 مليون دينار كويتي يمثل مبالغ مشطوبة خلال السنة.

مصروفات المخصصات والمشطوبات خلال 2012 (حسب قطاعات الأعمال)

	تحميل / (إصدار) مخصص انخفاض القيمة		
(بالألف دينار كويتي)	مخصص محدد / مشطوبات	مخصص عام	المجموع
قروض شخصية	(1,838)	1,198	(640)
مالية	(3,688)	(58)	(3,746)
تجارية	1,905	673	2,578
النفط الخام والغاز	-	309	309
إنشاءات	(988)	336	(652)
تصنيع	1,670	8	1,678
عقارات	16,384	176	16,560
أخرى	(1,569)	57,318	55,749
المجموع	11,876	59,960	71,836

لا تتضمن المخصصات المذكورة أعلاه مبلغ 58.3 مليون دينار كويتي يمثل مبالغ مشطوبة خلال السنة.

القروض التي انخفضت قيمتها والمخصصات حسب القطاعات الجغرافية :

فيما يلي التقسيم الجغرافي للقروض التي انخفضت قيمتها (أي متعثرة الأداء) وغطاء المخصصات المتعلق بها كما في 31 ديسمبر 2013 و 31 ديسمبر 2012.

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب المنطقة الجغرافية) كما في 31 ديسمبر 2013

	قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء)		مخصصات الميزانية العمومية			غطاء المخصصات المحددة
(بالألف دينار كويتي)	الجزء المتأخر	الرصيد القائم	محددة	عامة	الإجمالي	
الكويت	**229,926**	**240,746**	**14,760**	**221,806**	**236,566**	**6.1%**
دول الشرق الأوسط الأخرى	**-**	**-**	**-**	**988**	**988**	**0.0%**
غرب أوروبا	**-**	**-**	**-**	**976**	**976**	**0.0%**
آسيا باسفيك	**-**	**-**	**-**	**262**	**262**	**0.0%**
باقي دول العالم	**-**	**-**	**-**	**3**	**3**	**0.0%**
المجموع	**229,926**	**240,746**	**14,760**	**224,035**	**238,795**	**6.1%**

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب المنطقة الجغرافية) كما في 31 ديسمبر 2012

	قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء)		مخصصات الميزانية العمومية			غطاء المخصصات المحددة
(بالألف دينار كويتي)	الجزء المتأخر	الرصيد القائم	محددة	عامة	الإجمالي	
الكويت	344,774	375,870	35,568	183,523	219,091	9.5%
دول الشرق الأوسط الأخرى	-	-	-	343	343	0.00%
غرب أوروبا	-	-	-	11	11	0.00%
آسيا باسفيك	-	-	-	27	27	0.00%
باقي دول العالم	-	-	-	-	-	0.00%
المجموع	344,774	375,870	35,568	183,904	219,472	9.5%

الانكشاف لمخاطر الائتمان

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تطبيق معامل التحويل الائتماني ولكن قبل تخفيف مخاطر الائتمان:

فيما يلي إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تطبيق معامل التحويل الائتماني المرتبط بالأسلوب القياسي الخاص بمعايير بازل 2 ولكن قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2013 و31 ديسمبر 2012 وقد تم تحليله وفقًا لمحفظة مخاطر الائتمان القياسية:

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2013

	إجمالي الانكشاف للمخاطر			الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان			
(بالألف دينار كويتي)	ممول	غير ممول	الإجمالي	انكشاف ممول لمخاطر الائتمان	انكشاف غير ممول لمخاطر الائتمان بعد معامل مخاطر الائتمان	عقود تحويل العملات الأجنبية بعد معامل التحويل الائتماني	الإجمالي قبل تخفيف مخاطر الائتمان
بنود نقدية	**47,062**	**-**	**47,062**	**47,062**	**-**	**-**	**47,062**
المطالبات السيادية	**1,072,525**	**22,583**	**1,095,108**	**1,072,525**	**22,574**	**108**	**1,095,207**
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	**108,109**	**89,961**	**198,070**	**108,109**	**89,882**	**-**	**197,991**
المطالبات على البنوك	**396,581**	**247,210**	**643,791**	**396,581**	**125,239**	**66**	**521,886**
المطالبات على الشركات	**1,489,076**	**818,737**	**2,307,813**	**1,489,076**	**364,727**	**34**	**1,853,837**
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	**901,534**	**42,517**	**944,051**	**901,534**	**19,062**	**-**	**920,596**
انكشافات القروض المتأخرة	**229,926**	**1,504**	**231,430**	**229,926**	**752**	**-**	**230,678**
انكشافات أخرى	**1,001,788**	**12,589**	**1,014,377**	**1,001,788**	**9,874**	**-**	**1,011,662**
المجموع	**5,246,601**	**1,235,101**	**6,481,702**	**5,246,601**	**632,110**	**208**	**5,878,919**

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2012

	إجمالي الانكشاف للمخاطر			الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان			
(بالألف دينار كويتي)	ممول	غير ممول	الإجمالي	انكشاف ممول لمخاطر الائتمان	انكشاف غير ممول لمخاطر الائتمان بعد معامل مخاطر الائتمان	عقود تحويل العملات الأجنبية بعد معامل التحويل الائتماني	الإجمالي قبل تخفيف مخاطر الائتمان
بنود نقدية	45,863	-	45,863	45,863	-	-	45,863
المطالبات السيادية	1,064,769	22,500	1,087,269	1,064,769	22,500	27	1,087,296
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	96,161	111,570	207,731	96,161	111,491	-	207,652
المطالبات على البنوك	269,592	258,407	527,999	269,592	130,416	806	400,814
المطالبات على الشركات	1,442,670	920,596	2,363,266	1,442,670	432,752	242	1,875,664
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	821,956	43,710	865,666	821,956	18,993	-	840,949
انكشافات القروض المتأخرة	344,774	2,306	347,080	344,774	1,764	-	346,538
انكشافات أخرى	936,435	28,496	964,931	936,435	25,795	-	962,230
المجموع	5,022,220	1,387,585	6,409,805	5,022,220	743,711	1,075	5,767,006

تخفيف مخاطر الائتمان

وفقا للأسلوب القياسي الخاص بمعايير بازل 2 بخصوص مخاطر الائتمان فإنه يتم استخدام أساليب تخفيف مخاطر الائتمان لتقليل قدر الانكشافات للمخاطر الائتمانية المرجحة وذلك لأغراض كفاية رأس المال. يبين إيضاح 24 (أ) حول البيانات المالية مخاطر الائتمان بالتفصيل كما يوضح سياسة وإطار عمل البنك الموضوع لإدارة هذه المخاطر.

تشمل سياسة الائتمان لدى البنك التحفظ الشديد فيما يتعلق بنسب الحد الأدنى من تغطية الضمانات ويسانده نسب الاسترداد. عندما تهبط قيمة الضمان المحتفظ به بخصوص قرض محدد إلى أدنى من نسبة غطاء الضمان الموضوعة مبدئيا وتصل إلى حد نسبة الاسترداد فإن العميل يلتزم بتقديم ضمان إضافي وذلك لاستعادة نسبة غطاء الضمان الموضوعة. يتم تقييم الضمان العقاري سنويا من قبل مثمني عقارات مستقلين (ويتم الأخذ بالتقدير الأقل من بين تقييمين) ويتم تقييم الأسهم المدرجة يوميا باستخدام أسعار البورصة المتداولة للرهونات المباشرة وشهرياً إذا كان محتفظ بها من خلال مدير محفظة.

في بعض الحالات يتم الحصول على كفالات شخصية / شركات من الأفراد أو الشركات ذات الملاءة الائتمانية العالية للمساعدة في تأمين التسهيلات الائتمانية. كما أن الكفالات الشخصية / كفالات الشركات لا تشكل أساليب مؤهلة لتخفيف مخاطر الائتمان لأغراض كفاية رأس المال بموجب الأسلوب القياسي لمعايير بازل 2.

إن القروض الاستهلاكية غير مضمونة بصورة عامة ولكن يتم التخفيف من مخاطر الائتمان عن طريق تطبيق شرط "تحويل الراتب" والذي يطلب من رب عمل العميل (وعادة ما يكون وزارة حكومية) دفع راتب العميل مباشرة إلى حسابه لدى بنك الخليج. كما أن الضمان أو التأمين الذي يكون عادة على هيئة وديعة محجوزة لدى بنك الخليج أو تحويل لمكافأة نهاية الخدمة أو ضمان شخصي يتم الحصول عليه في حالات نادرة عندما يتم منح القروض الاستهلاكية إلى العملاء دون إجراء تحويل الراتب إلى البنك.

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان والموجودات الناتجة المرجحة بأوزان المخاطر:

يعمل الجدول التالي على تقسيم الانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2013 و 31 ديسمبر 2012 والموجودات الناتجة المرجحة بأوزان المخاطر إلى انكشافات مقدرة وغير مقدرة:

الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان؛ والموجودات المرجحة بأوزان المخاطر كما في 31 ديسمبر 2013:

	الانكشاف لمخاطر الائتمان			الموجودات المرجحة بالمخاطر		
	الانكشاف قبل تخفيف مخاطر الائتمان	تخفيف مخاطر الائتمان		الانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان		
(بالألف دينار كويتي)		ضمان مؤهل	كفالات مؤهلة		مقدرة	غير مقدرة	الإجمالي
بنود نقدية	**47,062**	**-**	**-**	**47,062**	**-**	**-**	**-**
المطالبات السيادية	**1,095,207**	**10**	**-**	**1,095,197**	**-**	**-**	**-**
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	**197,991**	**14,298**	**-**	**183,693**	**46,023**	**-**	**46,023**
المطالبات على البنوك	**521,886**	**2,064**	**-**	**519,822**	**163,169**	**8,276**	**171,445**
المطالبات على الشركات	**1,853,837**	**561,180**	**-**	**1,292,657**	**-**	**1,292,657**	**1,292,657**
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	**920,596**	**109,218**	**-**	**811,378**	**-**	**805,543**	**805,543**
انكشافات القروض المتأخرة	**230,678**	**124,104**	**-**	**106,574**	**-**	**105,703**	**105,703**
انكشافات أخرى	**1,011,662**	**596,931**	**-**	**414,731**	**-**	**531,981**	**531,981**
المجموع	**5,878,919**	**1,407,805**	**-**	**4,471,114**	**209,192**	**2,744,160**	**2,953,353**

الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تخفيف المخاطر والموجودات المرجحة بأوزان المخاطر كما في 31 ديسمبر 2012

	الانكشاف لمخاطر الائتمان			الموجودات المرجحة بالمخاطر		
	الانكشاف قبل تخفيف مخاطر الائتمان	تخفيف مخاطر الائتمان		الانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان		
(بالألف دينار كويتي)		ضمان مؤهل	كفالات مؤهلة		مقدرة	غير مقدرة	الإجمالي
بنود نقدية	45,863	-	-	45,863	-	-	-
المطالبات السيادية	1,087,296	-	-	1,087,296	-	-	-
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	207,652	14,195	-	193,457	36,691	-	36,691
المطالبات على البنوك	400,814	218	-	400,596	154,207	3,665	157,872
المطالبات على الشركات	1,875,664	531,458	-	1,344,206	-	1,344,207	1,344,207
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	840,949	98,526	-	742,423	-	736,497	736,497
انكشافات القروض المتأخرة	346,538	177,566	-	168,972	-	168,390	168,390
انكشافات أخرى	962,231	549,875	-	412,356	-	553,299	553,299
المجموع	5,767,007	1,371,838	-	4,395,169	190,898	2,806,058	2,996,956

إن معظم أشكال تخفيف مخاطر الائتمان تكون على هيئة ضمان مالي مؤهل والذي يتمثل بشكل رئيسي في أسهم مدرجة في بورصة الكويت وودائع نقدية.

محفظة المتاجرة

تقتصر محفظة المتاجرة على مبلغ معقول لمراكز العملات المفتوحة في سياق إدارة الميزانية العمومية للبنك ويتم إجراء قدر محدود من التداول في السوق النقدي.

يستخدم البنك الأسلوب القياسي لتحديد رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق. ويستخدم البنك قيمة المتاجرة المعرضة للمخاطر لتقييم ومراقبة مخاطر تحويل العملات الأجنبية.

يبين الجدول التالي تفاصيل رأس المال المحمل لتغطية مخاطر السوق بالنسبة للبنك كما في 31 ديسمبر 2013 و31 ديسمبر 2012:

(بالألف دينار كويتي)

مخاطر السوق	**31 ديسمبر 2013**	31 ديسمبر 2012
مخاطر تركز أسعار الفائدة	**-**	-
مخاطر تحويل العملات الأجنبية	**111**	47
إجمالي متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر السوق	**111**	47
مخاطر السوق - الموجودات المرجحة	**925**	392

كما في 31 ديسمبر 2013، كان إجمالي رأس المال المحمل لتغطية مخاطر السوق والبالغ 111 ألف دينار كويتي مساويا للموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق والبالغ قيمتها 0.93 مليون دينار كويتي. وقد زادت الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق بمبلغ 0.53 مليون دينار كويتي عما كانت عليه في ديسمبر 2012.

مخاطر التشغيل

تم تصنيف أنشطة الأعمال لدى بنك الخليج إلى ثلاثة أقسام كما يلي: المتاجرة والمبيعات – الخدمات المصرفية التجارية – الخدمات المصرفية للأفراد. يتم استخدام أسلوب تسعير تحويلات الأموال الداخلية في البنك لتوزيع إيرادات الفوائد ومصروفات الفوائد بين الأنشطة المذكورة أعلاه.

يبين الجدول التالي تفاصيل رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل بالنسبة للبنك كما في 31 ديسمبر 2013:

مخاطر التشغيل كما في 31 ديسمبر 2013

(بالألف دينار كويتي)	متوسط إجمالي الإيرادات عن مدة ثلاثة سنوات	معامل بيتا	رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل
المتاجرة والمبيعات	**19,676**	**18%**	**3,542**
الخدمات المصرفية التجارية	**80,824**	**15%**	**12,124**
الخدمات المصرفية للأفراد	**53,998**	**12%**	**6,480**
الإجمالي	**154,498**		**22,146**
إجمالي الانكشاف لمخاطر التشغيل المرجحة			**184,549**

مخاطر التشغيل كما في 31 ديسمبر 2012

(بالألف دينار كويتي)	متوسط إجمالي الإيرادات عن مدة ثلاثة سنوات	معامل بيتا	رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل
المتاجرة والمبيعات	19,327	18%	3,479
الخدمات المصرفية التجارية	78,620	15%	11,793
الخدمات المصرفية للأفراد	47,248	12%	5,670
الإجمالي	145,195		20,942
إجمالي الانكشاف لمخاطر التشغيل المرجحة			174,516

وفقا لتعليمات بازل 2 فإن إجمالي الإيرادات يشمل صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات التي لا تحمل فوائد ولكن لا يشمل الأرباح المحققة من بيع الأوراق المالية في السجلات المصرفية. إن إجمالي رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل والبالغ 22.1 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2013 كان مساويا للانكشاف لمخاطر التشغيل المرجح والمقدر بمبلغ 184.5 مليون دينار كويتي.

مخاطر أسعار الأسهم في السجلات المصرفية

إن بنـك الخليـج لا يتـداول فـي الأسـهم. يتـم الاحتفاظ بجميع اسـتثمارات البنك فـي أوراق مالية في السـجلات المصرفية (أي لغيـر المتاجرة) ويتـم تصنيفها تحت بند موجودات مالية "متاحة للبيع". وهذا يعني أنها تمثل الموجودات التي يتم شراؤها للاحتفاظ بها لمدة زمنية غير محددة والتي من الممكن بيعها إذا دعت الحاجة للسيولة أو في حالة حدوث تغييرات في أسـعار الفائدة أو أسـعار الصرف أو أسـعار الأسـهم. إن القيم العادلة للأدوات المسـعرة مبنية على أساس أسـعار الشـراء عند الإقفال أو باستخدام السعر الحالي في السوق لتلك الأداة. تتطلب القيمة العادلة للأدوات غير المسعرة تقديرًا جوهريًا. كما أن القيم العادلة للاستثمارات في الصناديق المشتركة أو صناديق حصص الاستثمار أو الوسائل الاستثمارية المشابهة مبنية على أساس آخر سعر تداول معلن.

يوضح الجدول التالي القيمة العادلة للاسـتثمارات في أوراق مالية المحتفظ بها كما في 31 ديسـمبر 2013 وكذلك الأرباح غير المحققة المتراكمة في احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية وتداعيات رأس المال الرقابي. كما يبين الجدول أيضاً الربح تحقق بيان الدخل من الاستبعادات التي تم القيام بها في 2013.

المعلومات المتعلقة بمركز أسهم البنك المرخص في السجل المصرفي كما في 31 ديسمبر 2013

(بالألف دينار كويتي)	أسهم متداولة علنًا	أسهم غير متداولة	إجمالي الاستثمارات في أوراق مالية
إجمالي القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية	**77,002**	**46,980**	**123,982**
أرباح غير محققة في حقوق الملكية	**10,406**	**3,707**	**14,113**
تفاصيل رأس المال الرقابي			
أرباح غير محققة في الشريحة 2 من رأس المال (45%)	**4,683**	**1,668**	**6,351**
متطلبات رأس المال الرقابي	**8,622**	**4,987**	**13,609**
تفاصيل بيان الدخل			
إيرادات من بيع الاستثمارات في أوراق مالية			**2,299**

المعلومات المتعلقة بمركز أسهم البنك المرخص في السجل المصرفي كما في 31 ديسمبر 2012

(بالألف دينار كويتي)	أسهم متداولة علنًا	أسهم غير متداولة	إجمالي الاستثمارات في أوراق مالية
إجمالي القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية	78,774	43,578	122,352
أرباح غير محققة في حقوق الملكية	6,277	427	6,704
تفاصيل رأس المال الرقابي			
أرباح غير محققة في الشريحة 2 من رأس المال (45%)	2,825	192	3,017
متطلبات رأس المال الرقابي	9,151	5,243	14,394
تفاصيل بيان الدخل			
إيرادات من بيع الاستثمارات في أوراق مالية			5,305

مخاطر أسعار الفائدة في السجلات المصرفية

يتأثر صافي إيرادات الفوائد المستقبلية بالحركات في أسعار الفائدة، ويتركز الجزء الرئيسي من إدارة البنك لمخاطر السوق في السجلات المصرفية (لغير المتاجرة) في إدارة حساسية صافي إيرادات الفوائد للبنك تجاه التغييرات في أسعار الفائدة في السوق.

إن حساسية صافي إيرادات الفوائد تجاه التغيرات في أسعار الفائدة مبينة في إيضاح 24 (ب) حول البيانات المالية.

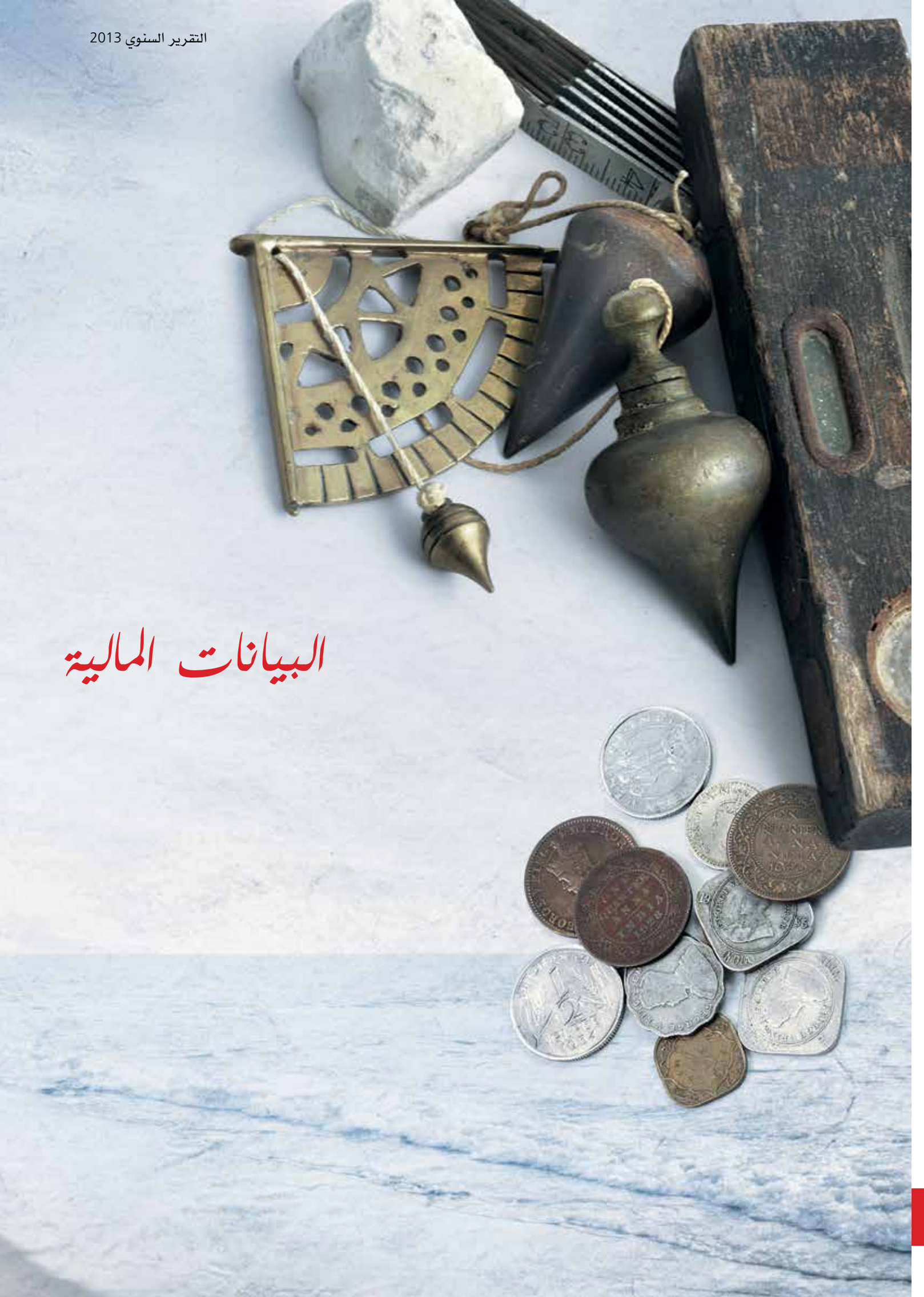

البيانات المالية

العيبان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ

محاسبون قانونيون
صندوق رقم 74 الصفاة
الكويت الصفاة 13001
ساحة الصفاة
برج بيتك الطابق 18-21
شارع أحمد الجابر

هاتف: 2245 2880 / 2295 5000
فاكس: 2245 6419
www.ey.com/me

ديلويت وتوش
الوزان وشركاه

شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي- الدور السابع والتاسع
ص.ب : 20174 الصفاة 13062 أو
ص.ب : 23049 الصفاة 13091
الكويت
هاتف : 2243 8060 - 965 2240 8844 +
فاكس : 2245 2080 - 965 2240 8855 +
www.deloitte.com

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة مساهمي بنك الخليج ش.م.ك

تقرير حول البيانات المالية

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لبنك الخليج ش.م.ك.ع. («البنك»)، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2013 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

مسؤولية مراقبي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من الأخطاء المادية.

يشتمل التدقيق على تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول المبالغ والإفصاحات التي تتضمنها البيانات المالية. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مراقبي الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت تلك الأخطاء بسبب الغش أو الخطأ. عند تقييم هذه المخاطر، يأخذ مراقبو الحسابات في الاعتبار ادوات الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد البنك للبيانات المالية والعرض العادل لها، وذلك من أجل وضع إجراءات تدقيق تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض التعبير عن رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية للبنك. ويشتمل التدقيق أيضاً على تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة وصحة التقديرات المحاسبية الهامة التي أجرتها إدارة البنك، وكذلك تقييم العرض الشامل للبيانات المالية.

باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

الرأي

فـي رأينـا، أن البيانـات الماليـة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للبنك كما في 31 ديسـمبر 2013 وعـن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً إن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر. وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية تتضمن جميع المعلومات التـي تتطلبهـا التعليمـات الصـادرة عن بنك الكويت المركزي بشـأن كفاية رأس المال والتي ينص عليها تعميـم بنك الكويت المركزي رقـم 2/رب/184/2005 المؤرخ 21 ديسـمبر 2005 والتعديـلات اللاحقـة له، وقانون الشـركات رقم 25 لسـنة 2012 والتعديلات اللاحقة له، وعقد التأسيـس والنظام الأساسـي للبنـك، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/رب/184/2005 المؤرخ 21 ديسمبر 2005 والتعديلات اللاحقة له، ولقانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 والتعديلات اللاحقة له، أو لعقد التأسيس وللنظام الأساسي للبنك خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبيـن أيضـاً أنـه خـلال تدقيقنـا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسـنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شـأن النقـد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

وليد عبد الله العصيمي

سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ

من العيبان والعصيمي وشركاهم

عضو في إرنست ويونغ

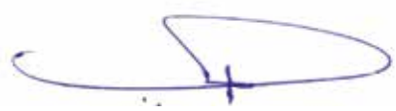

بدر عبدالله الوزان

سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ

من الوزان وشركاه

ديلويت وتوش

08 يناير 2014

الكويت

بيان الدخل

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

	إيضاحات	**2013** **ألف دينار كويتي**	2012 ألف دينار كويتي
إيرادات فوائد	3	**166,695**	176,207
مصروفات فوائد	4	**(45,291)**	(58,510)
صافي إيرادات الفوائد		**121,404**	117,697
صافي أتعاب وعمولات	6	**26,158**	28,535
صافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية والمشتقات	7	**13,628**	26,413
أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع		**2,299**	5,305
إيرادات توزيعات أرباح		**674**	664
إيرادات أخرى		**2,795**	1,025
إيرادات التشغيل		**166,958**	179,639
مصروفات موظفين		**39,546**	34,330
تكاليف إيجارات		**3,424**	3,323
استهلاك		**2,972**	2,930
مصروفات أخرى		**11,575**	17,643
مصروفات التشغيل		**57,517**	58,226
أرباح التشغيل قبل المخصصات / خسائر انخفاض القيمة		**109,441**	121,413
مخصصات محملة:			
– محددة	5	**73,202**	11,876
– عامة	12,18	**9,988**	59,960
استردادات قروض بالصافي بعد الشطب	12	**(8,775)**	5,168
خسارة انخفاض في القيمة لاستثمارات متاحة للبيع		**1,216**	11,936
		75,631	88,940
ربح التشغيل		**33,810**	32,473
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	22	**135**	135
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		**339**	324
ضريبة دعم العمالة الوطنية		**837**	803
الزكاة		**339**	324
ربح السنة		**32,160**	30,887
ربحية السهم			
ربحية السهم الأساسية والمخففة (فلس)	8	**12**	11

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية.

بيان الدخل الشامل

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

	إيضاحات	**2013** **ألف دينار كويتي**	2012 ألف دينار كويتي
ربح السنة		**32,160**	30,887
إيرادات شاملة أخرى			
إيرادات شاملة أخرى يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل في فترات لاحقة:			
صافي الأرباح (الخسائر) غير المحققة من استثمارات متاحة للبيع	13	**7,591**	(8,635)
(صافي ربح محقق) / انخفاض في قيمته محول إلى قائمة الدخل ناتج من بيع استثمارات متاحة للبيع	13	**(182)**	8,130
إعادة تقييم مباني ومعدات		**937**	-
إيرادات شاملة أخرى للسنة		**8,346**	(505)
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة		**40,506**	30,382

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية.

بيان المركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2013

	إيضاحات	**2013** **ألف دينار كويتي**	2012 ألف دينار كويتي
الموجودات			
نقد وودائع قصيرة الأجل	9	**533,421**	483,230
أذونات وسندات خزانة	10	**177,142**	290,232
سندات بنك الكويت المركزي	11	**539,521**	424,375
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى		**14,102**	32,688
قروض وسلف للبنوك	12	**125,415**	92,605
قروض وسلف للعملاء	12	**3,361,234**	3,322,494
استثمارات متاحة للبيع	13	**123,982**	122,352
موجودات أخرى	14	**164,103**	53,079
مباني ومعدات		**25,839**	25,603
مجموع الموجودات		**5,064,759**	4,846,658
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
المستحق للبنوك	15	**307,840**	127,354
ودائع من المؤسسات المالية	15	**759,803**	846,603
ودائع العملاء	16	**3,326,251**	3,247,629
قروض مساندة	17	**84,615**	84,375
مطلوبات أخرى	18	**103,116**	91,456
إجمالي المطلوبات		**4,581,625**	4,397,417
حقوق الملكية			
رأس المال	19	**276,474**	263,309
أسهم منحة مقترحة	22	**13,824**	13,165
احتياطي قانوني	20	**9,097**	5,716
علاوة إصدار أسهم	20	**153,024**	153,024
احتياطي إعادة تقييم عقارات	20	**17,635**	16,698
احتياطي أسهم الخزينة	21	**24,246**	24,258
احتياطي القيمة العادلة		**14,113**	6,704
أرباح محتفظ بها		**37,656**	22,701
		546,069	505,575
أسهم الخزينة	21	**(62,935)**	(56,334)
		483,134	449,241
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**5,064,759**	4,846,658

عمر قتيبة الغانم
(رئيس مجلس الإدارة)

ميشيل العقاد
(رئيس المدراء العامين ورئيس الجهاز التنفيذي)

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

	إيضاحات	**2013** **ألف دينار كويتي**	2012 ألف دينار كويتي
أنشطة التشغيل			
ربح السنة		**32,160**	30,887
تعديلات:			
تعديل معدل الفائدة الفعلية		**(2,645)**	(1,919)
أرباح القيمة العادلة غير المحققة من مبادلات عجز الائتمان	7	**(2,995)**	(7,429)
أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع		**(2,299)**	(5,305)
إيرادات توزيعات أرباح		**(674)**	(664)
استهلاك		**2,972**	2,930
مخصص خسارة قروض	5,12,18	**83,190**	71,836
خسارة الانخفاض في قيمة استثمارات متاحة للبيع		**1,216**	11,936
حركة تحويل العملات الأجنبية للقروض المساندة		**240**	810
ربح التشغيل قبل التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل		**111,165**	103,082
النقص / (الزيادة) في موجودات التشغيل:			
أذونات وسندات خزانة		**113,090**	127,989
سندات بنك الكويت المركزي		**(115,146)**	5,107
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى		**18,586**	(12,688)
قروض وسلف للبنوك		**(32,810)**	(58,465)
قروض وسلف للعملاء		**(119,945)**	(58,560)
موجودات أخرى		**(111,024)**	1,863
الزيادة / (النقص)في مطلوبات التشغيل:			
المستحق للبنوك		**180,486**	51,175
ودائع من المؤسسات المالية		**(86,800)**	69,784
ود ائع العمـلاء		**78,622**	(82,815)
مطلوبات أخرى		**15,315**	3,063
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل		**51,539**	149,535
أنشطة الاستثمار			
شراء استثمارات متاحة للبيع		**(2,835)**	(41,730)
متحصلات من بيع استثمارات متاحة للبيع		**9,697**	18,251
شراء مباني ومعدات		**(2,271)**	(2,609)
توزيعات أرباح مستلمة		**674**	664
صافي التدفقات النقدية الناتجة من/ (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار		**5,265**	(25,424)
أنشطة التمويل			
شراء أسهم خزينة		**(6,630)**	(11,437)
متحصلات من بيع أسهم الخزينة		**17**	37
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل		**(6,613)**	(11,400)
صافي الزيادة في النقد والودائع قصيرة الأجل		**50,191**	112,711
النقد والودائع قصيرة الأجل في 1 يناير		**483,230**	370,519
النقد والودائع قصيرة الأجل في 31 ديسمبر	9	**533,421**	483,230
معلومات التدفقات النقدية الإضافية			
فوائد مستلمة		**158,696**	181,309
فوائد مدفوعة		**45,873**	60,510

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق الملكية

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

			احتياطيات							
	رأس المال (ألف دينار كويتي)	أسهم منحة مقترحة (ألف دينار كويتي)	احتياطي قانوني (ألف دينار كويتي)	علاوة إصدار أسهم (ألف دينار كويتي)	احتياطي إعادة تقييم عقارات (ألف دينار كويتي)	احتياطي أسهم الخزينة (ألف دينار كويتي)	احتياطي القيمة العادلة (ألف دينار كويتي)	أرباح محتفظ بها (ألف دينار كويتي)	مجموع (ألف دينار كويتي) الاحتياطيات الفرعي	أسهم الخزينة (ألف دينار كويتي)	المجموع (ألف دينار كويتي)
في 1 يناير 2012	250,770	12,539	2,469	153,024	16,698	24,289	7,209	8,226	211,915	(44,965)	430,259
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	-	30,887	30,887	-	30,887
الإيرادات الشاملة الأخرى للسنة	-	-	-	-	-	-	(505)	-	(505)	-	(505)
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	-	-	-	-	-	-	(505)	30,887	30,382	-	30,382
إصدار أسهم منحة (إيضاح 19)	12,539	(12,539)	-	-	-	-	-	-	-	-	-
شراء أسهم خزينة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(11,437)	(11,437)
بيع أسهم خزينة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	68	68
خسارة بيع أسهم خزينة	-	-	-	-	-	(31)	-	-	(31)	-	(31)
المحول إلى الاحتياطي	-	-	3,247	-	-	-	-	(3,247)	-	-	-
أسهم المنحة المقترحة (إيضاح 22)	-	13,165	-	-	-	-	-	(13,165)	(13,165)	-	-
في 31 ديسمبر 2012	263,309	13,165	5,716	153,024	16,698	24,258	6,704	22,701	229,101	(56,334)	449,241
في 1 يناير 2013	**263,309**	**13,165**	**5,716**	**153,024**	**16,698**	**24,258**	**6,704**	**22,701**	**229,101**	**(56,334)**	**449,241**
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	-	32,160	32,160	-	32,160
الإيرادات الشاملة الأخرى للسنة	-	-	-	-	937	-	7,409	-	8,346	-	8,346
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	-	-	-	-	937	-	7,409	32,160	40,506	-	40,506
إصدار أسهم منحة (إيضاح 19)	13,165	(13,165)	-	-	-	-	-	-	-	-	-
شراء أسهم خزينة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(6,630)	(6,630)
بيع أسهم خزينة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	29	29
خسارة بيع أسهم خزينة	-	-	-	-	-	(12)	-	-	(12)	-	(12)
المحول إلى الاحتياطي	-	-	3,381	-	-	-	-	(3,381)	-	-	-
أسهم المنحة المقترحة (إيضاح 22)	-	13,824	-	-	-	-	-	(13,824)	(13,824)	-	-
في 31 ديسمبر 2013	**276,474**	**13,824**	**9,097**	**153,024**	**17,635**	**24,246**	**14,113**	**37,656**	**255,771**	**(62,935)**	**483,134**

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2013

1 التأسيس والتسجيل

إن بنك الخليج ش.م.ك.ع. («البنك») هو شركة مساهمة عامة تأسست في الكويت بتاريخ 29 أكتوبر 1960 ومسجلة كمصرف لدى بنك الكويت المركزي، ويقع مكتب البنك المسجل في شارع مبارك الكبير، ص.ب. 3200 الصفاة 13032، مدينة الكويت.

تم الموافقة على إصدار البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 وفقاً لقرار مجلس إدارة البنك في 8 يناير 2014. إن الجمعية العمومية السنوية للمساهمين لها الحق في تعديل هذه البيانات المالية بعد إصدارها.

تم توضيح الأنشطة الرئيسية للبنك في الإيضاح رقم 27.

تم إصدار قانون الشركات الجديد في 26 نوفمبر 2012 بموجب المرسوم بقانون رقم 25 لسنة 2012 («قانون الشركات») والذي بموجبه تم إلغاء قانون الشركات التجارية رقم 15 لسنة 1960. تم لاحقاً تعديل قانون الشركات بتاريخ 27 مارس 2013 بموجب المرسوم بقانون رقم 97 لسنة 2013.

تم إصدار اللوائح التنفيذية للقانون المعدل الجديد بتاريخ 29 سبتمبر 2013 وتم نشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ 6 أكتوبر 2013. وفقاً للمادة رقم (3) من اللوائح التنفيذية فإنه على البنك الالتزام بالقانون المعدل الجديد في غضون عام من تاريخ نشر اللوائح التنفيذية.

2 السياسات المحاسبية

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ القياس على أساس التكلفة التاريخية المعدل بإعادة تقييم الموجودات المالية المصنفة كـ «استثمارات متاحة للبيع» وعقود مشتقات وأرض ملك حر ومباني وفقًا للقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي، وهو العملة الأساسية للبنك، مقربة إلى أقرب ألف (ألف دينار كويتي)، ما لم يذكر غير ذلك.

بيان الالتزام

أعدت البيانات المالية للبنك وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت على مؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. تتطلب هذه التعليمات تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 حول المخصص المجمع والتي تحل محلها متطلبات بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص العام كما هو مبين وفقاً للسياسة المحاسبية لانخفاض قيمة الموجودات المالية وعدم إمكانية تحصيلها.

عرض البيانات المالية

يقوم البنك بعرض بيان مركزه المالي حسب ترتيب السيولة بشكل عام. يرد في الإيضاح 24 (د) تحليلاً يتعلق بالاسترداد أو التسوية.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية مماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء قيام البنك بتطبيق المعايير التالية السارية على الفترات السنوية التي تبدأ اعتبارًا من أو بعد 1 يناير 2013. لم يكن لتطبيق هذه المعايير أي تأثير على الأداء أو المركز المالي للبنك. على الرغم من ذلك، أدت هذه المعايير إلى إدراج إفصاحات إضافية.

المعيار الدولي للتقارير المالية 13 قياس القيمة العادلة

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية 13 الإرشادات حول قياس القيمة العادلة في المراجع المحاسبية للمعايير الدولية للتقارير المالية الحالية بمعيار واحد. يقوم المعيار الدولي للتقارير المالية 13 بتعريف القيمة العادلة كما يقدم إرشادات حول كيفية تحديد القيمة العادلة ويتطلب إفصاحات حول قياسات القيمة العادلة. ولكن، لا يغير المعيار الدولي للتقارير المالية 13 المتطلبات المتعلقة بتحديد البنود التي يجب قياسها أو الإفصاح عنها وفقاً للقيمة العادلة. إن تطبيق هذا المعيار لم يكن له أي تأثير مادي على المركز أو الأداء المالي للبنك.

لم يؤد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 13 إلى أي تأثير مادي على قياسات القيمة العادلة للبنك. ويتم إدراج إفصاحات إضافية «عند الضرورة» في الإيضاحات الفردية المتعلقة بالموجودات والمطلوبات التي تم تحديد قيمتها العادلة. وتم تقديم الجدول الهرمي للقيمة العادلة في الإيضاح رقم 25.

معيار المحاسبة الدولي 1 «عرض بنود الإيرادات الشاملة الأخرى» تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1

تغير التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 طريقة تجميع البنود المعروضة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. يتم عرض البنود التي يمكن إعادة تصنيفها (أو «إعادة إدراجها») كأرباح أو خسائر في فترة مستقبلية (على سبيل المثال، صافي الخسائر أو الأرباح من الموجودات المالية المتاحة للبيع) بصورة منفصلة عن البنود التي لا يمكن إعادة تصنيفها (على سبيل المثال، إعادة تقييم أرض ومباني). تؤثر التعديلات على العرض فقط وليس لها تأثير على المركز أو الأداء المالي للبنك.

لم يكن للتعديلات الأخرى على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسري على الفترة المحاسبية السنوية التي تبدأ اعتبارًا من 1 يناير 2013 أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية أو المركز أو الأداء المالي للبنك.

2.3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

أ. الأدوات المالية

تصنيف الأدوات المالية

يقوم البنك بتصنيف موجوداته المالية كـ «موجودات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» و«قروض ومدينون» و«موجودات متاحة للبيع» وتصنيف مطلوباته المالية كـ «مطلوبات مالية لغير أغراض المتاجرة».

تنقسم الموجودات المالية المصنفة كـ«مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» إلى فئتين فرعيتين: موجودات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة وتلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل من البداية. يصنف الأصل المالي في هذه الفئة إذا تمت حيازته بصفة أساسية لغرض البيع في الأجل القصير أو إذا كان مداراً ويتم تقييم أدائه ورفع التقارير حوله داخليا على أساس القيمة العادلة وفقاً لاستراتيجية استثمار موثقة. تصنف المشتقات أيضاً كـ «محتفظ بها لغرض المتاجرة» ما لم يتم تصنيفها كمعاملات تغطية وتكون أدوات تغطية فعالة.

إن القروض والمدينين هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة لتحديدها وغير مسعرة في سوق نشط.

تصنف الموجودات المالية غير المصنفة كما هو مبين أعلاه كـ «متاحة للبيع» وبصفة أساسية هي تلك التي يتم حيازتها لغرض الاحتفاظ بها لفترة غير محددة من الزمن والتي يمكن بيعها عند الحاجة إلى السيولة أو عند حدوث تغيرات في معدلات الفائدة أو أسعار تحويل العملات الأجنبية أو أسعار الأسهم.

تصنف المطلوبات المالية التي لا يحتفظ بها للمتاجرة كـ «مطلوبات مالية لغير أغراض المتاجرة».

تحدد الإدارة تصنيف هذه الأدوات المالية عند الحيازة.

التحقق / الاستبعاد

يتم تحقق الأصل المالي أو الالتزام المالي عندما يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم إدراج كافة عمليات الشراء والبيع الاعتيادية للموجودات المالية باستخدام طريقة المحاسبة في تاريخ التسوية أي تاريخ استلام البنك أو تسليمه للموجودات. ويتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الدخل أو في بيان الدخل الشامل وفقاً للسياسة المطبقة على الأداة ذات الصلة. إن عمليات الشراء أو البيع الاعتيادية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات خلال فترة زمنية يتم تحديدها عامة وفقاً للوائح أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

يستبعد الأصل المالي (كلياً أو جزئياً):

- عند انتهاء الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي أو
- عندما يحتفظ البنك بالحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي ولكن يتحمل البنك التزاماً بدفع التدفقات بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف آخر بموجب ترتيبات «القبض والدفع» أو
- عندما يقوم البنك بتحويل الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي وعندما إما (أ) أن يقوم البنك بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) أن لا يقوم البنك بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنه يفقد السيطرة على الأصل.

عندما يقوم البنك بتحويل حقوقه في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو يقوم بالدخول في ترتيب القبض والدفع ولم يقم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الأصل الجوهرية ولم يفقد السيطرة على الأصل، يتم الاعتراف بالأصل إلى الحد الذي يستمر فيه البنك في السيطرة على الأصل. يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ صورة ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية للأصل أو الحد الأقصى للمبلغ المقابل الذي يمكن أن يطالب البنك بدفعه أيهما أقل.

عندما يكون استمرار السيطرة في شكل خيار مكتوب و/ أو مشترى (بما في ذلك خيار التسوية النقدية أو المخصص المماثل) على الأصل المحول، فإن مقدار استمرار البنك في السيطرة على الأصل هو مبلغ الأصل المحول الذي يمكن أن يعيد البنك شراءه، باستثناء في حالة خيار البيع الآجل (بما في ذلك خيار التسوية النقدية أو المخصص المماثل) على أصل يتم قياسه بالقيمة العادلة حيث يصبح مقدار استمرار البنك في السيطرة على الأصل محدداً بالقيمة العادلة للأصل المحول أو سعر ممارسة الخيار أيهما أقل.

يتم استبعاد التزام مالي عند الإعفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحيته. عند استبدال التزام مالي قائم بالتزام آخر من نفس المقرض بشروط مختلفة بصورة جوهرية أو أن شروط الالتزام القائم قد تم تعديلها بصورة مادية، يتم معالجة مثل هذا الاستبدال أو التعديل كاستبعاد للالتزام الأصلي واعتراف بالتزام جديد ويتحقق الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي (أو جزء من الالتزام المالي) المطفأ أو المحول إلى طرف آخر والمقابل المدفوع، بما في ذلك أي موجودات غير نقدية محولة أو مطلوبات مقدرة ضمن بيان الدخل.

القياس

يتم تسجيل جميع الأدوات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. يتم إدراج تكاليف المعاملة فقط بالنسبة لتلك الأدوات المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

عند إعادة القياس اللاحق للأدوات المالية، تدرج الموجودات المالية المصنفة كـ «مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» بالقيمة العادلة مع إدراج الأرباح أو الخسائر غير المحققة الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة ضمن بيان الدخل وتدرج أرصدة «القروض والمدينين» بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي ناقصاً أي مخصص للانخفاض في القيمة. تقاس الموجودات المالية المصنفة كـ «متاحة للبيع» وتدرج لاحقاً بالقيمة العادلة. تؤخذ الأرباح

والخسائر غير المحققة الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة لتلك المصنفة كـ «متاحة للبيع» إلى بيان الدخل الشامل.

عند بيع الأصل «المتاح للبيع» أو حدوث انخفاض في قيمته فإن تعديلات القيمة العادلة المتراكمة المتعلقة بذلك الأصل والمسجلة مسبقاً في حقوق الملكية يتم تحويلها إلى بيان الدخل كأرباح أو خسائر.

يتم تصنيف النقد والودائع قصيرة الأجل وأذونات وسندات الخزانة وسندات بنك الكويت المركزي والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والقروض والسلف للبنوك والعملاء وبعض الموجودات الأخرى كـ «قروض ومدينون».

إن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي ليس لها أسعار سوقية معلنة في سوق نشط والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بصورة موثوق منها إضافة إلى المشتقات المرتبطة بتلك الأدوات غير المسعرة والتي يجب تسويتها عن طريق تسليم تلك الأدوات غير المسعرة تقاس بالتكلفة ناقصاً الخسارة من انخفاض القيمة إن وجدت. تدرج «المطلوبات المالية لغير أغراض المتاجرة» بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

انخفاض قيمة الموجودات المالية وعدم إمكانية تحصيلها

يتم بتاريخ كل بيان مركز مالي تحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن أصلاً مالياً محدداً أو مجموعة موجودات مالية مماثلة قد انخفضت قيمتها. تنخفض قيمة الأصل أو مجموعة من الموجودات المالية فقط إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة نتيجة وقوع حدث أو أحداث بعد التحقق المبدئي للأصل («حدث خسارة» متكبدة) وأن يكون لحدث الخسارة (أو الأحداث) تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية والذي يمكن تقديره بصورة موثوق منها. فإذا ما توفر مثل هذا الدليل يتم تسجيل أي خسارة من انخفاض القيمة في بيان الدخل.

يتم تحديد انخفاض القيمة كما يلي:

أ. بالنسبة للموجودات المالية التي تحمل معدلات فائدة ثابتة والمدرجة بالتكلفة المطفأة، فإن انخفاض القيمة يمثل الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تكبدها) مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي وبالنسبة للموجودات المالية التي تحمل معدلات فائدة متغيرة والمدرجة بالتكلفة المطفاة، فإن انخفاض القيمة يمثل الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الحالي وفقاً لما ينص عليه العقد.

ب. بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة، فإن انخفاض القيمة هو الفرق بين التكلفة والقيمة العادلة ناقصاً أي خسارة من انخفاض القيمة تم تسجيلها سابقاً في بيان الدخل.

بالنسبة للاستثمارات في الأسهم المتاحة للبيع، لا يتم عكس خسائر انخفاض قيمة الاستثمارات في حقوق الملكية من خلال بيان الدخل؛ ويتم إدراج الزيادات في قيمتها العادلة بعد انخفاض القيمة مباشرةً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

بالنسبة لاستثمارات أدوات الدين المتاحة للبيع، يقوم البنك بتقييم الأدوات كل على حده لتحديد إذا ما كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة. عند وجود دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة، يتم قياس مبلغ الخسارة بالفرق بين القيمة الدفترية للأداة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية. وفي حالة زيادة القيمة العادلة لأدوات الدين في سنة لاحقة وكان من الممكن ربط هذه الزيادة بصورة موضوعية بحدث وقع بعد تسجيل خسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل، يتم عكس خسارة انخفاض القيمة من خلال بيان الدخل.

إضافة إلى ذلك، ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يتم احتساب الحد الأدنى للمخصص العام على جميع التسهيلات الائتمانية بالصافي بعد بعض فئات الضمان التي تنطبق عليها تعليمات بنك الكويت المركزي ولا تخضع لمخصص محدد.

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك احتمالية حقيقية لاستردادها.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر المستلم لقاء بيع أصل ما أو المدفوع لتحويل التزام ما بطريقة ملائمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

يتم تصنيف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم القياس أو الإفصاح عن قيمتها العادلة في البيانات المالية ضمن الجدول الهرمي للقيمة العادلة المبين كما يلي، استناداً إلى مدخلات المستوى الأدنى والتي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة؛

المستوى 2: أساليب التقييم والتي تكون فيها مدخلات المستوى الأدنى الجوهرية لقياس القيمة العادلة ملحوظة بشكل مباشر أو غير مباشر.،

المستوى 3: أساليب التقييم والتي تكون فيها مدخلات الحد الأدنى الجوهرية لقياس القيمة العادلة غير قابلة لملاحظتها.

يستند احتساب القيمة العادلة للأدوات المالية المسعرة إلى آخر أسعار شراء معروضة عند الإقفال أو صافي قيمة الموجودات المقترحة من قبل إداري الصندوق أو باستخدام أسعار الفائدة الحالية في السوق لتلك الأداة.

ويتم تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية غير المسعرة بناء على معدلات السعر/الربحية أو السعر/التدفق النقدي بعد تعديلها لكي تعكس الظروف الخاصة للشركة المصدرة. إن القيمة العادلة للاستثمارات في صناديق مشتركة أو أدوات استثمارية مماثلة تستند إلى آخر أسعار شراء تم الإعلان عليها.

يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفاة عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية وفقًا للأسعار الحالية لأدوات مالية مماثلة.

إن القيمة العادلة للمشتقات تعادل الأرباح أو الخسائر غير المحققة نتيجة لتقييم المشتقات بقيمة السوق باستخدام أسعار السوق السائدة أو نماذج تسعير داخلية.

أرباح أو خسائر» اليوم الأول»

عندما يكون سعر المعاملة مختلفاً بالنسبة للقيمة العادلة عن معاملات السوق المعروضة الحالية في نفس الأداة، أو استناداً إلى أسلوب تقييم تتضمن متغيراته فقط بيانات من الأسواق المعروضة، يسجل البنك مباشرةً، الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة (أرباح أو خسائر اليوم الأول) في «صافي الإيرادات التجارية». في الحالات التي يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام بيانات غير معروضة، فإن الفرق بين سعر المعاملة وقيمة النموذج يتم تسجيله فقط في بيان الدخل عندما تصبح البيانات معروضة أو عندما يتم استبعاد الأداة.

اتفاقيات إعادة الشراء وإعادة البيع

إن الموجودات المباعة في ظل التزام متزامن بإعادة الشراء في تاريخ محدد في المستقبل بسعر متفق عليه (التزام وإعادة شراء (repos) لا تستبعد في بيان المركز المالي. وتدرج المبالغ المستلمة بموجب هذه الاتفاقيات كمطلوبات تحمل فائدة ويتم تسجيل الفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروفات فوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي.

لا يتم تحقق الموجودات المشتراة في ظل التزام مقابل بإعادة البيع في تاريخ محدد في المستقبل بسعر متفق عليه – التزام إعادة شراء عكسي (reverse repos) – في بيان المركز المالي. إن المبالغ المدفوعة بموجب هذه الاتفاقيات تدرج كموجودات تكتسب فائدة ويتم تسجيل الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي.

المقاصة

تتم المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية، ويدرج صافي المبالغ المدرجة في بيان المركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني ملزم لمقاصة المبالغ المدرجة بها وينوي البنك أما أن يسدد على أساس صافي المبلغ أو أن يتم تحقق بند الموجودات وسداد بند المطلوبات في نفس الوقت.

قروض معاد التفاوض عليها

يسعى البنك، متى كان ذلك ممكناً، إلى إعادة هيكلة القروض بدلا من تملك الضمانات. وقد يتضمن ذلك تمديد ترتيبات السداد والاتفاق على شروط جديدة للقرض. بعد إعادة التفاوض، يستعان بالبنود والشروط للترتيب التعاقدي الجديد في تحديد ما إذا كان القرض ما يزال متأخر السداد أم لا. تراجع الإدارة القروض المعاد التفاوض عليها باستمرار لضمان الالتزام بكافة المعايير وإمكانية الوفاء بدفعات السداد المستقبلية.

ب. الأدوات المالية المشتقة والتحوط

يدخل البنك، في سياق نشاطه المعتاد، في أنواع مختلفة من المعاملات التي تتضمن أدوات مالية مشتقة. تدرج المشتقات ذات القيم العادلة الموجبة (أرباح غير محققة) في «الموجودات الأخرى» بينما تدرج في «المطلوبات الأخرى» ضمن بيان المركز المالي عندما تكون القيمة العادلة سالبة (خسائر غير محققة).

بالنسبة لبعض الأدوات المشتقة المتضمنة في أدوات مالية أخرى، فإنه يتم معاملتها كمشتقات منفصلة عند عدم تشابه سماتها ومخاطرها الاقتصادية مع تلك الخاصة بالعقد الرئيسي ولا يتم إدراج العقد الرئيسي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. ويتم قياس هذه الأدوات المشتقة المتضمنة وفقاً للقيمة العادلة مع تسجيل التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل.

يتم الحصول عامةً على القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير حسبما هو ملائم. تدرج أي تغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة مباشرة إلى بيان الدخل ويفصح عنها تحت إيرادات التشغيل. تتضمن المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة أيضاً تلك المشتقات التي لا تستوفي الشروط لمحاسبة التحوط المبينة أدناه.

لأغراض محاسبة التحوط، تصنف معاملات التغطية في فئتين: (أ) معاملات تغطية القيمة العادلة التي توفر تحوط ضد مخاطر التغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام محقق؛ و (ب) معاملات تحوط التدفقات النقدية التي توفر تحوط من التغير في التدفقات النقدية الذي إما أن ينسب إلى خطر معين مرتبط بأصل محقق أو مطلوب أو معاملة متوقعة.

لكي تستوفي معاملة التحوط شروط محاسبة التغطية، فإنه من المتوقع أن تكون معاملة التحوط فعالة بدرجة كبيرة ويجب أن تكون قابلة للقياس بصورة موثوق فيها. وتعتبر التغطية فعالة بدرجة مرتفعة إذا كان من المتوقع إجراء مقاصة في إطار نسبة تتراوح بين 80% و125% للتغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المتعلقة بالخطر المغطى خلال السنة المحدد لها التغطية. ويتم توثيق هدف وإستراتيجية إدارة المخاطر، في بداية التحوط، بما في ذلك تعريف أداة التغطية والبند المتحوط له المتعلق بها وطبيعة الخطر المتحوط له وكيفية قيام البنك بتقييم فاعلية علاقة التحوط. لاحقاً، يجب تقييم التحوط وتحديده على أنه معاملة تحوط فعالة بشكل مستمر.

بالنسبة لمعاملات تحوط القيمة العادلة التي تستوفي شروط محاسبة التحوط، تسجل أي أرباح أو خسائر ناتجة من إعادة قياس أداة التحوط وفقاً للقيمة العادلة مباشرة ضمن «موجودات أخرى» أو «مطلوبات أخرى» وفي بيان الدخل. تعدل أي أرباح أو خسائر ذات صلة بالبند المتحوط له والمتعلقة بنوع المخاطر المتحوط له مقابل القيمة الدفترية للبند المتحوط له وتسجل في بيان الدخل.

بالنسبة لمعاملات تحوط التدفقات النقدية التي تستوفي شروط محاسبة التحوط، يسجل الجزء من الأرباح أو الخسائر من أداة التحوط والذي تقرر أنه تحوط فعال مباشرة في بيان الدخل الشامل كما يتم تسجيل الجزء غير الفعال في بيان الدخل. بالنسبة لتحوط التدفقات النقدية التي تؤثر على معاملات مستقبلية تؤدي لاحقاً إلى الاعتراف بأصل أو مطلوب مالي، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتعلقة بها والتي تحققت في بيان الدخل الشامل ضمن بيان الدخل في نفس

الفترة أو الفترات التي يؤثر الأصل أو المطلوب المالي خلالها على بيان الدخل.

بالنسبة لمعاملات التحوط التي لا تستوفى معايير محاسبة التحوط تؤخذ أي أرباح أو خسائر ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط مباشرة إلى بيان الدخل.

يتم إيقاف محاسبة التحوط مستقبلاً عندما تنتهي صلاحية الأداة أو تباع أو تنتهي مدتها أو تمارس أو عندما لا تعد مستوفية لشروط محاسبة التحوط أو عندما لا تعد المعاملات المستقبلية متوقعة الحدوث أو إلغاء التصنيف. في هذا الوقت يتم الاحتفاظ بأي أرباح أو خسائر تراكمية على أداة التحوط والمسجلة في حقوق الملكية حتى يتم حدوث المعاملات المتوقعة. عندما يصبح من غير المتوقع حدوث المعاملات المستقبلية أو عندما يتم إلغاء التصنيف، يتم تحويل صافي الربح أو الخسارة المتراكمة المسجل في حقوق الملكية إلى بيان الدخل. في حالة معاملات تحوط القيمة العادلة لأدوات مالية تحمل فائدة، فإن أي تعديل على القيمة الدفترية لها فيما يتعلق بتحوط ملغاة يتم إطفاؤه على مدى الفترة المتبقية حتى الاستحقاق.

جـ. الضمانات المحتفظ بها بانتظار البيع

يقوم البنك أحياناً بتملك عقارات لتسوية بعض القروض والسلف. تدرج تلك العقارات بالقيمة الدفترية للقروض والسلف ذات الصلة أو القيمة العادلة الحالية لتلك الموجودات أيهما أقل. تسجل الأرباح أو الخسائر عند البيع وخسائر إعادة التقييم في بيان الدخل.

د. مخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون من المحتمل ظهور حاجة إلى تدفق الموارد الاقتصادية خارج البنك نتيجة لأحداث وقعت في الماضي من أجل سداد التزام حالي قانوني أو فعلي ويكون بالإمكان تقدير المبلغ بشكل موثوق منه. يتم عرض المصروفات المتعلقة بأي مخصص في بيان الدخل بالصافي بعد أي مصروفات.

هـ. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يقوم البنك باحتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة لموظفيه الوافدين. إن استحقاق هذه المكافأة يستند عادةً إلى الرواتب النهائية للموظفين وطول مدة خدمة الموظفين وإلى إتمام فترة خدمة معينة كحد أدنى. إن التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت يتم تسجيلها كمصروفات مستحقة على مدى فترة الخدمة.

وبالنسبة للموظفين الكويتيين، يقوم البنك بدفع اشتراكات لبرنامج الضمان الاجتماعي وتحتسب هذه الاشتراكات على أساس نسبة مئوية من رواتب الموظفين. إن التزامات البنك محدودة بتلك الاشتراكات والتي تسجل كمصروفات عند استحقاقها.

و. أسهم الخزينة

تتكون أسهم الخزينة من أسهم البنك الصادرة التي تم إعادة شرائها لاحقاً من قبل البنك ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغاؤها بعد. يتم المحاسبة عن أسهم الخزينة باستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لهذه الطريقة، يتم إدراج المتوسط الموزون لتكلفة الأسهم المعاد شرائها في حساب مقابل ضمن حقوق الملكية. عند بيع أسهم الخزينة يتم إدراج الأرباح الناتجة ضمن حساب مستقل في حقوق الملكية («احتياطي أسهم الخزينة») وهو غير قابل للتوزيع. كما يتم تحميل الخسائر المحققة على نفس الحساب في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب. ويتم تحميل أية خسائر إضافية على الأرباح المحتفظ بها ثم على الاحتياطي الاختياري والاحتياطي القانوني ثم علاوة الإصدار. لا يتم دفع أي توزيعات أرباح نقدية عن أسهم الخزينة. ويؤدي إصدار أسهم منحة إلى زيادة عدد أسهم الخزينة نسبياً وتخفيض متوسط تكلفة السهم بدون التأثير على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

ز. مباني ومعدات

تدرج الأراضي ملك حر والمباني مبدئياً بالتكلفة. بعد التحقق المبدئي، تدرج الأراضي ملك حر والمباني بالمبلغ المعاد تقييمه، والذي يمثل القيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم. تتم إعادة التقييم بصورة دورية من قبل شركة تقييم عقارات متخصصة. يتم تسجيل الفائض أو العجز الناتج من إعادة التقييم في بيان الدخل الشامل إلى الحد الذي لا يتجاوز معه العجز الفائض المسجل سابقاً. يتم تسجيل الجزء من العجز المرتبط بإعادة التقييم والذي يزيد عن فائض إعادة التقييم المسجل سابقاً في بيان الدخل. وإلى الحد الذي يعكس فيه فائض إعادة التقييم خسارة إعادة تقييم مسجلة سابقاً في بيان الدخل، يتم تسجيل الزيادة في بيان الدخل. عند البيع، يتم تحويل احتياطي إعادة التقييم المتعلق بالأراضي ملك حر والمباني المباعة مباشرةً إلى الأرباح المحتفظ بها.

تدرج المعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. لا تستهلك الأرض. يحتسب استهلاك الأراضي والمباني بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات لاحتساب الاستهلاك:

مباني	5 إلى 10 سنوات
معدات	3 إلى 5 سنوات

ح. انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

يقوم البنك بتاريخ كل تقارير مالية بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن أصلا ما قد انخفضت قيمته. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عندما يجب إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، يقوم البنك بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصا التكاليف حتى البيع وقيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما أو وحدة إنتاج النقد عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل قد انخفضت قيمته ويخفض إلى قيمته الممكن استردادها. عند تحديد القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل. عند تحديد

القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. ويتم تأييد هذه العمليات الحسابية بمضاعفات التقييم أو التقييمات من قبل أطراف خارجية أو مؤشرات القيمة العادلة الأخرى المتاحة.

بالنسبة للموجودات ما عدا الشهرة، يتم إجراء تقييم بتاريخ كل تقارير مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر، يقوم البنك بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل أو وحدة إنتاج النقد. يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في الافتراضات المستخدمة لتحديد القيمة الممكن استردادها للأصل منذ أن تم إدراج آخر خسارة من انخفاض القيمة. إن عكس خسارة انخفاض القيمة محدود بحيث لا يمكن أن تتجاوز القيمة الدفترية للأصل المبلغ الممكن استرداده أو القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك فيما لو لم يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة للأصل في سنوات سابقة. ويسجل هذا العكس في بيان الدخل.

لا يمكن عكس خسائر انخفاض القيمة المتعلقة بالشهرة في الفترات المستقبلية.

ط. تحقق الإيرادات

تتحقق الإيرادات إلى الحد الذي يحتمل معه تدفق منافع اقتصادية إلى البنك ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق منها.

تتحقق إيرادات الأتعاب والعمولات الأخرى عند تقديم الخدمات. تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلامها.

ي. إيرادات ومصروفات فوائد

تتحقق إيرادات ومصروفات الفوائد في بيان الدخل لكافة الأدوات التي تحمل فائدة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يقوم بخصم التدفقات النقدية المقدرة تماماً على مدار العمر المتوقع للأداة المالية أو، إذا كان ذلك مناسباً، على مدار فترة اقصر إلى صافي القيمة الدفترية للأصل أو المطلوب المالي. عند احتساب معدل الفائدة الفعلي، يتم مراعاة كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد وتكاليف المعاملة وكافة العلاوات أو الخصومات الأخرى، ولكن باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية.

ك. حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة

يتم احتساب مخصص لحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة وفقاً للقوانين المالية في دولة الكويت.

ل. عقود التأجير

تسجل مدفوعات عقود التأجير التشغيلي كمصروفات تشغيل في بيان الدخل على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد التأجير.

م. موجودات الأمانة

إن الموجودات المحتفظ بها بصفة الوكالة أو الأمانة لا تعامل كموجودات للبنك وبالتالي هي غير مدرجة في بيان المركز المالي.

ن. العملات الأجنبية

يجري قيد المعاملات بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملات. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية في نهاية السنة إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي. يتم تقييم عقود العملات الأجنبية الآجلة وفقا للأسعار الآجلة السائدة بتاريخ بيان المركز المالي. وتدرج جميع الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية إعادة التحويل ضمن بيان الدخل.

في حالة الموجودات غير النقدية التي يتم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرةً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية مباشرةً في الإيرادات الشاملة الأخرى وبالنسبة للموجودات غير النقدية التي يتم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرةً في بيان الدخل، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل.

و. النقد والنقد المعادل

يشتمل النقد والنقد المعادل لأغراض بيان التدفقات النقدية على النقد في الصندوق والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (بما في ذلك بنك الكويت المركزي) ذات فترات الاستحقاق الأصلية التي لا تزيد عن شهر واحد من تاريخ الإيداع.

س. تقارير القطاعات

إن القطاع هو جزء مميز من البنك يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات وتكبد تكاليف. تستخدم إدارة البنك قطاعات التشغيل لتوزيع المصادر وتقييم الأداء. ويتم تجميع قطاعات التشغيل التي لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئة العملاء – متى كان ذلك ملائمًا – وإعداد تقارير حولها كقطاعات قابلة لرفع التقارير حولها.

ع. الضمانات المالية

يمنح البنك في سياق أعماله العادي ضمانات مالية تتكون من خطابات الاعتماد والضمانات والحوالات المقبولة. يتم تسجيل الضمانات المالية في البيانات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة والتي تمثل القسط المحصل، في المطلوبات الأخرى. كما يتم قيد القسط المحصل في بيان الدخل ضمن بند «صافي أتعاب وعمولات» على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان. يتم لاحقاً قياس مطلوبات الضمان بالقيمة المسجلة مبدئياً ناقصاً الإطفاء أو قيمة أي التزام مالي قد ينشأ نتيجة للضمان المالي، أيهما أكبر.

2.4 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك، قامت الإدارة باستخدام الأحكام والتقديرات التالية لتحديد المبالغ المدرجة في البيانات المالية. إن أهم استخدام للأحكام والتقديرات هو ما يلي:

تصنيف الأدوات المالية

يتعين على الإدارة اتخاذ قرار عند حيازة أداة مالية معينة لتحديد ما إذا كان يجب تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو متاحة للبيع أو كقروض ومدينين. خلال وضع تلك الأحكام يأخذ البنك في الاعتبار الغرض الرئيسي من حيازتها وكيف يعتزم إدارتها وتقديم تقارير عن أدائها. تحدد مثل تلك الأحكام ما إذا كان يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة أو بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة وما إذا كانت التغيرات في القيمة العادلة للأدوات يتم إدراجها في بيان الدخل أو بيان الدخل الشامل.

خسائر انخفاض القيمة على القروض والسلف

يقوم البنك بمراجعة القروض والسلف بصفة مستمرة لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص للانخفاض في القيمة في بيان الدخل. وبصفة خاصة يجب عمل تقدير من قبل الإدارة لتحديد مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. عند تقدير هذه التدفقات النقدية، يقوم البنك بإصدار أحكام بشأن الوضع المالي للمقترض وصافي القيمة الممكن تحقيقها للضمانات. تلك التقديرات تستند بالضرورة إلى افتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد، وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغيرات مستقبلية على تلك المخصصات.

انخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع

يقوم البنك بمراجعة أوراق الدين المالية المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع في تاريخ كل تقارير مالية، لتحديد ما إذا كانت قد تعرضت للانخفاض في القيمة. وهذا يتطلب أحكاما مشابهة لتلك المطبقة في التقييم الفردي للقروض والسلف.

يقوم البنك بتسجيل خسائر الانخفاض في القيمة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع إذا كان هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها أو عند وجود أي دليل موضوعي آخر على الانخفاض في القيمة. إن عملية تحديد الانخفاض «الكبير» أو «المتواصل» تتطلب أحكاماً. عند إصدار هذه الأحكام، يقوم البنك بتقييم الحركات التاريخية في أسعار الأسهم، من بين عوامل أخرى، وفترة ومدى انخفاض القيمة العادلة للاستثمار عن تكلفته.

تقييم الأدوات المالية غير المسعرة

يستند تقييم الأدوات المالية غير المسعرة عادةً إلى أحد العوامل التالية:

- معاملات حديثة في السوق بشروط تجارية بحتة.
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة لبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة.
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير.
- نماذج التقييم.

يحدد البنك أساليب التقييم بصورة دورية ويقوم باختبارها للتأكد من مدى ملاءمة هذه الأساليب باستخدام إما الأسعار من معاملات حالية مثبتة في السوق لنفس الأداة المالية أو أي بيانات سوقية أخرى متاحة وملحوظة.

يتم احتساب القيم استناداً إلى الافتراضات الهامة بما في ذلك أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة والتقلبات ... الخ. يستند مقدار التغيرات في هذه الأسعار والتقلبات إلى حركات السوق التي لا يمكن التنبؤ بها بشكل مؤكد.

2.5 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد

فيما يلي المعايير والتفسيرات الصادرة ولكن لم تسر بعد، حتى تاريخ إصدار البيانات المالية للبنك. ينوي البنك تطبيق هذه المعايير، إن كان ذلك ملائماً، عند سريانها.

معيار المحاسبة الدولي 32 مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تعديلات)

توضح هذه التعديلات المقصود بـ «لديها حق قانوني حالي ملزم بالمقاصة» والمعايير لآليات التسوية غير المتزامنة لبيوت المقاصة لكي تستوفي الشروط الموضوعة للمقاصة. تسري هذه التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد يناير 2014. ليس من المتوقع أن تكون هذه التعديلات ذات صلة أو أهمية للبنك.

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 21 الضرائب (تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية)

يوضح هذا التفسير أن الشركة تعمل على تسجيل الالتزام عن الضريبة عندما ينشأ النشاط الذي يؤدي إلى سداد المدفوعات، كما هو محدد في التشريع ذي الصلة. ولكي يتم فرض الضريبة عند الوصول إلى الحد الأدنى الموضوع، يوضح التفسير أنه لا ينبغي التوقع بالالتزام قبل الوصول إلى الحد الأدنى الموضوع والمحدد. يسري تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 21 على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2014. لا يتوقع البنك أن يكون لهذا التفسير تأثير مالي مادي في البيانات المالية المستقبلية.

معيار المحاسبة الدولي 39 إحلال المشتقات واستمرار محاسبة التحوط - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 39

تعفي هذه التعديلات من التوقف عن محاسبة التغطية عندما يفي إحلال أداة مشتقة مصنفة كأداة تحوط بمعايير معينة. تسري التعديلات على الفترات

السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2014. لم يقم البنك بإحلال مشتقاته خلال الفترة الحالية. على الرغم من ذلك سيتم وضع هذه التعديلات في الاعتبار فيما يتعلق بعمليات الإحلال المستقبلية.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية

يعكس المعيار الدولي للتقارير المالية 9 عند إصداره المرحلة الأولى من مشروع مجلس معايير المحاسبة الدولية لاستبدال معيار المحاسبة الدولي رقم 39 ويسري على تصنيف وقياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية كما هو محدد في معيار المحاسبة الدولي رقم 39. سوف يقوم البنك بتحديد التأثير فيما يتعلق بالمراحل الأخرى، عند إصدار المعيار النهائي متضمنًا كافة المراحل، حيث تم تأجيل تاريخ السريان الإلزامي لأجل غير مسمى.

3 إيرادات فوائد

	2013	2012
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
سندات وأذون خزانة وسندات بنك الكويت المركزي	**7,275**	11,331
إيداعات لدى البنوك	**1,834**	1,345
قروض وسلف للبنوك والعملاء	**157,586**	163,531
	166,695	176,207

4 مصروفات فوائد

	2013	2012
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
حسابات تحت الطلب وحسابات توفير	**4,230**	3,742
ودائع لأجل	**36,810**	51,583
قروض بنكية	**4,251**	3,185
	45,291	58,510

5 مخصصات محددة

	2013	2012
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
قروض وسلف للعملاء		
– نقدية (إيضاح 12)	**73,194**	11,992
– غير نقدية (إيضاح 18)	**8**	(116)
	73,202	11,876

6 صافي أتعاب وعمولات

	2013	2012
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
إجمالي إيرادات الأتعاب والعمولات	**30,916**	32,243
إجمالي مصروفات الأتعاب والعمولات	**(4,758)**	(3,708)
	26,158	28,535

يتضمن إجمالي إيرادات الأتعاب والعمولات مبلغ **203 ألف دينار كويتي** (2012: 237 ألف دينار كويتي) من الأنشطة الائتمانية على سبيل الأمانة.

7 صافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية والمشتقات

	2013	2012
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
إيرادات معاملات بالمشتقات المركبة	**-**	8,268
أرباح محققة من معاملات بالمشتقات المركبة مع عملاء	**2,434**	3,357
أرباح القيمة العادلة غير المحققة من مبادلات عجز الائتمان	**2,995**	7,429
إيرادات من مبادلات عجز الائتمان	**680**	1,058
صافي إيرادات المتاجرة	**6,109**	20,112
عمليات تحويل عملات أجنبية	**7,519**	6,301
	13,628	26,413

8 ربحية السهم الأساسية والمخففة

تحتسب ربحية السهم الأساسية عن طريق قسمة ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

تحتسب مبالغ ربحية السهم المخففة عن طريق تقسيم الربح الخاص بمساهمي البنك على المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال السنة زائداً المتوسط الموزون لعدد الأسهم التي يتم إصدارها عند تحويل كافة الأسهم العادية المحتملة المخففة إلى أسهم عادية. ليس لدى البنك أي أسهم محتملة مخففة قائمة كما في 31 ديسمبر 2013.

تستند ربحية السهم الأساسية والمخففة إلى المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

	2013	2012
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
ربح السنة	**32,160**	30,887
	أسهم	أسهم
المتوسط الموزون لعدد أسهم البنك المصدرة والمدفوعة	**2,764,741,858**	2,764,741,858
ناقصاً: المتوسط الموزون لعدد أسهم الخزينة	**(91,851,211)**	(64,361,936)
	2,672,890,647	2,700,379,922
ربحية السهم الأساسية والمخففة	**12**	11

تم تعديل حسابات ربحية السهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 لتبين تأثير أسهم المنحة المصدرة في 2013.

9 نقد وودائع قصيرة الأجل

2012	**2013**	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
302,348	**186,204**	أرصدة لدى بنك الكويت المركزي
78,360	**154,763**	نقد في الصندوق وفي حسابات جارية لدى بنوك أخرى
102,522	**192,454**	ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
483,230	**533,421**	

10 أذونات وسندات خزانة

يقوم بنك الكويت المركزي نيابة عن وزارة المالية بإصدار هذه الأدوات المالية:

2012	**2013**	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
265,676	**159,409**	تستحق خلال سنة واحدة
24,556	**17,733**	تستحق بعد سنة
290,232	**177,142**	

11 سندات بنك الكويت المركزي

يتم إصدار هذه الأدوات المالية من قبل بنك الكويت المركزي، وهي تستحق خلال فترة لا تزيد عن سنة واحدة.

2012	**2013**	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
424.375	539,521	سندات بنك الكويت المركزي

12 قروض وسلف للبنوك والعملاء

تمثل القروض والسلف الأموال المدفوعة إلى بنوك وعملاء. فيما يلي تقييم البنك لتركزات مخاطر الائتمان استناداً إلى الأغراض الأساسية للقروض والسلف الممنوحة.

في 31 ديسمبر 2013

قروض وسلف للعملاء	الكويت ألفدينار كويتي	دول الشرق الأوسط الأخرى ألفدينار كويتي	غرب أوربا ألفدينار كويتي	آسيا المحيط الهادي ألفدينار كويتي	المجموع ألفدينار كويتي
شخصية	**1,021,198**	**-**	**-**	**-**	**1,021,198**
مالية	**321,058**	**-**	**-**	**-**	**321,058**
تجارية	**332,169**	**10,096**	**-**	**-**	**342,265**
نفط خام وغاز	**42,349**	**-**	**-**	**27,852**	**70,201**
إنشائية	**322,410**	**-**	**-**	**-**	**322,410**
صناعية	**283,835**	**-**	**-**	**-**	**283,835**
عقارية	**856,448**	**-**	**-**	**-**	**856,448**
أخرى	**265,540**	**106,658**	**172**	**-**	**372,370**
إجمالي القروض والسلف للعملاء	**3,445,007**	**116,754**	**172**	**27,852**	**3,589,785**
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة					**(228,551)**
القروض والسلف للعملاء					**3,361,234**
إجمالي القروض والسلف للبنوك	**430**	**21,078**	**87,436**	**17,624**	**126,568**
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة					**(1,153)**
القروض والسلف للبنوك					**125,415**

في 31 ديسمبر 2012

قروض وسلف للعملاء	الكويت ألفدينار كويتي	دول الشرق الأوسط الأخرى ألفدينار كويتي	غرب أوربا ألفدينار كويتي	آسيا المحيط الهادي ألفدينار كويتي	المجموع ألفدينار كويتي
شخصية	954,917	-	-	-	954,917
مالية	335,644	-	-	-	335,644
تجارية	321,963	8,470	-	-	330,433
نفط خام وغاز	23,036	-	-	-	23,036
إنشائية	283,592	-	-	583	284,175
صناعية	294,794	-	-	-	294,794
عقارية	949,313	-	-	-	949,313
أخرى	310,529	49,078	296	-	359,903
إجمالي القروض والسلف للعملاء	3,473,788	57,548	296	583	3,532,215
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة					(209,721)
القروض والسلف للعملاء					3,322,494
قروض وسلف للبنوك	1,621	22,078	68,906	-	92,605

الحركة في مخصصات انخفاض القيمة

	2013 ألف دينار كويتي	2012 ألف دينار كويتي
في 1 يناير	**209,721**	195,960
مبالغ مشطوبة	**(63,867)**	(58,311)
محمل على بيان الدخل	**83,850**	72,072
في 31 ديسمبر	**229,704**	209,721

إن المخصصات المحددة والعامة المبينة أعلاه تستند إلى متطلبات بنك الكويت المركزي والمعايير الدولية للتقارير المالية. ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب مخصص عام بحد أدنى 1% على التسهيلات النقدية المنتظمة وبنسبة 0.5% على التسهيلات غير النقدية المنتظمة (بالصافي بعد بعض فئات الضمانات التي تنطبق عليها تعليمات بنك الكويت المركزي والتي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها).

قام بنك الكويت المركزي خلال السنة الحالية بإصدار تعليمات للإبقاء على مخصص عام بنسبة 1% على التسهيلات النقدية المنتظمة وبنسبة 0.5% على التسهيلات غير النقدية المنتظمة باستثناء تلك البنوك التي حصلت على التصنيف (أ) أو تصنيف أعلى من قبل وكالات التصنيف الائتماني الدولية مثل فيتش وموديز وستاندرد آند بورز.

بلغت المخصصات العامة **188,875 ألف دينار كويتي** (2012: 178,625 ألف دينار كويتي).

تمثل استردادات القروض صافي الفرق بين القروض المشطوبة خلال السنة بمبلغ **6,974 ألف دينار كويتي** (2012: 12,358 ألف دينار كويتي) والمبالغ المستردة بقيمة **15,749 ألف دينار كويتي** (2012: 7,190 ألف دينار كويتي) من القروض السابق شطبها.

قام البنك باتخاذ الإجراءات القانونية ضد أحد العملاء فيما يتعلق بمعاملات مشتقات مالية مركبة ولا زال البنك في انتظار النتيجة النهائية.

فيما يلي الحركة في مخصصات انخفاض قيمة القروض والسلف حسب الفئة:

	2013 ألف دينار كويتي			2012 ألف دينار كويتي	
	قروض شركات	**قروض استهلاكية**	**المجموع**	قروض شركات	قروض استهلاكية	المجموع
في 1 يناير	**191,923**	**17,798**	**209,721**	177,851	18,109	195,960
مبالغ مشطوبة	**(63,867)**	**-**	**(63,867)**	(58,311)	-	(58,311)
تحميل على / (إعادة قيد) في بيان الدخل	**85,970**	**(2,120)**	**83,850**	72,383	(311)	72,072
في 31 ديسمبر	**214,026**	**15,678**	**229,704**	191,923	17,798	209,721

راجع إيضاح 24 أ للموجودات المالية منخفضة القيمة بشكل منفرد حسب الفئة.

تم إدراج مخصص التسهيلات غير النقدية بمبلغ **9,091 ألف دينار كويتي** (2012: 9,751 ألف دينار كويتي) ضمن مطلوبات أخرى (إيضاح 18).

13 استثمارات متاحة للبيع

	2013 ألف دينار كويتي	2012 ألف دينار كويتي
أسهم		
مسعرة	**46,228**	47,442
غير مسعرة	**29,077**	25,165
أوراق دين مالية		
مسعرة	**30,774**	31,332
غير مسعرة	**17,903**	18,413
	123,982	122,352

إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات الغير مسعرة يتطلب افتراضات جوهرية هامة. هناك استثمارات غير مسعرة معينة لا يمكن تقدير هذه الافتراضات لها بصورة موثوق بها ونتيجة لذلك تم إدراج هذه الاستثمارات بقيمتها الدفترية التي تبلغ **41,012 ألف دينار كويتي** (2012: 41,920 ألف دينار كويتي) ناقصاً أي انخفاض في القيمة.

14 موجودات أخرى

	2013 ألف دينار كويتي	2012 ألف دينار كويتي
فوائد مدينة مستحقة	**29,212**	23,820
مدينون متنوعون وآخرون (إيضاح 29)	**94,030**	26,759
ضمانات معاد حيازتها	**40,861**	2,500
	164,103	53,079

- حصل البنك على ملكية أوراق مالية تم تقييمها بمبلغ **24,943 ألف دينار كويتي** (2012: لا شيء) وعقارات تم تقييمها بمبلغ **15,918 ألف دينار كويتي** (2012: 2,500 ألف دينار كويتي) وأسهم خزينة تم تقييمها بمبلغ **5,488 ألف دينار كويتي** (إيضاح 21) محتفظ بها كضمان لتسوية دين مستحق من عملاء. سوف يتم بيع هذه الضمانات المعاد حيازتها خلال الوقت المحدد من قبل بنك الكويت المركزي. تم تحديد القيمة العادلة لاستثمار في أوراق مالية بمبلغ **14,879 ألف دينار كويتي** باستخدام الأسعار المعروضة في السوق (مستوى1) كما تم تحديد القيمة العادلة لرصيد بمبلغ **10,064 ألف دينار كويتي** باستخدام البيانات المعروضة في السوق (مستوى2). أن القيمة العادلة لهذه الضمانات المعاد حيازتها لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية.

15 مبالغ مستحقة للبنوك وودائع من مؤسسات مالية

	2013 ألف دينار كويتي	2012 ألف دينار كويتي
مبالغ مستحقة للبنوك		
حسابات جارية وودائع تحت الطلب	**8,533**	32,604
ودائع لأجل	**299,307**	94,750
	307,840	127,354
ودائع من المؤسسات المالية		
حسابات جارية وودائع تحت الطلب	**53,999**	60,731
ودائع لأجل	**705,804**	785,872
	759,803	846,603

16 ودائع العملاء

	2013 ألف دينار كويتي	2012 ألف دينار كويتي
حسابات جارية	**968,332**	835,542
حسابات توفير	**327,037**	289,443
ودائع لأجل	**2,030,882**	2,122,644
	3,326,251	3,247,629

تتضمن ودائع العملاء مبلغ **14,604 ألف دينار كويتي** (2012: 7,605 ألف دينار كويتي) محتفظ به كضمان لالتزامات غير قابلة للإلغاء بموجب خطاب ائتمان وضمانات. (راجع الإيضاح 26).

17 قروض مساندة

كما في 31 ديسمبر 2013، كان لدى البنك قروض مساندة بمبلغ 300 مليون دولار أمريكي بما يعادل **84,615 ألف دينار كويتي** (2012: 84,375 ألف دينار كويتي). تشتمل القروض على ثلاثة قروض مساندة لمدة عشر سنوات: بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي يستحق في يونيو 2014 ومبلغ 100 مليون دولار أمريكي يستحق في ديسمبر 2014 ومبلغ 150 مليون دولار أمريكي يستحق في أكتوبر 2016. تم الحصول على القروض من مؤسسات مالية خارج الكويت وتصنف كقروض مساندة ضمن شريحة 2 من رأس المال. يستحق سداد القروض في تواريخ استحقاقها مع خيار السداد المبكر بموافقة مسبقة من بنك الكويت المركزي وبفائدة متغيرة حسب أسعار الفائدة المعروضة بين البنوك.

18 مطلوبات أخرى

	2013	2012
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
فوائد دائنة	**12,924**	13,506
إيرادات مؤجلة	**9,293**	6,882
مخصصات تسهيلات غير نقدية (انظر الحركة أدناه)	**9,091**	9,751
مخصص خسارة القيمة العادلة من مبادلات عجز الائتمان (إيضاح 28)	**420**	3,415
مخصصات متعلقة بالموظفين	**10,899**	9,185
أخرى	**60,489**	48,717
	103,116	91,456

	2013	2012
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
في 1 يناير	**9,751**	9,987
محمل على – (استرداد) من بيان الدخل	**(660)**	(236)
في 31 ديسمبر	**9,091**	9,751

19 رأس المال

	2013	2012
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الأسهم المصرح بها والمصدرة والمدفوعة بالكامل	**276,474**	263,309

كما في 31 ديسمبر 2013، بلغ عدد الأسهم المصرح بها والمصدرة والمدفوعة بالكامل بقيمة 0.100 دينار كويتي للسهم **2,764,741,858** سهم (2012: 2,633,087,484 سهم). تمت الموافقة في الجمعية العمومية السنوية لسنة 2012 على أسهم المنحة المقترحة كما في 31 ديسمبر 2012 بنسبة 5% على الأسهم القائمة وتم إصدارها في 2013 بعد اعتمادها (إيضاح 22).

20 الاحتياطيات

أ. احتياطي قانوني

وفقاً لقانون الشركات والنظام الأساسي للبنك تم تحويل نسبة 10% من ربح السنة قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة إلى الاحتياطي القانوني. يجوز للبنك اتخاذ قرار بإيقاف هذه التحويلات السنوية عندما يصل الاحتياطي إلى نسبة 50% من رأس المال المدفوع.

إن توزيع رصيد الاحتياطي القانوني محدد بالمبلغ المطلوب لدفع توزيعات أرباح بنسبة 5% من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المتراكمة بتأمين هذا الحد.

ب. علاوة إصدار أسهم

إن الرصيد في حساب علاوة إصدار الأسهم غير متاح للتوزيع ولكن يمكن استخدامه لإعادة هيكلة رأس المال لإطفاء الخسائر المتراكمة.

جـ. احتياطي إعادة تقييم عقارات

إن احتياطي إعادة تقييم العقارات يمثل فائض القيمة السوقية عن القيمة الدفترية للمباني والمعدات المملوكة للبنك. يتم أخذ الرصيد في هذا الاحتياطي مباشرة إلى الأرباح المحتفظ بها عندما يتم بيع الأصول المتعلقة بها.

21 أسهم الخزينة واحتياطي أسهم الخزينة

	2013	2012
عدد أسهم الخزينة	**100,194,952**	79,665,829
النسبة المئوية لأسهم الخزينة	**3.62%**	3.03%
تكلفة أسهم الخزينة (ألف دينار كويتي)	**62,935**	56,334
القيمة السوقية لأسهم الخزينة كما في 31 ديسمبر (ألف دينار كويتي)	**37,573**	33,460

إن الحركة في أسهم الخزينة كانت كما يلي:

	عدد الأسهم	
	2013	2012
الرصيد كما في 1 يناير	**79,665,829**	49,958,737
مشتريات	**16,571,810**	27,236,156
أسهم منحة	**4,002,313**	2,550,936
مبيعات	**(45,000)**	(80,000)
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**100,194,952**	79,665,829

إن الرصيد في احتياطي أسهم الخزينة بمبلغ **24,246 ألف دينار كويتي** (2012: 24,258 ألف دينار كويتي) غير متاح للتوزيع.

22 أسهم منحة مقترحة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتقديم توصية بتوزيع أسهم منحة بقيمة 5% (2012: 5%) على رأس المال المصدر القائم كما في 31 ديسمبر 2013 بمبلغ **13,824 ألف دينار كويتي** (2012: 13,165 ألف دينار كويتي) ويخضع ذلك لموافقة المساهمين في الجمعية العمومية السنوية. سوف يتم توزيع أسهم المنحة، إذا تم اعتمادها، على المساهمين المسجلين في سجلات البنك كما في تاريخ الجمعية العمومية السنوية.

خلال السنة، وافق المساهمون في الجمعية العمومية السنوية التي عقدت بتاريخ 16 مارس 2013 على توزيع أسهم منحة بنسبة 5% على رأس المال المصدر القائم كما في 31 ديسمبر 2012 بمبلغ **13,165 ألف دينار كويتي** (2011: 12,539 ألف دينار كويتي) تمثل 131,654,374 سهم بقيمة 100 فلس للسهم.

إن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ **135 ألف دينار كويتي** (2012: 135 ألف دينار كويتي) هي ضمن المبلغ المسموح به وفقاً للقوانين المحلية وتخضع لموافقة المساهمين في الجمعية العمومية السنوية.

23 معاملات مع أطراف ذات علاقة

بعض الأطراف ذات علاقة (المساهمون الرئيسيون وأعضاء مجلس الإدارة والإداريون في البنك وعائلاتهم والشركات التي يملكون حصصاً رئيسية فيها) كانوا عملاء للبنك ضمن دورة العمل الطبيعية. تمت المعاملات بصورة جوهرية على أساس الشروط نفسها بما في ذلك معدلات الفائدة والضمان والمماثلة لتلك السائدة في الوقت نفسه لإبرام معاملات قابلة للمقارنة مع أطراف غير ذات علاقة وهذه المعاملات لا تتضمن أكثر من قدر عادي من المخاطر.

إن المعاملات والأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي هي كما يلي:

	عدد أعضاء مجلس الإدارة أو الإداريين التنفيذيين		عدد الأطراف ذات العلاقة			
	2013	2012	**2013**	2012	**2013** ألف دينار كويتي	2012 ألف دينار كويتي
أعضاء مجلس الإدارة						
أرصدة						
قروض وسلف	**-**	-	**4**	3	**59,115**	52,450
استثمارات متاحة للبيع	**-**	-	**1**	1	**40**	770
ودائع	**7**	8	**14**	15	**205,481**	217,582
التزامات						
ضمانات	**-**	-	**3**	3	**6,292**	4,906
معاملات						
إيرادات فوائد	**-**	-	**4**	4	**1,809**	2,047
مصروفات فوائد	**2**	1	**6**	6	**1,350**	2,836
مدراء تنفيذيون						
أرصدة						
قروض وسلف	**1**	1	**-**	-	**55**	541
ودائع	**10**	13	**-**	-	**659**	1,218
التزامات						
ضمانات	**1**	2	**-**	-	**1**	1
معاملات						
إيرادات فوائد	**1**	1	**-**	-	**3**	17
مصروفات فوائد	**11**	12	**-**	-	**15**	27

إن القروض الصادرة إلى أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا تستحق السداد خلال 3 سنوات وتحمل معدلات فائدة تتراوح من 2% إلى 6.75% سنوياً (2012: 2% إلى 5.75% سنوياً). إن بعض القروض التي تم تقديمها إلى أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات علاقة خلال السنة مضمونة. كما أن القيمة العادلة لتلك الضمانات بلغت **48,060 ألف دينار كويتي** كما في 31 ديسمبر 2013 (2012: 51,334 ألف دينار كويتي).

تشتمل مكافأة موظفي الإدارة العليا بما في ذلك الإدارة التنفيذية على ما يلي:

	2013 ألف دينار كويتي	2012 ألف دينار كويتي
رواتب ومكافآت أخرى قصيرة الأجل	**2,839**	2,979
مكافآت نهاية/ إنهاء الخدمة	**85**	95
	2,924	3,074

24 الأدوات المالية

استراتيجية استخدام الأدوات المالية

تتعلق أنشطة البنك بصورة رئيسية، باعتباره بنك تجاري، باستخدام الأدوات المالية بما في ذلك المشتقات. إذ يقوم بقبول الودائع من العملاء بمعدلات ثابتة ومتغيرة ولفترات متنوعة، ويهدف إلى اكتساب هوامش ربح تفوق متوسط سعر الفائدة عن طريق استثمار هذه الأموال في موجودات ذات جودة عالية. كما ينشد زيادة هوامش الربح هذه بتجميع الودائع بإشعارات قصيرة الأجل والإقراض لفترات أطول بمعدلات فائدة أعلى، ويحتفظ في نفس الوقت بسيولة كافية لمقابلة جميع المطالبات التي قد تستحق الوفاء بها.

باستثناء ترتيبات التحوط المحددة، فإن التعرض لمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة المرتبطة بهذه المشتقات يتم عادةً تغطيتها بالدخول في مراكز موازنة مقابلة والتي بموجبها يتم السيطرة على التنوع في صافي المبالغ النقدية المطلوبة لتسييل المراكز السوقية.

إدارة المخاطر

إن استخدام الأدوات المالية ينتج عنه التعرض للمخاطر الكامنة المرتبطة بها. يدرك البنك العلاقة بين العائدات والمخاطر المرتبطة باستخدام الأدوات المالية وتشكل إدارة المخاطر جزءاً هاما من أهداف البنك الإستراتيجية.

تتمثل استراتيجية البنك في وجود مفهوم إدارة قوية للمخاطر وفي إدارة العلاقة التي تربط ما بين المخاطر/العوائد في كل نشاط رئيسي من أنشطة العمل القائمة على المخاطر. يقوم البنك باستمرار بمراجعة سياساته وممارساته في إدارة المخاطر للتأكد من عدم تعرض البنك لتقلب كبير في قيمة الموجودات أو تأرجح كبير في ربحيتها.

تصف الفقرات التالية المخاطر المتنوعة الكامنة في العملية المصرفية وطبيعتها وكيفية إدارتها.

أ. مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد أطراف إحدى الأدوات المالية بالوفاء بالتزامه مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسائر مالية وينشأ ذلك بصورة أساسية من أنشطة الإقراض والتمويل التجاري والخزينة.

تنشأ تركزات مخاطر الائتمان عندما تتعامل مجموعة من الأطراف المقابلة في أنشطة أعمال متشابهة أو في أنشطة ضمن منطقة جغرافية واحدة، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية بشكل مماثل في حالة ظهور تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أية ظروف أخرى.

وتشير تركزات مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء البنك تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع أعمال معين أو منطقة جغرافية معينة.

فيما يلي وصف موجز لإطار عمل إدارة المخاطر:

لدى البنك سياسات وإجراءات شاملة لمتابعة جميع هذه المخاطر والسيطرة عليها . يتم تقليل مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرض لمخاطر الائتمان وتقليل المعاملات مع الأطراف المقابلة الفردية والتقييم المستمر لتغطية / جودة الضمانات والجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة.

يتم استخدام حدود المخاطر للعملاء الأفراد وقطاعات الأعمال والحدود الخارجية لتنويع الإقراض وتجنب التركزات غير اللازمة. يتم السيطرة على مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة المتاجرة من خلال استخدام حدود صارمة للأطراف المقابلة واتفاقيات التقاص الأساسية وترتيبات الضمانات (حسب الملائم) ومن خلال الحد من فترات التعرض للمخاطر.

يرأس وحدة إدارة المخاطر مدير إدارة المخاطر ويرفع تقاريره إلى لجنة مجلس الإدارة إلى إدارة المخاطر. إن وحدة مراقبة الائتمان المستقلة ترفع تقاريرها إلى مدير إدارة المخاطر وهي مسئولة عن توفير مستوى عال من الإدارة المركزية لمخاطر الائتمان. تتضمن مسئوليات هذا الفريق مراقبة الالتزام بالسياسات والإجراءات الائتمانية، ووضع والحفاظ على سياسات التعرض لمخاطر الائتمان الكبرى المتعلقة بالحد الأقصى للتعرض لمخاطر التركز بالنسبة للعملاء الأفراد ومجموعات العملاء وتركزات المخاطر الأخرى، وتنفيذ مراجعة ائتمانية مستقلة وموضوعية لتقييم مخاطر الائتمان لكل من التسهيلات الجديدة والتسهيلات المجددة، والسيطرة على الانكشافات (التعرض) بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، والسيطرة على الانكشاف الخارجي، والسيطرة على الانكشاف لمجموعات قطاعات أعمال معينة، والمحافظة على عملية تصنيف تسهيلات البنك وتطويرها وذلك بهدف تصنيف التعرض للمخاطر في القطاعات الهامة، وإعداد تقارير منتظمة يتم رفعها للإدارة العليا في جوانب عمل معينة مثل تركزات مخاطر العملاء/ القطاعات وحدود الدولة والانكشاف الخارجي والحسابات متعثرة السداد والمخصصات.

يوجد لدى البنك إرشادات تفصيلية لاعتماد الائتمان لكل منتج من منتجات القروض الخاصة بالعملاء الأفراد. تتنوع معايير الاستحقاق وفقاً لمنتج القرض المحدد ولكنها تتضمن بنود مثل الحد الأدنى من فترة التعيين. ينبغي أن يقوم المتقدمون للحصول على قروض أيضاً بتقديم مرجع ائتماني من صاحب العمل موضحاً الراتب وطول مدة الخدمة والتزام من صاحب العمل بتحويل الراتب مباشرة إلى حساب الادخار الخاص بالمتقدم لدى البنك. وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يجب أن لا تتجاوز نسبة إجمالي مدفوعات الديون الشهرية إلى الدخل الحدود الموضوعة والمنصوص عليها.

قام البنك بتشكيل لجنة مخاطر الائتمان لدعم فاعلية مراقبة مجلس الإدارة لأمور المخاطر التي تواجه البنك مع تقديم التقارير الدورية إلى مجلس الإدارة، متى كان ذلك مناسباً. تقدم لجنة مخاطر الائتمان رؤية شاملة لإدارة مخاطر البنك على أساس كلي مع التأكد من استقلالية وحدة المخاطر للبنك. تقوم لجنة مخاطر الائتمان بمراجعة مخاطر الائتمان العالية التي تزيد عن 10% من رأس مال البنك أو وفقاً لما تقدره اللجنة بشكل مناسب. تقدم إدارة المخاطر بالبنك تقارير

دورية إلى لجنة مخاطر الائتمان بحيث يكون أعضاء اللجنة على علم بكافة أنشطة البنك التي تعرضه للمخاطر.

يوجد لدى البنك، بخلاف لجنة مخاطر الائتمان ، ست لجان ائتمانية هي: لجنة الائتمان التنفيذية ولجنة إدارة الائتمان ولجنة ائتمان الأعمال المصرفية واللجنة الائتمانية للعملاء الأفراد ولجنة تصويب الائتمان ولجنة التصنيف والمخصصات.

فوض مجلس الإدارة لجنة الائتمان التنفيذية كافة الصلاحيات (باستثناء التسهيلات الائتمانية لأعضاء مجلس الإدارة وذويهم) لاتخاذ قرارات الائتمان في ضوء تعليمات بنك الكويت المركزي. إن مسئوليات لجنة الائتمان التنفيذية هي مراجعة واعتماد أي تعديلات على السياسات الائتمانية للبنك واستراتيجيات المخاطر وذلك لتقديمها إلى مجلس الإدارة للاعتماد النهائي كما أن من ضمن مسئوليات هذه اللجنة مراجعة أو اعتماد أو رفض أو تعديل أو الاعتماد المشروط للعروض الائتمانية التي تتجاوز حد الصلاحيات الممنوحة للجنة الائتمان التنفيذية وفقاً للسياسات الائتمانية للبنك. كما يكون للجنة الائتمان التنفيذية صلاحية الموافقة على معايير وبرامج الائتمان وحدود الخزينة في ضوء المستوى المقبول للمخاطر المعتمد لدى البنك.

لدى لجنة الائتمان التنفيذية ولجنة إدارة الائتمان صلاحية اعتماد أو رفض أو تعديل طلبات الائتمان المقدمة إليهما في نطاق مستويات الصلاحيات المفوضة إليهما. وتحال الطلبات التي تخرج عن نطاق حدود صلاحيات لجنة الائتمان التنفيذية إلى لجنة الائتمان التابعة لمجلس الإدارة أما الطلبات التي تخرج عن نطاق حدود صلاحيات لجنة إدارة الائتمان فيتم رفعها إلى لجنة الائتمان التنفيذية.

لدى لجنة ائتمان الأعمال المصرفية مسئولية تسهيل إنشاء الأصول ومراقبة التعرض للمخاطر إلى الحد المعتمد في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولدى لجنة ائتمان الأعمال المصرفية فقط صلاحية اعتماد أو رفض أو تعديل طلبات ائتمان الأعمال المصرفية المقدمة إليها في إطار حدود نطاق الصلاحيات المفوضة لها. علاوة على ذلك، يوجد هيكل تنظيمي محدد وألية محددة لإدارة مخاطر الأعمال المصرفية والتي تقدم منتجات محددة إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استناداً إلى حجم الأعمال وأولويتها لدى البنك.

تجتمع اللجنة الائتمانية للعملاء الأفراد بصورة منتظمة ولديها صلاحية اعتماد أو رفض أو تعديل الطلبات الائتمانية المقدمة من العملاء الأفراد والتي يتم تقديمها إلى اللجنة ضمن مستوى الصلاحيات المفوضة إليها. وتضمن إحدى عمليات ضمان الجودة المستقلة والمركزية اكتمال ودقة مستندات طلب القرض كما تقوم بإجراء مراجعات ائتمانية ومراجعات «للقائمة السوداء» كما تتابع التزامات الأوامر السداد القائمة والتزامات سداد القرض الأخرى. إضافة إلى ذلك، تخضع جميع طلبات الائتمان للعملاء الأفراد للمراجعة الائتمانية من قبل وكالة مرجعية الائتمان التابعة لشبكة المعلومات الائتمانية التي يملكها القطاع (Ci- Net) بهدف تقييم الجدارة الائتمانية ومديونية المتقدم للقرض.

تم منح لجنة تصويب الائتمان صلاحية مراجعة وتسوية وإعادة هيكلة وإعادة جدولة والتوقف عن جهود الاسترداد وشطب الديون في إطار الحدود المعتمدة والتي تتعلق بالعملاء المندرجين ضمن نطاق إشرافها. ويتم إحالة الطلبات التي تتعدى نطاق صلاحيات لجنة تصويب الائتمان إلى لجنة الائتمان التنفيذية.

ووفقاً لمدى وحجم التعرض لمخاطر العملاء، يتم مراجعة طلبات الائتمان بالنسبة لإقراض الشركات والإقراض الدولي من قبل لجنة الائتمان التابعة لمجلس الإدارة ولجنة الائتمان التنفيذية ولجنة إدارة الائتمان ولجنة ائتمان الأعمال المصرفية واللجنة الائتمانية للعملاء الأفراد وتتضمن هذه الطلبات المعلومات التالية بصورة نموذجية: ملخص تنفيذي وملف العميل وموجز بالحدود والمبالغ القائمة وتصنيف للمخاطر ومذكرة ائتمانية يتم إعدادها من قبل وحدة المراجعة الائتمانية المستقلة لدى البنك وتحليل ربحية العميل والتحليل المالي وتحليل التدفقات النقدية وتفاصيل الغرض من القرض والضمان ومصدر السداد وتفاصيل الضامنين، إن كان ذلك مطبقاً، والبيانات المالية المدققة و/أو بيانات صافي الموجودات الشخصية حسبما هو مناسب.

توجد لدى البنك حدود إقراض قانونية وحدود تتعلق بالدولة وكذلك حدود لقطاعات الأعمال ينبغي التقيد بها عند النظر في اعتماد الإقراض فيما يتعلق بالطلبات أو المشاركات ذات الصلة.

يوجد لدى البنك سياسة ائتمان تفصيلية معتمدة من قبل مجلس الإدارة ويتم مراجعتها بشكل دوري يبين دليل سياسة الائتمان فلسفة مخاطر الائتمان التي تحدد حدود الائتمان وتقدم الهيكل الذي حوله يجب أن تكون على أساسه الأعمال المصرفية مع التأكد من توافق الأسلوب مع كافة أنشطة الإقراض. كما تبين سياسته الخاصة بالتعرض المقبول لمخاطر الائتمان الخاصة بكل دولة وتقييم المخاطر الخارجية والسيطرة عليها. يتم اعتماد ومراجعة الحدود الفردية للدول كل على حدة من قبل لجنة الائتمان التنفيذية. يستند هذا الاعتماد إلى تحليل الدول وتقييم متطلبات الأعمال والذي يقوم بإجرائه قسم الأعمال المصرفية الدولية لدى البنك وتوصي به لجنة إدارة الائتمان.

يقوم قسم الأعمال المصرفية الدولية بصورة منتظمة بمراجعة الحدود الشاملة الخارجية للبنك وتصنيف مخاطر التعرض للانكشافات. تركز المراجعة على الانتشار الكلي للمخاطر الخارجية كما يتم إبداء التوصيات لتغيير حدود مخاطر كل دولة على حدة عند الضرورة.

يوفر تقرير المستوي المقبول للمخاطر المعتمد من قبل مجلس الإدارة إطار عمل متوافق لفهم المخاطر على مستوى المنشأة ويقدم طرق للتأكد من أخذ المخاطر في الاعتبار في العمليات اليومية للبنك. يتم مراقبة مستوى المخاطر المقبول من قبل البنك وتقليله (أن وجد) وتنفيذ ذلك في الوقت المناسب على مستوى الشركات والدولي والخزينة والأعمال المصرفية للعملاءيتم تخفيض المستوى المقبول من المخاطر في قطاعات الأعمال وهو ما يمثل أهمية لأعمالنا.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالصافي بعد المخصص المحتسب للبنود الواردة في بيان المركز المالي بما في ذلك القيمة

العادلة الموجبة للمشتقات دون احتساب أي ضمان أو تعزيزات ائتمانية أخرى. إن الحد الأقصى لتركز مخاطر الائتمان الخاصة بطرف مقابل واحد أو مجموعة مترابطة من الأطراف المقابلة محدود بنسبة 15% من رأس المال الشامل للمجموعة حسبما تتطلبه التعليمات الرقابية.

حسب فئة الموجودات المالية	**إجمالي الحد الأقصى للتعرض 2013** ألف دينار كويتي	إجمالي الحد الأقصى للتعرض 2012 ألف دينار كويتي
نقد وودائع قصيرة الأجل (بعد استبعاد النقد في الصندوق)	**486,359**	437,367
أذونات وسندات خزانة	**177,142**	290,232
سندات بنك الكويت المركزي	**539,521**	424,375
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**14,102**	32,688
قروض وسلف للبنوك	**125,415**	92,605
قروض وسلف للعملاء:		
قروض للشركات	**2,483,773**	2,508,002
قروض استهلاكية	**877,461**	814,492
استثمارات متاحة للبيع (إيضاح 13)	**48,677**	49,745
موجودات أخرى	**123,242**	53,079
المجموع	**4,875,692**	4,702,585
مطلوبات طارئة	**1,123,114**	1,238,489
مبادلات عجز الائتمان	**116,487**	153,568
عقود تحويل العملات الأجنبية	**17,790**	68,687
الإجمالي	**1,257,391**	1,460,744
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	**6,133,083**	6,163,329

يمكن أن تنشأ مخاطر الائتمان أيضًا نتيجة التركز الجوهري لموجودات البنك بالنسبة لأي طرف مقابل منفرد ويتم إدارة هذه المخاطر من خلال تنويع المحفظة. تسجل أكبر 20 حالة انكشاف إجمالية لمخاطر تسهيلات القروض القائمة كنسبة مئوية من إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2013 نسبة **19%** (2012: 19%).

الضمان والتعزيزات الائتمانية الأخرى

يستخدم البنك مجموعة كبيرة من السياسات والممارسات لتقليل مخاطر الائتمان. يسعى البنك للحصول على غطاء من الضمانات والتنازل عن عوائد العقود والأشكال الأخرى من الحماية لضمان الإقراض وتقليل مخاطر الائتمان كلما أمكن. تتضمن اتفاقيات قروض البنك ترتيبات المقاصة الملزمة قانونياً بالنسبة للقروض والودائع بحيث يتمكن البنك من تجميع الحسابات المختلفة للعميل لدى البنك وأن يقوم البنك إما بتحويل الأرصدة الدائنة لتغطية أي قروض قائمة أو تجميد الأرصدة الدائنة حتى قيام العميل بتسوية التزاماته القائمة تجاه البنك.

يتم ضمان التسهيلات الائتمانية للبنك بصورة كبيرة من خلال الضمانات التي تتكون بصورة أساسية من: أسهم مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وأسهم غير مسعرة وعقارات (أراضي ومباني) والودائع محددة الأجل والأرصدة النقدية لدى البنك التي تم تجميدها ورهنها بصورة قانونية لصالح البنك والضمانات البنكية المباشرة والضمنية وغير المشروطة وغير القابلة للرجوع عنها.

لدى البنك إجراءات للتأكد من عدم وجود تركز زائد لأي فئة معينة من الموجودات بين الضمانات.

تصنيف الجودة الائتمانية الداخلية:

إن سياسة البنك تتمثل في تغطية مخاطر الائتمان في الأنشطة المصرفية التجارية من خلال عملية تصنيف المخاطر. تعتمد العملية على أفضل الممارسات الدولية وتعطي شفافية وتماثل مما يمكن من المقارنة بين الملتزمين.

يستخدم البنك برنامج موديز لتصنيف المخاطر(Moody's) لتصنيف المقترضين من الشركات. وفقاً لبرنامج التصنيف Moody's، يتم تصنيف كافة المقترضين استناداً إلى التقييم المالي وتقييم الأعمال. يأخذ التقييم المالي في الاعتبار العمليات والسيولة وهيكل رأس المال وتغطية الديون بينما يستند تقييم الأعمال إلى مخاطر

قطـاع الأعمـال وجودة الإدارة وموقف الشـركة. يتم إجراء ممارسـة تحديد التغيير لنموذج التصنيف بمساعدة مستشارين خارجيين.

تنقسم عملية تصنيف المخاطر إلى تصنيف مخاطر الملتزمين وتصنيف مخاطر التسـهيلات. تركـز منهجيـة التصنيف على عوامل مثل: الأداء التشـغيلي والسـيولة وخدمة الدين وهيكل رأس المال. إن تحليل النسـب يتضمن تقييم اتجاه كل نسـبة علـى مـدار فترات متعددة فيما يتعلق بتغير النسـبة وتذبـذب الاتجاه. كما أن تحليل النسـب يقارن أيضاً بين قيمة النسـبة لأحدث فترة وقيم المجموعة المماثلة القابلة لمقارنتها. يتضمن التقييم أيضاً تقييم جودة العمليات والسيولة وهيكلة رأس المال.

بالنسـبة لشـركات المحاصـة الجديـدة أو معامـلات تمويـل المشـاريع، يتـم وضـع تصنيف مخاطر الملتزمين من خلال استخدام التوقعات التي تغطي فترة القرض.

يعكـس تصنيـف مخاطـر الملتزميـن احتماليـة عجـز الملتـزم (غير المتعلـق بنوع التسـهيل أو الضمان) على مدى الـ 12 شـهراً التالية بالنسـبة للتسهيلات الرئيسية غير المضمونة.

إن تصنيـف مخاطـر الملتزميـن للموجـودات المنتظمـة غيـر متعثـرة السـداد يتم تصنيفهـا إلـى ثلاث فئـات، وبالتحديد هي "عاليـة" و"قياسـية" و"مقبولة". إن التعرض لمخاطـر الائتمـان المصنـف إلى فئة "عاليـة" يتمثل في ذلـك الذي يتم فيه تقييم المخاطر الشـاملة للخسـارة المالية الناتجة عن عجز الملتزم عن الوفاء بالتزامـه علـى أنهـا منخفضـة. إن التعرض لمخاطـر الائتمـان المصنـف إلى فئة "قياسـية" يتمثل في تلك التسـهيلات ذات المسـتوى المرضي مـن الوضع المالي ومؤشـرات المخاطر والقدرة على السداد. إن التعرض لمخاطر الائتمان المصنف إلى فئة "مقبولة" يتمثل في تلك الحسابات المنتظمة والتي يكون فيها السداد وفقاً للشـروط التعاقدية. يتم تقييم المخاطر الشـاملة للخسارة المالية كفئة "مقبولة" علـى أنهـا أعلـى من التعرض للمخاطـر المصنف على أنـه ضمن فئـة "عالية" أو "قياسية".

تصنيف مخاطر التسهيلات

لـدى البنـك أيضـاً إطار عمل معتمـد لتصنيف مخاطر التسـهيلات. بينمـا لا يأخذ تصنيـف مخاطـر الملتزميـن في الاعتبـار عوامل مثـل توفر الضمـان والدعم، فإن تصنيف مخاطر التسـهيلات هو مقياس لجودة التعرض لمخاطر الائتمان استناداً إلـى الخسـارة المتوقعـة في حالة التعثـر بعد أخذ الضمان والدعم فـي الاعتبار. إن توفـر الضمـان أو الدعم المؤهل يقلل بشـكل جوهري من مقدار الخسـارة في حالة التعثر ويعكس تصنيف مخاطر التسهيلات عوامل تخفيف المخاطر تلك.

نظام أمريكا الشمالية لتصنيف قطاعات الأعمال

يصنف البنك تعرض البنك للمخاطر وفقاً لنظام أمريكا الشمالية لتصنيف قطاعات الأعمـال. إن هـذه التصنيفـات تأتـي إضافـة إلـى التصنيـف الـذي يسـتند إلـى رموز الأغراض كما يحددها بنك الكويت المركزي، وهذا يسـمح للبنك بتصنيف محفظته إلى عدة قطاعات فرعية لتسهيل التحليل وتحسين إدارة التركزات، إن وجدت.

تصنيف مخاطر المحافظ

طـرح البنـك أيضًا عمليـة لتصنيف مخاطر المحافظ والتي يتـم من خلالها إجراء تقييم شـامل لجودة المحفظة على فترات زمنية فاصلة منتظمة ويتم مناقشـتها في لجنـة الائتمـان التنفيذية تم تمديـد تصنيف مخاطر المحافظ حتى مسـتوى مدير العلاقـات وتقديـم معاييـر المخاطر لتقييم تنفيـذ الأعمال التي تؤدي إلى تحسـين إضافي في جودة الأصل.

نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر

كما اسـتعان البنك بنموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر كأداة تسـعير للتسـهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء من الشـركات. يسـتند ذلك على افتراض أن التسـعير ينبغـي أن يكـون موازياً للمخاطـر المتضمنة في العرض. بعد اسـتيفاء كل هذه المتطلبات (مثل التصنيفات الجيدة والمتماثلة لمخاطر الملتزمين ونظام تصنيـف مخاطر التسـهيلات اسـتناداً إلى تقليل الضمانات وتقييـم إمكانية حالات العجـز عـن السـداد وطـرق احتسـاب الخسـارة لكل فئـة مـن التسـهيلات والتقييم والمعيـاري المناسـب) تم تقديم نموذج العائد على رأس المـال المعدل بالمخاطر في البنك وسـوف يساعد على اتخاذ القرارات الصائبة وزيادة القيمة التي يحصل عليها المسـاهم ويسـمح للعملاء بالاستفادة من طريقة مناسـبة للتسعير. تم أتمتة نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر بالكامل مع اعتباره جزء لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرار.

البنية التحتية للائتمان

قـام البنـك بإنشـاء وحـدة متخصصـة هدفها الأساسـي هـو دعم تطويـر واعتماد ومراقبـة الائتمـان أو برامج المنتج وإدارة البنية التحتيـة لمخاطر الائتمان وإعداد تقاريـر MIS. تقـوم الوحـدة بدعـم نظـم إدارة الائتمـان / المخاطـر ونظم تطبيق الائتمـان ونمـاذج تصنيـف المخاطـر ونمـوذج العائـد علـى رأس المـال المعـدل بالمخاطر والسياسـات المتعلقة بالائتمان للبنك. قام البنك مؤخرا بتطبيق نشـرة الائتمـان الإلكترونيـة لحزم الائتمان على أعضاء لجنـة الائتمان والتي بموجبها يتم تحسين كفاءة عملية اعتماد الائتمان.

2013	غير متأخرة أو منخفضة القيمة				
	عالية ألف دينار كويتي	قياسية ألف دينار كويتي	مقبولة ألف دينار كويتي	متأخرة ولكن غير منخفضة القيمة ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
نقد وودائع قصيرة الأجل (باستثناء النقد في الصندوق)	**486,359**	**-**	**-**	**-**	**486,359**
أذون وسندات خزانة	**177,142**	**-**	**-**	**-**	**177,142**
سندات بنك الكويت المركزي	**539,521**	**-**	**-**	**-**	**539,521**
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**14,102**	**-**	**-**	**-**	**14,102**
قروض وسلف للبنوك	**123,046**	**3,522**	**-**	**-**	**126,568**
قروض وسلف للعملاء:					
- قروض الشركات	**633,543**	**1,508,402**	**299,581**	**16,622**	**2,458,148**
- قروض استهلاكية	**850,459**	**-**	**-**	**40,432**	**890,891**
استثمارات في أوراق دين مالية متاحة للبيع (إيضاح 13)	**48,677**	**-**	**-**	**-**	**48,677**
موجودات أخرى	**123,242**	**-**	**-**	**-**	**123,242**
	2,996,091	**1,511,924**	**299,581**	**57,054**	**4,864,650**

2012	غير متأخرة أو منخفضة القيمة				
	عالية ألف دينار كويتي	قياسية ألف دينار كويتي	مقبولة ألف دينار كويتي	متأخرة ولكن غير منخفضة القيمة ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
نقد وودائع قصيرة الأجل (باستثناء النقد في الصندوق)	437,367	-	-	-	437,367
أذون وسندات خزانة	290,232	-	-	-	290,232
سندات بنك الكويت المركزي	424,375	-	-	-	424,375
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	32,688	-	-	-	32,688
قروض وسلف للبنوك	92,605	-	-		92,605
قروض وسلف للعملاء:					
- قروض الشركات	440,928	1,525,507	289,922	82,592	2,338,949
- قروض استهلاكية	778,903	-	-	38,493	817,396
استثمارات في أوراق دين مالية متاحة للبيع (إيضاح 13)	49,745	-	-	-	49,745
موجودات أخرى	53,079	-	-	-	53,079
	2,599,922	1,525,507	289,922	121,085	4,536,436

من بين الأرصدة تحت فئة المتأخرة ولكن غير منخفضة القيمة نسبة **91%** (2012: 97%) تأخر سدادها لأقل من 60 يومًا ونسبة **9%** (2012: 3%) تراوحت فترة التأخر في سدادها فيما بين 60 - 90 يومًا.

الموجودات المالية حسب الفئة التي انخفضت قيمتها بصورة فردية

2013	إجمالي الانكشاف ألف دينار كويتي	مخصصات انخفاض القيمة ألف دينار كويتي	القيمة العادلة للضمان ألف دينار كويتي
قروض وسلف للعملاء:			
- قروض شركات	**227,408**	**3,693**	**223,820**
- قروض استهلاكية	**13,338**	**7,126**	**-**
	240,746	**10,819**	**223,820**

2012	إجمالي الانكشاف ألف دينار كويتي	مخصصات انخفاض القيمة ألف دينار كويتي	القيمة العادلة للضمان ألف دينار كويتي
قروض وسلف للعملاء:			
- قروض شركات	360,976	21,440	337,210
- قروض استهلاكية	14,894	9,656	-
	375,870	31,096	337,210

	2013		2012	
	الموجودات ألف دينار كويتي	**بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي**	الموجودات ألف دينار كويتي	بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي
المنطقة الجغرافية:				
محلياً (الكويت)	**4,305,931**	**887,658**	4,370,712	1,018,028
دول الشرق الأوسطالأخرى	**314,985**	**146,156**	252,244	161,051
أوروبا	**123,794**	**43,135**	69,202	109,647
أمريكا وكندا	**72,561**	**6,110**	8,438	7,413
آسيا والمحيط الهادي	**58,405**	**173,022**	1,989	164,536
باقي دول العالم	**16**	**1,310**	-	69
	4,875,692	**1,257,391**	4,702,585	1,460,744
قطاع الأعمال :				
شخصية	**1,003,768**	**-**	936,549	-
مالية	**763,327**	**383,786**	615,789	420,926
تجارية	**326,973**	**134,207**	323,791	151,034
نفط خام وغاز	**63,996**	**20,996**	22,793	66,823
إنشائية	**319,107**	**555,461**	281,841	603,744
حكومية	**974,239**	**-**	1,137,147	-
صناعية	**271,335**	**29,606**	291,006	24,510
عقارية	**847,203**	**11,438**	921,829	29,102
أخرى	**305,744**	**121,897**	171,840	164,605
	4,875,692	**1,257,391**	4,702,585	1,460,744

المطلوبات الطارئة والالتزامات هي أدوات مالية بمبالغ تعاقدية تمثل مخاطر ائتمان

إن الغرض الأساسي من هذه الأدوات هو التأكد من توفر الأموال لعميل ما عند الضرورة. غير أن مجموع المبالغ التعاقدية للالتزامات بتقديم الائتمان لا يمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية، حيث أن كثيراً من هذه الالتزامات سينتهي مفعولها أو يتم إلغاؤها دون أن يتم تمويلها. تم الإفصاح عن هذه الأدوات في الإيضاح 26.

أدوات مالية مشتقة بمبالغ تعاقدية أو اسمية خاضعة لمخاطر الائتمان

إن الأدوات المالية المشتقة والتي تتكون من عقود الصرف الأجنبي وعقود أسعار الفائدة تسمح للبنك وعملائه بتحويل أو تعديل أو تخفيض مخاطر تحويل العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة.

إن هذا المبلغ معرض لمخاطر الائتمان ومحدد بالقيمة الاستبدالية الحالية للأدوات التي يفضلها البنك، والتي تعتبر جزءاً بسيطاً فقط من المبالغ التعاقدية أو الاسمية المستخدمة في التعبير عن أحجامها القائمة. إن هذا التعرض للمخاطر الائتمانية تتم إدارته كجزء من حدود الإقراض الكلية الممنوحة للعملاء. تم الإفصاح عن هذه الأدوات في الإيضاح 28.

ب- مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من إمكانية أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأدوات المالية. يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم التطابق أو وجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية العمومية التي تستحق أو يعاد تسعيرها في فترة محددة. يدير البنك هذه المخاطر بمطابقة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات من خلال إستراتيجيات إدارة المخاطر.

إن حساسية بيان الدخل هي تأثير التغيرات المقدرة في أسعار الفائدة على صافي إيرادات الفائدة لسنة واحدة استناداً إلى الموجودات والمطلوبات المالية غير التجارية ذات معدلات الفائدة المتغيرة والمحتفظ بها خلال السنة السابقة، بما يشتمل على تأثير أدوات التغطية. إن حساسية بيان الدخل الشامل هي ناتجة من التأثير على القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع الناتجة عن تأثيرات التغيرات المقدرة في معدلات الفائدة.

يوضح الجدول التالي تأثيرات التغير بمقدار 25 نقطة أساسية في معدلات الفائدة على بيان الدخل، مع الاحتفاظ بثبات كافة المتغيرات الأخرى:

العملة	الحركة في النقاط الأساسية	**2013** ألف دينار كويتي	2012 ألف دينار كويتي
الدينار الكويتي	25	**2,300**	3,481
الدولار الأمريكي	25	**(114)**	(182)

إن معظم موجودات ومطلوبات البنك يعاد تسعيرها خلال سنة واحدة. بالتالي فإن هناك تعرض محدود لمخاطر أسعار الفائدة. إن معدل الفائدة الفعلي (العائد الفعلي) لأداة مالية نقدية هو ذلك المعدل الذي عند استخدامه في احتساب القيمة الحالية ينتج عنه القيمة الدفترية للأداة. إن المعدل هو معدل تاريخي لأداة تحمل معدلاً ثابتاً وتدرج بالتكلفة المطفأة ومعدل سعر السوق الحالي لأداة ذات معدل متغير أو أداة مدرجة بالقيمة العادلة.

جـ- مخاطر العملات

تتمثل مخاطر العملات في مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يعتبر البنك نفسه مؤسسة كويتية وعملته الأساسية هي الدينار الكويتي. قام مجلس إدارة البنك بوضع حدود للمراكز حسب العملة، ويتم مراقبة تلك المراكز يومياً ويتم تطبيق استراتيجيات التحوط للتأكد من الإبقاء على المراكز ضمن الحدود المطبقة.

استنادا إلى الموجودات والمطلوبات المالية للبنك المحتفظ بها في تاريخ التقارير المالية، وفي حالة التغير في حركات العملات الأجنبية مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، يكون التأثير على أرباح البنك وبيان الدخل الشامل للبنك كما يلي:

	2013			2012		
العملة	**التغير في سعر العملات** بـ %	**التأثير على بيان الدخل** ألف دينار كويتي	**التأثير على بيان الدخل الشامل** ألف دينار كويتي	التغير في سعر العملات بـ %	التأثير على بيان الدخل ألف دينار كويتي	التأثير على بيان الدخل الشامل ألفدينار كويتي
الدولار الأمريكي	+5	(1,466)	1,397	+5	(1,486)	1,532

يحتفظ البنك باستثماراته في محافظ أسهم وصناديق تحوط متنوعة حيث تستثمر هذه المحافظ في مجموعة مختلفة من الأوراق المالية والمنتجات المدرجة بعملات مختلفة لا يمكن قياس أدائها بالضرورة بالارتباط مع الحركة في سعر صرف عملة بعينها. لم يراعي تحليل الحساسية إلا التأثير على القيمة الدفترية لهذه الأوراق المالية.

د- مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في مواجهة البنك لصعوبات في الوفاء بالالتزامات المرتبطة بالمطلوبات المالية. يمكن أن تنتج مخاطر السيولة عن الاضطرابات في السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يتسبب في نضوب بعض مصادر التمويل على الفور. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، والاحتفاظ برصيد كاف للنقد والنقد المعادل والأوراق المالية القابلة للترويج لها بسهولة.

تنشأ مخاطر السيولة في إطار التمويل العام لأنشطة البنك. تقوم مجموعة الخزينة تحت توجيهات لجنة الموجودات والمطلوبات بإدارة السيولة وتمويل البنك لضمان توافر الأموال الكافية للوفاء بمتطلبات التمويل النقدية المعروفة للبنك وكذلك أي احتياجات غير متوقعة يمكن أن تطرأ. يحتفظ البنك في جميع الأوقات بما يراه مستويات كافية من السيولة للوفاء بمسحوبات الودائع وسداد القروض وتمويل القروض الجديدة حتى في الظروف الصعبة.

تتضمن عملية إدارة السيولة والتمويل ما يلي: توقع التدفقات النقدية حسب العملة الرئيسية ومتابعة معدلات السيولة والمركز المالي مقابل المتطلبات الداخلية والتنظيمية والاحتفاظ بمصادر تمويل متنوعة مع تسهيلات مساندة كافية ومتابعة تركز المودعين لتجنب الاعتماد غير الملائم على كبار المودعين الأفراد وضمان وجود مزيج تمويلي عام مرض وإدارة احتياجات تمويل الدين. يحتفظ البنك بقاعدة متنوعة وثابتة من الودائع الأساسية الخاصة بالأفراد والشركات كما أن مجموعة الخزينة تحتفظ بخطط طوارئ للسيولة والتمويل وذلك للتغلب على الصعوبات المحتملة التي يمكن أن تقع نتيجة السوق المحلي أو الإقليمي أو وقوع أحداث جغرافية وسياسية.

يتم تقليل مخاطر السيولة بدرجة أكبر من خلال الالتزام بمتطلبات بنك الكويت المركزي الخاصة بالسيولة وهي بصورة محددة: حدود عدم تطابق سلم الاستحقاق لفترات زمنية محددة: 10% لفترة 7 أيام أو أقل و 20% لفترة شهر أو أقل و 30% لفترة ثلاثة أشهر أو أقل و 40% لفترة ستة أشهر أو أقل وكذلك متطلبات الاحتفاظ بنسبة 18% من ودائع العملاء بالدينار الكويتي في أذونات وسندات خزانة حكومية وأرصدة الحسابات الجارية / الودائع لدى بنك الكويت المركزي و/ أو أية أدوات مالية أخرى صادرة من قبل بنك الكويت المركزي.

يوضح الجدول التالي قائمة استحقاق موجودات ومطلوبات البنك في نهاية السنة استنادا إلى ترتيبات السداد التعاقدية المتبقية (الموجودات والمطلوبات التي ليس لها استحقاق تعاقدي تستند على توقعات الإدارة):

في 31 ديسمبر 2013	حتى شهر ألف دينار كويتي	من شهر إلى 3 أشهر ألف دينار كويتي	من 3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي	من 6 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	من سنة إلى ثلاث سنوات ألف دينار كويتي	أكثر من ثلاث سنوات ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
الموجودات:							
نقد وودائع قصيرة الأجل	533,421	-	-	-	-	-	533,421
سندات وأذون خزانة	6,337	18,427	55,621	79,024	12,971	4,762	177,142
سندات بنك الكويت المركزي	125,521	283,000	131,000	-	-	-	539,521
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	14,102	-	-	-	-	14,102
قروض وسلف للبنوك	150	27,197	24,109	47,240	26,719	-	125,415
قروض وسلف للعملاء	73,049	678,779	127,856	612,278	731,934	1,137,338	3,361,234
استثمارات متاحة للبيع	-	-	19,534	-	28,695	75,753	123,982
موجودات أخرى	34,242	63,962	-	-	65,899	-	164,103
مباني ومعدات	-	-	-	-	-	25,839	25,839
مجموع الموجودات	772,720	1,085,467	358,120	738,542	866,218	1,243,692	5,064,759
المطلوبات:							
مبالغ مستحقة للبنوك	107,021	49,359	98,718	52,742	-	-	307,840
ودائع من المؤسسات المالية	169,545	119,253	211,308	215,434	44,263	-	759,803
ودائع العملاء	1,940,741	485,050	412,218	400,598	87,644	-	3,326,251
قروض مساندة	-	-	14,103	28,205	42,307	-	84,615
مطلوبات أخرى	51,053	15,050	16,954	16,048	4,011	-	103,116
إجمالي المطلوبات	2,268,360	668,712	753,301	713,027	178,225	-	4,581,625

في 31 ديسمبر 2012	حتى شهر ألف دينار كويتي	من شهر إلى 3 أشهر ألف دينار كويتي	من 3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي	من 6 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	من سنة إلى ثلاث سنوات ألف دينار كويتي	أكثر من ثلاث سنوات ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
الموجودات:							
نقد وودائع قصيرة الأجل	483,230	-	-	-	-	-	483,230
سندات وأذون خزانة	29,384	63,801	108,184	64,307	14,794	9,762	290,232
سندات بنك الكويت المركزي	144,786	129,810	149,779	-	-	-	424,375
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	32,688	-	-	-	-	32,688
قروض وسلف للبنوك	14,659	14,986	31,039	12,656	19,265	-	92,605
قروض وسلف للعملاء	372,506	358,312	219,826	479,136	633,995	1,258,719	3,322,494
استثمارات متاحة للبيع	-	-	-	-	40,882	81,470	122,352
موجودات أخرى	19,769	-	-	-	33,310	-	53,079
مباني ومعدات	-	-	-	-	-	25,603	25,603
مجموع الموجودات	1,064,334	599,597	508,828	556,099	742,246	1,375,554	4,846,658
المطلوبات:							
مبالغ مستحقة للبنوك	80,947	28,125	18,282	-	-	-	127,354
ودائع من المؤسسات المالية	174,950	174,046	99,962	367,644	30,001	-	846,603
ودائع العملاء	1,775,566	692,665	368,577	295,226	115,595	-	3,247,629
قروض مساندة	-	-	-	-	42,187	42,188	84,375
مطلوبات أخرى	43,147	19,006	10,340	14,079	3,988	896	91,456
إجمالي المطلوبات	2,074,610	913,842	497,161	676,949	191,771	43,084	4,397,417

يوضح الجدول التالي ملخص قائمة الاستحقاق الخاصة بالمطلوبات المالية والمطلوبات الطارئة والالتزامات والمطلوبات المالية غير المشتقة على البنك كما في 31 ديسمبر استنادا إلى التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة. بالنسبة لدفعات السداد التي تخضع لإشعارات فإنها تعامل كما لو أن الإشعارات ليتم إرسالها فوراً.

في 31 ديسمبر 2013	أقل من شهر ألف دينار كويتي	من شهر إلى 3 شهور ألف دينار كويتي	من 3 شهور إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	من سنة إلى خمس سنوات ألف دينار كويتي	أكثر من خمس سنوات ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
مبالغ مستحقة للبنوك	**38,550**	**34,687**	**237,078**	**-**	**-**	**310,315**
ودائع من المؤسسات المالية	**66,152**	**28,782**	**463,516**	**210,050**	**-**	**768,500**
ودائع العملاء	**1,323,964**	**243,288**	**1,474,072**	**307,062**	**-**	**3,348,386**
قروض مساندة	**421**	**-**	**43,954**	**44,005**	**-**	**88,380**
مطلوبات أخرى	**32,634**	**7,005**	**50,664**	**12,813**	**-**	**103,116**
إجمالي المطلوبات غير المخصومة	**1,461,721**	**313,762**	**2,269,284**	**573,930**	**-**	**4,618,697**

في 31 ديسمبر 2012	أقل من شهر ألف دينار كويتي	من شهر إلى 3 شهور ألف دينار كويتي	من 3 شهور إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	من سنة إلى خمس سنوات ألف دينار كويتي	أكثر من خمس سنوات ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
مبالغ مستحقة للبنوك	80,989	28,222	18,372	-	-	127,583
ودائع من المؤسسات المالية	175,810	176,635	473,415	31,254	-	857,114
ودائع العملاء	1,778,971	696,754	673,571	121,671	-	3,270,967
قروض مساندة	431	-	1,682	88,240	-	90,353
مطلوبات أخرى	42,849	18,973	24,559	5,075	-	91,456
إجمالي المطلوبات غير المخصومة	2,079,050	920,584	1,191,599	246,240	-	4,437,473

يوضح الجدول التالي فترات انتهاء الاستحقاق التعاقدية الخاصة بمطلوبات البنك الطارئة.

في 31 ديسمبر 2013:	أقل من شهر ألف دينار كويتي	من شهر إلى 3 شهور ألف دينار كويتي	من 3 شهور إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	من سنة إلى خمس سنوات ألف دينار كويتي	أكثر من خمس سنوات ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
مطلوبات طارئة	**96,109**	**207,422**	**429,291**	**385,992**	**4,300**	**1,123,114**
	96,109	**207,422**	**429,291**	**385,992**	**4,300**	**1,123,114**

في 31 ديسمبر 2012:	أقل من شهر ألف دينار كويتي	من شهر إلى 3 شهور ألف دينار كويتي	من 3 شهور إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	من سنة إلى خمس سنوات ألف دينار كويتي	أكثر من خمس سنوات ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
مطلوبات طارئة	155,012	250,055	431,891	350,368	51,163	1,238,489
	155,012	250,055	431,891	350,368	51,163	1,238,489

يوضح الجدول التالي فترة الانتهاء التعاقدية حسب استحقاق مجموع مراكز المشتقات بالبنك التي تم تسويتها:

المشتقات	أقل من شهر ألف دينار كويتي	من شهر إلى 3 شهور ألف دينار كويتي	من 3 شهور إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	من سنة إلى خمس سنوات ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
في 31 ديسمبر 2013:					
مجموع المشتقات التي تم تسويتها	**575**	**575**	**5,665**	**-**	**6,815**
في 31 ديسمبر 2012:					
مجموع المشتقات التي تم تسويتها	4,918	35,355	25,664	-	65,937

هـ- مخاطر التشغيل

تنشأ مخاطر التشغيل من الإخفاق في توفير الرقابة المناسبة لكافة جوانب التوثيق والمعالجة والتسوية والمحاسبة عن المعاملات وبصفة عامة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة القيام بأعماله. ولدى البنك منظومة من السياسات والإجراءات التي أقرها مجلس الإدارة ويتم تطبيقها بشأن تحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل إلى جانب الأنواع الأخرى من المخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي والمالي للبنك.

يتم إدارة مخاطر التشغيل من خلال دائرة إدارة المخاطر وفقاً لما تقتضيه تعليمات بنك الكويت المركزي المؤرخة في 14 نوفمبر 1996 فيما يتعلق بالإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية والتعليمات المؤرخة في 13 أكتوبر 2003 فيما يتعلق بالممارسات السليمة لإدارة ورقابة المخاطر التشغيلية لدى البنوك. إن مهمة هذه الدائرة هي التأكد من أن السياسات والإجراءات يتم إتباعها لتحديد وتقييم والإشراف والرقابة على مخاطر التشغيل كجزء من أسلوب إدارة المخاطر الشامل.

و- مخاطر أسعار الأسهم

تتمثل هذه المخاطر في مخاطر تقلب قيمة أداة مالية نتيجة التغيرات في أسعار السوق سواء كانت هذه التغيرات نتيجة عوامل خاصة بالأداة الفردية أو الجهة المصدرة لها أو عوامل تؤثر على كافة الأدوات المتداولة بالسوق. يدير البنك هذه المخاطر من خلال تنويع استثماراته.

إن أغلبية استثمارات البنك يتم الاحتفاظ بها في محفظة صناديق تحوط متنوعة تستثمر في مجموعة متنوعة من الأوراق المالية التي لا يمكن بالضرورة قياس أدائها فيما يتعلق بالحركة في أي مؤشر أسهم محدد.

فيما يلي التأثير على حقوق الملكية (نتيجة التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم المحتفظ بها كمتاحة للبيع) في نهاية السنة بسبب التغير المقدر بنسبة 5% في مؤشرات الأسهم، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

مؤشرات السوق	التأثير على أسعار الأسهم%	**2013** **التأثير على حقوق الملكية** **ألف دينار كويتي**	2012 التأثير على حقوق الملكية ألف دينار كويتي
سوق الكويت للأوراق المالية	+5%	**1,188**	1,074
سوق نيويورك للأوراق المالية	+5%	**295**	215

ز- مخاطر المدفوعات مقدماً

إن مخاطر المدفوعات مقدماً هي مخاطر أن يتكبد البنك خسارة مالية بسبب قيام عملائه والأطراف المقابلة بالسداد أو طلب السداد قبل التاريخ المتوقع مثل القروض ذات المعدلات الثابتة عند انخفاض أسعار الفائدة.

إن معظم الموجودات المالية للبنك ذات الفائدة تحمل فائدة متغيرة. إضافة إلى ذلك، فإن معظم المطلوبات المالية التي تحمل فائدة، باستثناء القروض المساندة التي يحتفظ فيها البنك بخيار السداد، لها فترات استحقاق أقل من سنة واحدة وعليه فإن البنك لا يتعرض لمخاطر جوهرية بالنسبة للمدفوعات مقدماً.

25 القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة لجميع الأدوات المالية لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية. بالنسبة للموجودات المالية والمطلوبات المالية السائلة أو التي لها فترة استحقاق قصيرة الأجل (أقل من ثلاثة أشهر)، فإن القيمة الدفترية تقارب القيمة العادلة. وهذا الافتراض ينطبق أيضًا على الودائع تحت الطلب وحسابات التوفير التي ليس لها تاريخ استحقاق محدد وكذلك الأدوات المالية ذات المعدلات المتغيرة.

لم تتغير أساليب وطرق التقييم المستخدمة لغرض قياس القيمة العادلة مقارنة بفترة التقارير المالية السابقة.

يوضح الجدول التالي تحليلًا للأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب مستوى الجدول الهرمي للقيمة العادلة:

	المستوى 1 ألف دينار كويتي	المستوى 2 ألف دينار كويتي	المستوى 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
موجودات مالية متاحة للبيع:				
أسهم	30,362	21,834	-	52,196
أوراق دين مالية	30,774	-	-	30,774
	61,136	**21,834**	**-**	**82,970**

خلال السنة، لم يكن هناك أي تحويلات ما بين المستوى 1 والمستوى 2 من قياسات القيمة العادلة ولم يكن هناك حركة في الأدوات المالية من المستوى 3.

بلغت القيم العادلة الموجبة والسالبة لعقود مبادلة العملات الأجنبية الآجلة ومبادلات عجز الائتمان والتي تم تقييمها باستخدام مدخلات جوهرية من بيانات السوق المعروضة (المستوى 2). انظر إيضاح 28.

تم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة وليست القيمة الدفترية مختلفة بصورة جوهرية عن قيمتها العادلة حيث إن معظم هذه الموجودات والمطلوبات ذات فترات استحقاق قصيرة الأجل أو أعيد تسعيرها على الفور استنادًا إلى حركة السوق في أسعار الفائدة.

26 الالتزامات والمطلوبات الطارئة

للوفاء بالحاجات المالية للعملاء، دخل البنك في العديد من الالتزامات والمطلوبات الطارئة التي لا يمكن الرجوع عنها. بالرغم من أن هذه الالتزامات قد لا يتم إدراجها في بيان المركز المالي إلا أنها تتضمن مخاطر ائتمان وبالتالي تعد جزءًا من المخاطر الكلية للبنك.

إن إجمالي الالتزامات والمطلوبات الطارئة القائمة هو كما يلي:

	2013 ألف دينار كويتي	2012 ألف دينار كويتي
الكفالات	**959,961**	1,032,466
خطابات اعتماد	**163,153**	206,023
	1,123,114	1,238,489

كما في تاريخ التقارير المالية، كان لدى البنك التزامات غير مسحوبة لتمديد تسهيلات الحسابات المكشوفة للعملاء بمبلغ **137,720 ألف دينار كويتي** (2012: 105,201 ألف دينار كويتي). تعطي الشروط التعاقدية للبنك الحق في سحب هذه التسهيلات في أي وقت.

27 تحليل القطاعات

أ. حسب وحدات الأعمال

المصرفية التجارية	قبول الودائع من العملاء الأفراد والشركات والمؤسسات وتقديم القروض الاستهلاكية والسحب على المكشوف وتسهيلات بطاقات الائتمان وتحويل الأموال إلى الأفراد والتسهيلات الائتمانية الأخرى للعملاء من الشركات والمؤسسات.
الخزينة والاستثمارات	تقديم خدمات السوق النقدي والمتاجرة والخزينة وكذلك إدارة عمليات التمويل بالبنك عن طريق استخدام أذونات الخزانة والأوراق المالية الحكومية والإيداعات والحوالات المقبولة لدى البنوك الأخرى. تُدار العقارات الخاصة للبنك من قبل وحدة الاستثمارات.

معلومات القطاعات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر

	المصرفية التجارية		الخزينة والاستثمارات		المجموع	
	2013 ألف دينار كويتي	2012 ألف دينار كويتي	**2013** ألف دينار كويتي	2012 ألف دينار كويتي	**2013** ألف دينار كويتي	2012 ألف دينار كويتي
إيرادات تشغيل	**143,401**	136,934	**4,574**	16,994	**147,975**	153,928
نتائج القطاع	**52,817**	71,588	**337**	11,384	**53,154**	82,972
إيرادات غير موزعة					**18,983**	25,711
مصروفات غير موزعة					**(39,977)**	(77,796)
ربح السنة					**32,160**	30,887
موجودات القطاع	**3,520,949**	3,460,963	**1,353,868**	1,307,013	**4,874,817**	4,767,976
موجودات غير موزعة					**189,942**	78,682
إجمالي الموجودات					**5,064,759**	4,846,658
مطلوبات القطاع	**2,951,460**	2,890,900	**1,459,988**	1,370,040	**4,411,448**	4,260,940
مطلوبات وحقوق ملكية غير موزعة					**653,311**	585,718
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية					**5,064,759**	4,846,658

ب. إن معلومات القطاعات الجغرافية المتعلقة بمواقع الموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية العمومية مبينة في إيضاح 24 أ.

إن الإيرادات من معاملات مع عميل خارجي أو طرف مقابل فردي لم ينتج عنها نسبة 10% أو أكثر من إجمالي إيرادات البنك في سنة 2013 أو 2012.

28 المشتقات

يدخل البنك ضمن سياق أعماله العادي في أنواع عديدة من المعاملات التي تتضمن الأدوات المالية المشتقة. إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين حيث تتوقف المدفوعات على التحركات في الأسعار لواحدة أو أكثر من الأدوات المالية المحددة أو المعدل المرجعي أو المؤشر الأساسي.

يظهر الجدول التالي القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة بالإضافة إلى المبالغ الاسمية محللة وفقاً للمدة حتى تاريخ الاستحقاق. إن المبلغ الاسمي هو مبلغ الأصل الأساسي للأداة المشتقة أو المعدل المرجعي أو مؤشر الأسعار وهو الأساس الذي تقاس بناءً عليه التغيرات في قيمة المشتقات.

تشير المبالغ الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تمثل مؤشر لمخاطر السوق ولا مخاطر الائتمان. يتم تقييم كافة عقود المشتقات وفقاً للقيمة العادلة استناداً إلى بيانات السوق المعروضة.

في 31 ديسمبر 2013:				القيمة الاسمية حسب المدة حتى تاريخ الاستحقاق		
أدوات مالية مشتقة محتفظ بها بغرض:	القيمة العادلة الموجبة ألف دينار كويتي	القيمة العادلة السالبة ألف دينار كويتي	إجمالي القيمة الاسمية ألف دينار كويتي	خلال 3 أشهر ألف دينار كويتي	من 3-12 شهراً ألف دينار كويتي	أكثر من سنة ألف دينار كويتي
المتاجرة (ومعاملات التحوط غير المؤهلة)						
عقود تبادل العملات الأجنبية الآجلة	**30**	**(24)**	**6,815**	**1,150**	**5,665**	**-**
مبادلات التعثر الائتماني (إيضاح 18)	**20**	**(440)**	**116,487**	**-**	**33,282**	**83,205**
	50	**(464)**	**123,302**	**1,150**	**38,947**	**83,205**

في 31 ديسمبر 2012:				القيمة الاسمية حسب المدة حتى تاريخ الاستحقاق		
مشتقات محتفظ بها بغرض:	القيمة العادلة الموجبة ألف دينار كويتي	القيمة العادلة السالبة ألف دينار كويتي	إجمالي القيمة الاسمية ألف دينار كويتي	خلال 3 أشهر ألف دينار كويتي	من 3-12 شهراً ألف دينار كويتي	أكثر من سنة ألف دينار كويتي
متاجرة (ومعاملات التحوط غير المؤهلة)						
عقود تبادل العملات الأجنبية الآجلة	388	(370)	65,937	25,663	40,274	-
مبادلات التعثر الائتماني (إيضاح 18)	47	(3,462)	153,568	-	21,854	131,714
	435	(3,832)	219,505	25,663	62,128	131,714

أنواع المشتقات

إن العقود التعاقدية الآجلة والمستقبلية هي إما لشراء أو بيع عملة أو سلعة أو أداة مالية محددة بسعر وتاريخ محدد في المستقبل. إن عقود تبادل العملات الأجنبية الآجلة هي عقود مفصلة يتم التعامل معها في السوق الموازي. يتم التعامل بالعملات الأجنبية ومعدلات الفائدة المستقبلية بمبالغ قياسية بأسعار صرف منظمة وتخضع لمتطلبات هامش يومي نقدي.

إن عقود التبادل هي عقود تعاقدية بين طرفين لتبادل فروق العملات الأجنبية استناداً إلى مبلغ اسمي محدد أو لتحويل مخاطر الائتمان الخاصة بطرف آخر استناداً إلى مبلغ أساسي متفق عليه وفائدة قائمة ذات صلة. بالنسبة بالنسبة لمبادلات أسعار الفائدة تقوم الأطراف المقابلة عموماً بمبادلة مدفوعات أسعار الفائدة الثابتة والمتغيرة استنادا إلى القيمة الأسمية في العملة الواحدة. بالنسبة لعقود تبادل العملات الأجنبية يتم مبادلة مدفوعات الفائدة الثابتة أو المتغيرة وأيضاً المبالغ الاسمية بعملات مختلفة. بالنسبة لمبادلات العجز الائتماني، تكتسب الأتعاب استناداً إلى حجم مخاطر الائتمان التي يجري مبادلتها.

مشتقات محتفظ بها أو صادرة لأغراض المتاجرة

تتعلق معظم أنشطة البنك للمتاجرة بالمشتقات بالمبيعات واتخاذ المراكز والموازنة. وتتضمن أنشطة المبيعات عروض المنتجات للعملاء لتمكنهم من تحويل أو تعديل أو تخفيف المخاطر الحالية والمتوقعة. ويتضمن اتخاذ المراكز إدارة المراكز مع توقع تحقيق ربح من الحركات الإيجابية في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات. تتضمن الموازنة تحديد فروق الأسعار بين الأسواق أو المنتجات والاستفادة منها، كما يتضمن هذا البند أية مشتقات لا تلبي متطلبات التغطية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39.

29 صندوق دعم الأسرة

أصدر بنك الكويت المركزي خلال الفترة تعميم رقم 2/ب إس، آي إس/ 305/ 2013 إلى كافة البنوك وشركات الاستثمار المحلية فيما يتعلق بانشاء صندوق دعم الأسرة («الصندوق») بموجب القانون رقم 104 لسنة 2013. وشكلت وزارة المالية صندوقا لشراء الرصيد القائم للقروض المقسطة والقروض الاستهلاكية من البنك كما في 12 يونيو 2013 وذلك فيما يخص القروض الممنوحة قبل تاريخ 30 مارس 2008. من إجمالي القروض المستحقة يدخل عملاء بإجمالي قروض بمبلغ **71,000 ألف دينار كويتي** ضمن هذا الصندوق والذي تم إدراجه كجزء من «موجودات أخرى» (إيضاح 14).

30 كفاية وإدارة رأس المال

إن الإفصاحات المتعلقة بتعليمات كفاية رأس المال الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما نص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ب س/184/2005 المؤرخ 21 ديسمبر 2005، قد تم إدراجها ضمن قسم «إدارة رأس المال والتخصيص» من التقرير السنوي.